الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية

التخصص: **مالية نقود وبنوك**

الموضوع:

تقدير خطر منح القروض البنكية باستعمال نموذج القرض التنقيطي

دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من إعداد الطالبين:

سماعيل شلابي

أحمد حلال

تحت إشراف الأستاذة:

عائشة حمادوش

مكان التربص : بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة حيدرة–

فترة التربص : من 23 أفريل إلى 23 ماي

السنة الجامعية :2017/2016

شكر

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم، وأعطانا من القوة ما نحتاجه للوصول إلى هذا المستوى من الفهم. و إتمام هذا العمل القيم.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا وقدم لنا العون في

إنجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة حماد وش عائشة التي

كانت لنا خير دليل وموجهة وناصحة.

كما نتقدم بالشكر لعائلتينا على ما بذلوه من أجلنا في حياتنا وفي عملنا هذا.

ونتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز

مذكرتنا ها ته ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة أو ابتسامة مشرقة.

ولا تفوتنا هذه الفرصة لنقدم كل الشكر لكل معلم أو أستاذ كان له

الفضل في وصولنا إلى هذا المستوى.

أحمد حلال

سماعيل شلابي

اهداء

" ربي اشرح لي صدري ويسر لي أمري و احلل عقدة من لساني يفقه قولي "

اهدي ثمرة سنين جهدي إلى:

من كان ولازال رضاها غماما يقيني هجير الأيام و يعينني دوما على المضي إلى الأمام إلى من أعطتني و حرمت نفسها

إلى من تخجل كلماتي حين اذكرها و تستحي عباراتي حين اشكرها

إلى رأفتي و حناني **أمي الحبيبة** – حفظها الله و أطال في عمرها –

إلى الذي لو أهديته الدنيا بأسرها ما كافاته على عطائه

إلى **أبي العزيز** – أطال الله في عمره–

إلى من حملنا رحم واحد، و تقاسمت معهم الأيام بحلوها و مرها و جعلهم الله لي السند المعين، **أخي و أخواتي**.

إلى كل أفراد العائلة و الأقارب و خاصة الى البراعم بشرى، سارة، محمد، سعيد، أية

إلى كل من لقاني بهم القدر و أصبحنا أصدقاء

إلى كل من علموني ولو حرف واحد، و لكل من تمنى لي النجاح و لو بلسانه

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

سماعيل

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى والدي الكريمين، وليا نعمتي، وسر وجودي، ونور حياتي.

إلى كل أفراد أسرتي، إخوتي وأخواتي.

وخاصة ابنة أختي الكتكوتة سلمى

إلى كل *أقاربي*

إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء

إلى الزميل المجدّ وشريكي في هذه المذكرة شلابي سماعيل الذي أتمنى له كل النجاح والتوفيق في مشواره.

إلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة

إلى كل من علمني حرفا في هذه الحياة.

لكل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع.

أحمد

الفهرس

شكر

الإهداءات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

ملخص

مقدمة:..... أ

الفصل الأول :القروض والمخاطر البنكية..... 01

تمهيد..... 02

المبحث الأول :عموميات حول القروض البنكية..... 03

- **المطلب الأول** :تعريف القروض البنكية و أهميتها..... 03
- **المطلب الثاني** :أنواع القروض البنكية..... 07
- **المطلب الثالث** :متطلبات السياسة الاقراضية..... 17

المبحث الثاني : المخاطر البنكية..... 21

- **المطلب الأول** : مفهوم الخطر البنكي و أنواعه..... 21
- **المطلب الثاني** : نظام قواعد الحذر و تسيير المخاطر البنكية 26
- **المطلب الثالث** : تغطية المخاطر بواسطة الضمانات..... 31

خلاصة الفصل :..... 35

الفصل الثاني : طرق تقدير الخطر البنكي..... 36

تمهيد..... 37

المبحث الأول :التحليل المالي كأساس لتقدير الخطر البنكي..... 38

- **المطلب الأول** : التحليل بواسطة التوازنات المالية..... 39
- **المطلب الثاني** : التحليل بواسطة النسب المالية..... 40
- **المطلب الثالث** : ايجابيات وسلبيات التحليل المالي..... 43

المبحث الثاني : طريقة القرض التنقيطي وبعض الطرق الأخرى المستخدمة في تقدير خطر منح القروض..... 45

- **المطلب الأول:** طريقة القرض التنقيطي ومراحل إعدادها..... 45
- **المطلب الثاني:** طرق أخرى مستخدمة في تقدير خطر منح القروض..... 54
- **المطلب الثالث:** مقارنة بين طريقة القرض التنقيطي والطرق التقليدية..... 64

خلاصة الفصل:..... 67

الفصل الثالث:محاولة تطبيق طريقة القرض التنقيطي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 68

تمهيد..... 69

المبحث الأول : عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR..... 70
- **المطلب الأول** : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 70
- **المطلب الثاني:** مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، أهدافه وهيكله التنظيمي..... 72
- **المطلب الثالث:** نبذة عن مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 76

المبحث الثاني: تطبيق طريقة القرض التنقيطي على بنك الفلاحة و التنمية الريفية..... 86
- **المطلب الأول** : تجميع المعلومات و إعداد العينة..... 86
- **المطلب الثاني:**التحليل الإحصائي للمتغيرات..... 89
- **المطلب الثالث:** تقدير مخاطرة القرض وفق طريقة التنقيط..... 102

خلاصة الفصل..... 112

خاتمة..... 114

المراجع

فهرس المحتويات

الملاحق

قائمة الجداول

جدول رقم (01-01): جدول الأخطار المحتملة ومعدل الترجيح.....29

جدول رقم(01-02): التصنيف باستعمال نموذج التنقيط.....53

جدول رقم (02-02): يمثل النسب ومعدل ترجيحها.....59

جدول رقم (01-03):تصنيف المؤسسة ونشاطها 79

جدول رقم(02-03): تصنيف المؤسسة وإدارتها.....80

جدول رقم(03-03): نقطة التوازن المالي 81

جدول رقم(04-03):نقطة الهيكلة.....82

جدول رقم(05-03): نقطة النشاط.....83

جدول رقم(06-03):نقطة نسب المر دودية.....84

جدول رقم(07-03): تقييم خطر المقترض.....85

جدول رقم(08-03): المتغيرات المحاسبية..... 87

جدول رقم(09-03): المتغيرات فوق المحاسبية.....88

جدول رقم (10-03): توزيع المؤسسات حسب العمر.....90

جدول رقم (11-03) : اختبار كاي تربيع لعمر المؤسسة.....91

جدول رقم (12-03): توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط.....92

جدول رقم (13-03) : اختبار كاي تربيع لقطاع النشاط 93

جدول رقم (14-03): توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان.....94

جدول رقم (15-03) : اختبار كاي تربيع لنوع الضمان.....95

جدول رقم (16-03): توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني.....96

جدول رقم (17-03) : اختبار كاي تربيع للشكل القانوني للمؤسسة..... 97

جدول رقم (18-03): توزيع المؤسسات حسب نوع القرض..... 97

جدول رقم (19-03) : اختبار كاي تربيع لنوع القرض.....99

جدول رقم (20-03):المتوسطات و الانحرافات المعيارية.....100

جدول رقم (21-03):اختبار تساوي المتوسطات.....101

جدول رقم (22-03):توزيع عناصر العينة بين عينة الإنشاء وعينة الإثبات.....103

جدول رقم (23-03):نموذج دالة التنقيط Z_1.....104

جدول رقم (24-03):نتائج دالة التنقيط Z_1.....105

جدول رقم (25-03): نموذج دالة التنقيط Z_2.....106

جدول رقم (26-03):نتائج دالة التنقيط Z_2.....108

جدول رقم (27-03): نموذج دالة التنقيط Z_3.....109

جدول رقم (28-03):نتائج دالة التنقيط Z_3..... 110

قائمة الأشكال

الشكل رقم (01-02): يمثل عينة المؤسسات السليمة وعينة المؤسسات العاجزة 52

الشكل رقم (01-03): يمثل مصفوفة البيانات 90

الشكل رقم (02-03) : يمثل توزيع المؤسسات حسب العمر.....91

الشكل رقم (03-03) : يمثل توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط.....93

الشكل رقم(04-03) : توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان.....95

الشكل رقم (05-03) : يمثل توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني 97

الشكل رقم (06-03) : يمثل توزيع المؤسسات حسب نوع القرض.....99

قائمة الاختصارات

BADR : banque de l’agriculture et du développement rural

BFR : Besoin en fonds de roulement

CIB : carte interbancaire

EURL: Entreprise unipersonnelle à responsabilité limitée

FR :fonds de roulement

IR : indicateur de rentabilité

PR : Période de recouvrement

SARL :société a responsabilité limité

SNC : Société en nom collectif

SPA : société par actions

TCR : tableaux de compte de résultat

TRI : taux de recouvrement interieur

VAN: valeur actualle nette

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة طريقة أو نموذج (scoring القرض التنقيطي) في الحد من مخاطر القروض، ومدى إمكانية تطبيق هذه الطريقة في البنوك الجزائرية، فتم الاستعانة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لإجراء الدراسة الميدانية، ولغرض معالجة إشكالية البحث تم التطرق إلى المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة، وللانتقال من الدراسة النظرية إلى التطبيقية استخدمنا المنهج الاستقرائي.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراسة على الطرق الكلاسيكية عند قرار منح القرض.

– عند تطبيق نموذج scoring تنخفض نسبة تعرض البنك لمخاطر القروض، ويتمكن البنك من التنبؤ بمخاطر القروض قبل حدوثها.

الكلمات المفتاحية : المخاطر البنكية، مخاطر القروض، القرض التنقيطي

Résumé :

Cette étude vise à déterminer l'ampleur de la contribution de la voie ou d'un modèle de notation) crédit scoring (pour réduire le risque de crédit, et l'étendue de la possibilité d'appliquer cette méthode dans les banques algériennes, et a été l'utilisation de la Banque de l'agriculture et du développement rural pour mener l'étude sur le terrain, et dans le but de répondre a été abordé le problème de la recherche à l'approche descriptive analytique dans l'aspect théorique de l'étude, et de passer de l'étude théorique appliquée à l'induction, nous avons utilisé le programme.

L'étude a révélé l'ensemble le plus important des résultats:

-Banque de l'agriculture et du développement rural dépend du lieu d'étude des méthodes classiques lorsque la décision d'accorder le crédit.

-lors de l'application du modèle de notation diminue la proportion de l'exposition de la Banque au risque de crédit, la banque peut prédire Les risques de prêts avant qu'ils ne surviennent.

Mots-clés: le risque bancaire, le risque de crédit, crédit scoring.

إن أوجه استعمالات النقود من طرف النظام البنكي تتمثل في استعمالها على شكل منح قروض، لان البنوك لا تحصل على نقود من اجل الاحتفاظ بها و إنما تجمعها من اجل استعمالها في سد حاجات زبائنها، هذه القروض تشكل في حقيقة الأمر النشاط الأساسي لها و الغاية من وجودها و التي من دونها لا يمكن للبنك أن يصل إلى الأهداف التي يريد تحقيقها.

في سبيل تحقيق أقصى الأرباح و تعظيم حصيلة الفوائد فان البنوك تحاول دائما أن تجد الاستخدام الأمثل لأموالها مستجيبة إلى العديد من الاعتبارات المالية كالربحية و المرد ودية وتفادي حدوث اختلالات بين مدخراتها المتمثلة في الودائع و مخرجاتها المتمثلة في القروض.

لكن إقامة علاقة بين البنك كمقرض و الفرد كمقترض يترتب عليها ظهور مصاعب تتمثل في عدم قدرة المقترض على تسديد ديونه هو ما يسمى "مخاطرة القروض" التي تعبر عن ذلك بين الفرق بين كمية القرض الممنوح من البنك و مجموع المبالغ المتوقع تحصيلها من المقترض في تاريخ الاستحقاق.

وأمام كل هذه الصعوبات فانه لا يمكن للبنك إن يمنح قروضا لزبائنه دون الأخذ بعين الاعتبار العمليات اللازمة له لكي يتجنب التعرض لمثل هذه المخاطرة.

من اجل التقليل من هذه المخاطر فقد اعتمدت البنوك على طرق كلاسيكية تحاول من خلالها استخراج النسب التي تسمح بتشخيص الحالة المالية للزبون و مدى قدرته على تسديد ديونه، و على الرغم من آن هذه الطرق ساعدت البنوك على تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض، إلا انه تبين في سنوات الخمسينات آن في الو.م.ا طريقة إحصائية أكثر كفاءة تسمى ب:"طريقة التنقيط" و التي ستدرس في موضوعنا هذا .

و ما يزيد عن أهمية هذا الموضوع هو وجود نسبة معتبرة من الزبائن عديمي الملاءة المالية و التي تحمل البنوك قدرا من المخاطرة مؤثرة على توازنها، هذه النسبة إذن تحتاج إلى دراسة دقيقة من اجل تقليصها إلى أدنى حد ممكن وبالتالي الحفاظ على توازن البنوك، بالإضافة على أن الدراسات الإحصائية لم تعطي لها القدر الكافي من الأهمية في البنوك التجارية وهذا ما ابرز أهمية هذا الموضوع الحساس، كما انه عند القيام بهذه الدراسة يمكن إعطاء صورة أوضح للتفريق بين الزبائن ذوي الملاءة وعديمي الملاءة المالية.

من خلال هذه المعطيات نهدف في دراستنا إلى فهم و إدراك ماهية القرض التنقيطي محاولين في نفس الوقت أن نقدم للبنوك التجارية الجزائرية وسيلة إحصائية أكثر نجاعة في التقليل من مخاطر القروض.

على ضوء ما أسلفنا القول يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما مدى مساهمة طريقة القرض التنقيطي في عملية اتخاذ قرار منح القروض؟

ولنتمكن من توضيح و تفصيل الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هي نظرة البنوك اتجاه مخاطرة القروض؟

– ما هي الإجراءات الوقائية المتبعة من طرف البنوك للتقليل من المخاطر البنكية؟

– ما هي الطرق المستعملة من طرف البنوك لتقييم ملاءة الزبون؟

من اجل الإجابة على هذه الأسئلة وضعنا مجموعة من الفرضيات تنبثق من الفرضية العامة التي قمنا بصياغتها على الشكل التالي:

إن طريقة القرض التنقيطي تساهم و بدقة في تقدير المخاطر المتعلقة بمنح القروض كما تسمح برفع مردودية و ربحية البنوك.

و للتفصيل أكثر في الفرضية العامة قمنا بوضع الفرضيات الفرعية التالية:

– إن كل نشاط بنكي مصاحب بخطر محتمل .

– تطبق البنوك الجزائرية نظام قواعد الحذر و تستعمل سياسة الضمانات من اجل التقليل من آثار المخاطر.

– طريقة القرض التنقيطي هي إحدى الطرق الحديثة التي تقدر مخاطرة منح القروض بالاعتماد على التحليل الإحصائي.

ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا قمنا بتقسيم محتويات البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي : سنتطرق في الفصل الأول إلى دراسة القروض البنكية و مخاطرها،يتضمن المبحث الأول دراسة أولية حول القروض البنكية ،أما المبحث الثاني فيتضمن دراسة المخاطر البنكية ووسائل الحد منها.

في الفصل الثاني فسوف نتعرض لطرق المستعملة في تقدير الخطر البنكي وذلك من خلال مبحثين ،يتمحور المبحث الأول التحليل المالي كأساس لتقدير الخطر البنكي ، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه طريقة القرض التنقيطي وبعض الطرق الأخرى المستخدمة في تقدير خطر منح القروض.

أما الفصل الثالث الذي يتضمن الجانب التطبيقي فقمنا بتقسيمه إلى مبحثين،المبحث الأول نتطرق فيه إلى تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية،وفي المبحث الثاني تطبيق طريقة القرض التنقيطي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

حسب طبيعة الموضوع المختار وبغية للوصول إلى إجابة واضحة عن الإشكاليات المطروحة و إثبات أو نفي صحة الفرضيات المقترحة نتّبع المنهج الوصفي في الجانب النظري من تعريفات وغيرها من النصوص النظرية، والمنهج التحليلي لتحليل المؤشرات والجداول كما نستخدم المنهج الاستقرائي في الانتقال من الدراسة النظرية إلى التطبيقية.

أهمية البحث:

واجهت البنوك مشاكل كبيرة من جرّاء المخاطر التي ترافق العمليات المصرفية، حيث تسببت هذه المخاطر في اختلال ميزانيات كثير من البنوك، ووقوعها في أزمات مالية عسيرة انتهت بإفلاس بعض هذه البنوك وتصفيتها.

وتكمن أهمية بحثنا هذا في محاولة تحليل هذه المخاطر ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى وقوعها، ومنه التمكن من التنبؤ بها وذلك للتقليص من حدّة هذه المخاطر وتأثيرها على نشاط البنوك.

أهداف الدراسة:

لقد قمنا بهذه الدراسة البسيطة, و ذلك لإبراز بعض النقاط منها:

التأكيد على ضرورة دراسة القروض لكونها أساسا لأي عملية تنموية.

دراسات سابقة :

اعتمدنا في بحثنا على العديد من رسائل الماجستير و البعض من اطروحات الدكتوراه

- خالد بن عمر ،تقدير مخاطر القرض وفقا لطرق الإحصائية، رسالة ماجستير علوم التسيير ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003-2004، حيث تم تسليط الضوء على كيفية تقدير مخاطرة القرض وفق تلك الطرق الإحصائية ومقارنة نتائجها مع نتائج الطريقة الكلاسيكية المستعملة حاليا في البنوك التجارية.
- يوسف صوار ، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان،2007-2008 حيث كانت تعالج مدى مساهمة الطرق الحديثة لتوجيه قرار منح القروض وسرعتها في المساعدة في اتخاذ القرار العقلاني ، محاولة تطبيق أهم الطرق الحديثة لتقدير خطر عدم تسديد القرض.
- ياسين العايب ،استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطرة القرض لبنوك تجارية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 التي كانت تهدف إبراز الخطوات المتبعة في القرض التنقيطي بالإضافة إلى تحسيس البنوك بأهمية الاعتماد على الدراسات الإحصائية من أجل التقليل من مخاطر القروض .

تمهيد:

تؤدي القروض دورا هاما في التطور الاقتصادي للبلاد لأنها الوسيلة المناسبة لتزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف الزبون (المقترض) عن السداد بدون أية خسائر.

لذلك فإن القروض تعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من الاستخدامات، و من خلالها يمكن دفع الفائدة المستحقة المودعين لديه، وتدبير قدر ملائم من الربح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء (المودعين)

و سنتناول في هذا الفصل القروض البنكية(تعريفها، مصادرها و أنواعها)، و المخاطر البنكية و كيفية الحد منها بواسطة الضمانات، دون أن ننسى كيفية تسير القروض البنكية.

المبحث الأول: عموميات حول القروض البنكية

للبنوك التجارية عدة أعمال تقوم بها كاستقبال الودائع وخصم الأوراق وغير ذلك من الأعمال كتقديم القروض للعملاء وهي الوظيفة الأساسية التي تقوم بها، بحيث تستقبل الودائع من أفراد ليسوا بحاجة إليها وتقدمها إلى من هم بحاجة إليها.

المطلب الأول: تعريف القروض البنكية و أهميتها

1- تعريف القروض البنكية

تعرف القروض بلغة القانون على أنها تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقول على الدين أو الوديعة أو الكفالة أو الإيجار، أو الإعارة أو الرهن أو لإجراء مأجور أو غير مأجور، في جميع تلك الحالات يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال (مع نية الاستعادة)

أما بلغة الاقتصاد فالقرض يعني تسليف المال لتشغيله في الإنتاج و الاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسين هما: الثقة و المدة . إذن الائتمان هو مبادلة مال حاضر (نقدا، بضاعة ... الخ) بوعد وفاء أو تسديد أو دفع مقابل تنازل أحد الطرفين مؤقتا عن مال معين على أمل استعاده منه فيما بعد[1].

و من جهة أخرى تعرف القروض البنكية على أنها الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف ، وهكذا تكون القروض عبارة عن مبلغ محدد من المال متفق عليه ويضعه البنك تحت تصرف العميل مقابل تعهد يصدر من البنك بناء على طلب العميل لصالح المستفيد كما هو الحال في خطاب الضمان[2].

إن مختلف التعاريف السابقة للقروض البنكية تمكننا من استخلاص عناصر القروض فيما يلي :

أ –الثقة: وهي تعني درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية التي يمكن قبولها .

ب– مبلغ الائتمان: يرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك، ومدى ملائمة العميل وقدرته على السداد .

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص : 90
صلاح الدين حسن السيمي، **إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية**، دار الوسام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1989، ص: 111 [2]

ج –الغرض من الائتمان: هو الشيء المستخدم فيه القرض أو الائتمان كالعمليات الاستثمارية

د– المدة : هي الفترة الممنوحة لسداد القرض (السداد دفعة واحدة أو السداد على أقساط)

هـ– المقابل: العائد الذي يحصل البنك ويتمثل في سعر الفائدة والعمولات والمصاريف .

و–الضمانات : وهي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة ما إذا توقف العميل عن السداد

2–أهمية القروض البنكية

يعد الاقتراض البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة وتظهر أهمية القروض البنكية في النقاط التالية :[1]

–تعتبر القروض البنكية المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيراداته ولهذا فإن البنوك تولي القروض البنكية عناية خاصة.

–ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعملات؛

–للقروض دور هام في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة وأحيانا الحصول على سلع الإنتاج ذاتها.

بالإضافة إلى هذا يعمل القرض البنكي على[2]:

- ✓ تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود، الوعد بالوفاء.
- ✓ القرض البنكي يعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر.
- ✓ القرض البنكي يستخدم للرقابة على نشاط المشروعات من طرف الدولة وذلك بواسطة الأرصدة الائتمانية المخصصة لهذا القرض.

---

[1] رضوان وليد عمار، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الميسرة للطباعة والنشر، لبنان، 1997، ص 6

[2] بريكي نوارة، **مساهمة البنوك التجارية في منح القروض والاستثمار، رسالة ماجستير علوم تجارية**، جامعة المسيلة، 2003، ص ص: 27 ،26

- ✓ يساعد القرض البنكي على الادخار ويحد من الاستهلاك وهذا يؤدي إلى القضاء على التضخم.
- ✓ القرض البنكي يستخدم للرقابة على نشاط المشروعات من طرف الدولة وذلك بواسطة الأرصدة الائتمانية المخصصة لهذا القرض.
- ✓ يساعد القرض البنكي على الادخار و يحد من الاستهلاك وهذا يؤدي إلى القضاء على التضخم.
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فيما يخص القروض الخارجية ، وهذا لتغطية الحاجة للعملات الأجنبية في عملية الاستيراد.
- ✓ زيادة حجم الإنتاج في المجتمع وهذا يعني زيادة مردودية المنتجين التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي الوطني.

3-مصادر القروض البنكية

يعتبر البنك وسيط بين ذوي العجز المالي وهو مكان التقاء العرض والطلب على الأموال حيث يقبل الودائع ويمنح القروض ولكي يتمكن البنك من تقديم القروض يجب أن تتوفر لديه مصادر أموال أهمها[1] :

أولا: الودائع

تعرف الوديعة على أنها كل ما يقوم به الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف وهناك أنواع من الودائع نذكر منها :

1- الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية

تتميز الودائع تحت الطلب بخصائص تميزها عن غيرها من الودائع، فهذه الودائع هي دائما تحت تصرف أصحابها يمكنهم اللجوء إلى سحبها كليا أو جزئيا متى أرادوا ودون إشعار مسبق، فالوديعة وإن كانت بحوزة البنك فهي تحت تصرف مطلق لصاحبها ولا يحق للبنك أن يفرض قيودا أو شرطا أمام أصحابها أثناء السحب ولا يجوز له أن يتحجج بأي حجة كانت من شأنها أن تشكل عراقيل أمام المودعين في استعمال هذه الودائع، ومقابل هذه الخاصية لا يمكن لأصحاب هذه الودائع الاستفادة من الفوائد.

2- الودائع لأجل

هي تلك الودائع التي يضعها أصحابها في البنوك لفترة معينة ولا يمكن لهم سحبها إلا بعد انقضاء هذه الفترة وتقديم إخطار للبنك بتاريخ السحب، فالوقت يعتبر إذا عاملا تصنف على أساسه هذه الودائع وتميزه عن غيرها، فهي ليست ودائع جارية تماما بحكم الشروط التي تعترض صاحبها أثناء عمليات

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد البنكي**، الدار الجامعية، لبنان، 1990، ص255

السحب بالإضافة إلى أنها تبقي بحوزة البنك لفترة الاتفاق بين الطرفين، ويعتبر هذا النوع من بين العناصر الأساسية كما هو الشأن في الودائع الجارية التي تمكن البنك من إنشاء نقود الودائع ويكفي البنك أن يحصل على وديعة من هذا النوع لكي يوسع من قدراته الاقتراضية بشكل أكبر من الوديعة ذاتها.

3- الوديعة الجارية

تعتبر هذه الوديعة بمثابة عملية توفير حقيقية نظرا لمدة إيداعها في البنوك والعائد المنتظر منها فهذه الودائع تبقي لفترة طويلة في البنك ولا يمكن لصاحبها أن يسحبها مهما كانت الظروف وهو يواجه عراقيل عديدة أولها ضرورة انقضاء مدة الإيداع كما أن أصحاب هذه الودائع يحصلون على فوائد معتبرة تعتبر مرتفعة نسبيا بالنسبة للبنك مقارنة بما يدفعه مقابل الودائع لأجل.

4-الودائع الائتمانية

إنه النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة إيداع حقيقي بل هو ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية والقيام بعمليات الإقراض ففيها يقوم صاحب وديعة حقيقية بتحرير شيكات لفائدة شخص ما دون أن يقوم بتسجيل هذه العمليات محاسبيا بحيث يجعل حساب المسحوب عليه مدينا وحساب المستفيد دائنا، كما أن هذا التحويل بين الحسابين يعتبر بالنسبة للبنك وديعة ليست فعلية على كل حال ولكنها تسمح بالتوسع في القروض دون أن يدفع نقود حقيقية، فإن الودائع الائتمانية هي عبارة عن ودائع كتابية، أي ناتجة عن مجرد تسجيل محاسبي لحركات الأموال داخل البنك، وهنا تجدر الإشارة أن الودائع الائتمانية تزيد كلما قلت الأموال المسحوبة فعلا من البنك وتنقص بزيادتها [1] .

ثانيا : رأس المال

هو عبارة عن القيمة الاسمية التي ساهم بها المساهمين لإنشاء البنك سواء كانوا أفراد أو بنوك أخرى أو دولة، فقد تقوم الدولة بتأسيس بنك وتمويل رأسماله.

ثالثا: الاحتياطات والأرباح غير الموزعة

يقصد بها تلك الاحتياطات التي قام البنك بتوفيرها أو تحصيلها من أرباحه خلال الفترات السابقة والتي تراكمت لديه في شكل احتياطات ولم يقم البنك بتوزيعها على المساهمين.

رابعا: السوق النقدية والمالية

تهدف هذه الأسواق إلى إجراء تفاوضات حول القروض تتم فيها هذه المفاوضات بتقديم الزبون طلب يحدد فيه مقدار القرض الذي يريده، وبعد مدة يتلقى هذا الأخير إشعارا بقبول أو عدم قبول طلبه

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص256

والسوق النقدية تتفاوض فقط حول القروض طويلة الأجل وهذه الأخيرة مفروضة بشروط والتي يتم تسديدها على الأقل خمس سنوات.

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية

إن أنواع القروض تختلف باختلاف القرض أو الوظيفة المطلوبة من القرض أو عملية الاقتراض و عليه نذكر الأنواع التالية:

1- قروض الاستغلال

إن قروض الاستغلال تهدف لتغطية الاحتياجات الناجمة من عمليات الاستغلال أو لتغطية النقص الظرفي أو المؤقت في رأس المال العامل ، وهذا النوع من القروض لا تتعدى مدتها سنتين على الأكثر وتنقسم إلى:

أولا: القروض العامة (قروض عن طريق الصندوق)

تسمى هذه القروض بالقروض العامة كونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وليس لتمويل أصل بعينه و تسمى أيضا باعتمادات الصندوق، أو قروض الخزينة، يقدمها البنك أو يتعهد بتقديمها لتغطية صندوق الزبون مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة و لها عدة أشكال:

- **تسهيلات الصندوق**

هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة والقصيرة جدا التي يواجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي إذا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون، حيث يقتطع مبلغ القرض ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا حيث تكثر نفقات الزبون ولا يكفي ما عنده بالخزينة من سيولة لتغطية هذه النفقات، فيقوم البنك حينها بتقديم هذا النوع من القروض.

- **السحب على المكشوف**

هو المبلغ الذي يسمح به البنك لعميله بسحبه، مما يزيد عن رصيد حسابه الجاري وذلك لفترة من الزمن (أسابيع، أشهر)، ويقوم البنك بفرض فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها (الذي يفوق

رصيده الدائن) ويطلق على هذه الفترة بمدة المكشوف أي المدة التي يتحول فيها حسابه الجاري من مدين إلى دائن وقد تصل هذه الفترة إلى سنة واحدة، وهناك ثلاث حالات يطلب فيها هذا النوع من القروض[1]:

- ✓ عندما تريد المؤسسة رفع طاقتها الإنتاجية بسبب ارتفاع الطلب.
- ✓ عند التدهور المستمر لرقم أعمال المؤسسة.
- ✓ عندما تريد المؤسسة شراء كميات من المواد الأولية بأسعار تنافسية.

- **القرض الموسمي**

تنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال فهو يستعمل إذا لمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي للزبون والبنك يقوم بتمويل جزء فقط من هذه التكاليف وهذا النوع من القروض يمكن أن يمنح لمدة تمتد عادة إلى غاية تسعة أشهر.

- **القروض المتتالية[2]**

يمنح هذا النوع من القروض للمؤسسات التي تنوي القيام بمشروع ولها حظوظ كثيرة في النجاح والتي تتطلب وقتا طويلا لاسترجاع الموارد، إذ تمنح هذه القروض في الحالات التالية:

أ- عندما تقرر مؤسسة ما رفع رأس مالها في هذه الحالة يتدخل البنك بطلب منها يمنحها تسبيقا لأن تحقيق هذه العملية يتطلب وقتا لإنجاحها.

ب-إنشاء مصنع أو شراء تجهيزات يتطلب أموالا باهظة ، ولهذا تلجأ المؤسسة إلى طلب تسبيق بنكي في انتظار:

- ✓ إما الحصول على قروض استثمار.
- ✓ أو التنازل عن بعض أصولها (تجهيزات، مباني قديمة ليست بحاجة إليها في دورة إستغلاله)

في هذه الحالة يتدخل البنك ويكون منح القرض متتالي ضروري لأنه ليس من السهل على هذه المؤسسة إيجاد زبون يقوم بشراء أصولها أو حصولها على قرض استثمار في مدة قصيرة.

انطلاقا من الموارد اللازمة لتسديد هذا القرض فإن البنك متعرض لخطرين أساسين متمثلين في:

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ص: 60-58

[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره ، ص 61

- ✓ تسديد القرض من طرف المؤسسة قد لا يتم وهذا نظرا لعدم وجود مشتري أو زبون للأصول المراد بيعها أو عدم قبول ملفه الذي طلب فيه قرض استثماري.
- ✓ الأموال الناجمة عن عملية بيع الأصول المتداولة أو الحصول على قرض استثمار يمكن أن يوجه لأغراض أخرى غير تسديد القرض المتتالي.

ثانيا : القروض الخاصة

هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول و سنتناول أنواعه كما يلي:

- **التسبيقات على السلع**

التسبيقات على البضائع هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها.

- **التسبيقات على الأسواق العمومية**

هذه التسبيقات تقدم نتيجة إبرام الصفقات العمومية ومجموعة من المقاولين أو الممونين، وتمويل هذه الصفقات قصد إنجاز الأعمال، إرسال أنواع التموين والتوريد المختلفة أو أداء الخدمات.

إن إنجاز هذه الأسواق يتطلب من المقاول تمويل هام على المدى الطويل، وعلى العموم تقوم الإدارة بتسديد ما عليها من ديون لكن هذا التسديد يكون متأخرا عن ميعاد الاستحقاق، لذا فعلى المقاول اللجوء إلى البنك لمواجهة نفقات المشروع.

- **الخصم التجاري**

يمكن تعريف الخصم بأنه عملية القيام بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها لقاء خصم من قيمتها(Agios) ، ثم يقوم بتحصيل قيمتها من المدين في التاريخ المحدد[1] .

يمكن النظر إلى عملية الخصم من جانبين، من جانب الدائن الأصلي ومن جانب الدائن الجديد، فمن جانب الدائن الأصلي فإن الخصم يعني شراء ورقة الدين (أي قبول هذا الطرف أن يكون دائنا لطرف آخر)، وهو يعني تقديم مال جاهز، سيولة مقابل الوفاء به من قبل المدين الأصلي المذكور اسمه في ورقة الدين.

[1] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 95 .

و من هذا يمكن اعتبار أن هذه العملية هي ائتمان وخصم في آن واحد، ائتمان باعتبارها تتضمن مالا على أساس القرض وانتظار الوفاء به في الميعاد المحدد، وهي خصم باعتبار أن الاستيفاء المعجل للدين لا بد لهم من ثمن، وهذا الثمن هو الخصم.

يمكن ذكر بعض الأوراق التجارية القابلة للخصم كالكمبيالة، السند الأدنى، سند إيداع البضاعة في المخازن العمومية، حوالات الخزينة العامة المستحقة خلال ثلاث أشهر، الصكوك ذات الأجل الطويل نسبيا للاستحقاق.

وخلال عملية خصم الأوراق التجارية لابد للبنك أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- ✓ التأكد من قانونية الورقة.
- ✓ تشخيص جدارة الموقعين وسمعتهم.
- ✓ التأكد من أن الورقة يمكن إعادة خصمها لدى البنك المركزي وأن لا تتجاوز مدة الورقة 90 يوما .و

يمكن تلخيص هذا الاعتماد في النقاط التالية:

– الخصم يمثل أقل مخاطرة لعدم التسديد، حيث عند عدم التسديد يمكن متابعة الموقعين الذين يعتبرون متضامنين من حيث المسؤولية.

– الخصم لا يجمد أموال البنك وهذا لقصر المدة التي لا تتجاوز 90 يوما حسب القاعدة العامة، كذلك يمكن للبنك استعمال الورقة بالتطهير أو إعادة الخصم لدى البنك المركزي.

– الخصم مولد للودائع حيث يمكن أن تكون المبالغ المقترضة في الحساب غير مستعملة كليا وهو يشكل موردا البنك.

– بالنسبة للمؤسسة (الزبون) القدرة في تحويل الحقوق لأجل سيولة، إضافة إلى أن تكلفة العملية تعد أقل بالمقارنة مع التكلفة في السحب المكشوف.

ثالثا: الالتزامات بالتوقيع

إن القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا، ولكن يعطي ثقته فقط ويكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته، ويتم هذا النوع من القروض حسب الأشكال التالية[1]:

- **الضمان الاحتياطي**

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص:68،67

هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة على خصم الأوراق التجارية وقد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد مانح الضمان شروطا معينة لتنفيذ الالتزام وقد يكون لا شرطيا إذا لم يحدد أي شرط لتنفيذ الالتزام.

- **الكفالة**

يقوم البنك بتوقيع كفالة تضمن تنفيذ كل الالتزامات الخاصة بزبونه (المدين) لغيره (الدائن) أن يتعهد البنك بتسديد المبلغ الذي هو على عاتق زبونه في حالة عجز هذا الأخير عن الدفع لدائنه وتأخذ الأشكال التالية: الكفالة الجمركية، الكفالة الجبائية، الكفالة الخاصة بالأسواق العمومية.

- **كفالة جمركية** : هي تمثل العنصر الهام من تدخلات البنك لزبائنه، فعندما ترغب المؤسسة في استيراد مواد أولية أو بضائع فيمكن لها تأجيل دفع أعباء الرسوم لمصالح الجمارك بأن يتكفل بنك معين بهذه المؤسسة.
- **كفالة ضريبية** : تقدم لفائدة مصالح الضرائب لتأجيل دفع مستحقات الضرائب والرسوم أو تأجيل مستحقات جبائية تتنازع عليها.
- **كفالة الأسواق العمومية** : عندما تقوم الدولة بإبرام مناقصة وطنية مع أحد الخواص وبتجنب إفلاس هذا المناقص وإنهاء المشاريع في وقتها المحدد تطلب منه ضمانات نقدية وهذا الأخير بدوره يريد تجنب خروج الأموال من صندوقه فيطلب من بنكه أن يقدم له كفالة تغطي هذه الضمانات النقدية.

- **القبول:** يعتبر القبول بديلا للسحب عن المكشوف إذ أن البنك يقوم بتأدية خدمة للزبون دون منحه المبلغ ولكن بالتوقيع فقط، أي يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه.

2- قروض الاستثمار

نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته وإما على عقارات مثل الأراضي، المباني الصناعية والتجارية والإدارية .

فالاستثمار هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل ونحصر هذا النوع من القروض فيما يلي:

- **القروض متوسطة الأجل**[1]

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 74، 75

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات: الآلات والمعدات ، وسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة ، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال ، إضافة إلى المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض، و تنقسم إلى:

- **القروض القابلة للتعبئة**

يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ،ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في وقت الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه، ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال، و يجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة خفض السيولة .

- **القروض الغير قابلة للتعبئة**

يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانيات إعادة الخصم الخاصة بالقروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك التجاري، وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

- **قروض طويلة الأجل**

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات، نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن تعبئتها لوحدها ، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار، والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات ،ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات ،مثل الحصول على عقارات ، أراضي، مباني بمختلف الاستعمالات المهنية، ونظرا لطبيعة هذه القروض أي مبالغها الضخمة ولمدة طويلة فإن هذا يجعلها تنطوي على مخاطر عالية ،الأمر الذي يدفع إلى البحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيض هذه المخاطر المتمثلة بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل الشروع في عملية التمويل.

- **الاعتماد الايجاري[1]**

توجد عدة تعريفات خاصة بتقنية الاعتماد الإيجاري، فيمكن تعريفه بأنه كل عملية إيجار لمدة طويلة تنتهي بحق الاختيار بالشراء أو من عدمه مع مراعاة الأقساط الدورية للمؤجر مقابل عدم الاستخدام للأصول الإنتاجية التي تنتمي إليها ؛وهو نظام جديد حديث النشأة كان ذلك في الو .م. أ وانتشر في بقية أنحاء العالم وهو طريقة من طرق التمويل يساعد في حل الكثير من المشاكل التي تواجه

[1]. مصطفى رشيد شيحة ، **الاقتصاد النقدي والصرفي** ، دار الجامعية للطبع والنشر ، بيروت ، 2007، ص 65

المشروعات عند تقرير سياستها الاستثمارية، وبصفة عامة فالاعتماد الإيجاري هو قيام البنك بكراء أو تأجير الآلات والتجهيزات أو مجموعة من العقارات التي يختارها المستأجر لمدة معينة مقابل مبلغ يتوافق مع تلك الفترة وتبقى مسؤولية الصيانة والتأمين على عاتق المستأجر .

كما توجد ثلاثة أنواع من الاعتماد الإيجاري المالي مع حق الشراء، الائتمان الإيجاري بالترك الائتمان الإيجاري للصيانة.

- **الائتمان الايجاري المالي**

يضع الممول الأجهزة تحت تصرف الزبون المستفيد الذي يستخدمها ويسدد الأقساط المستحقة، وبعد إنهاء (انقضاء) المدة للمستفيد (الزبون) يكون له خياران:

- ✓ حق شراء الأجهزة المؤجرة التي يحصل عليها عند بداية الائتمان وتقدر القيمة على أساس السوق التجاري وقت الشراء.
- ✓ تحديد مدة الائتمان وبأقساط مختلفة إذا نص العقد على ذلك، كما يمكن ملاحظة أن هذا النوع منتشر في أمريكا وفرنسا.

- **الائتمان الايجاري بالترك**

في هذا النوع يضع المؤجر الأجهزة والآلات تحت تصرف المقترض (المستأجر) ولكن لمدة أقل من العمر الاقتصادي لهذه الأجهزة ،وقيمة الأقساط المدفوعة عند مدة الائتمان لا تكفي قيمة استهلاك الاستثمار المقرض (أي النفقات الخاصة باستثمار الأجهزة والآلات) كما يمكن للمستثمر عند نهاية المدة الائتمانية أن يبيع الأجهزة موضع الائتمان بقيمتها السوقية إلى الغير أو المستأجر الأصلي، أو قد يعيد أو يكرر عملية الائتمان لمدة جديدة وذلك بوضعها تحت تصرف مستخدم آخر حتى تنتهي المدة الباقية من العمر الاقتصادي ويتم ذلك بأقساط جديدة وفق قواعد متفق عليها.

- **الائتمان الايجاري للصيانة**

يتعهد مورد الأجهزة بتقديم الصيانة والخدمة بعد بيعها، وتوضع الأجهزة والآلات تحت تصرف المستفيد بواسطة الممول والمقرض على أن تتضمن الأقساط المدفوعة نفقات الصيانة والخدمة ويلزم الممول بدفعها .

وللاعتماد الإيجاري ضمانات تقدم مقابل الحصول عليه تتمثل فيما يلي[1]:

- ✓ دراسة البرنامج الاستثماري محل الائتمان.

[1] مصطفى رشيد شيحة ، مرجع سابق، ص 86

- ✓ مشاركة المؤسسة المالية في اختيار الأجهزة لهذا البرنامج.
- ✓ حق ملكية المقرض للأجهزة.
- ✓ عقود التأمين والصيانة الخاصة بالآلات والأجهزة.
- ✓ الالتزام بدفع الأقساط مسبقا عند الحيازة على الآلات والأجهزة.
- ✓ ارتباط قيمة الأجهزة بالعوائد والدخول التي يحققها استخدامها لهذه الآلة.
- ✓ استرجاع الأجهزة حين توقف الدفع أو عند نهاية فترة الائتمان (الاقتراض) .

3- قروض تمويل التجارة الخارجية

تؤدي البنوك دورا مهما في تمويل التجارة الخارجية بوسائل متعددة وينقسم هذا النوع من القروض وفقا للتقسيم التالي :

أولا: التحصيل المستندي[1]:

التحصيل المستندي هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالات وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله ، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة، وتجدر الملاحظة في التحصيل المستندي أن التزام المصدر لا يتعدى التعهد بإرسال البضاعة، كما أن المستورد لا يمكنه أن يستلم المستندات إلا بعد قبول الكمبيالة أو تسديد المبلغ، وتلاحظ من الصيغة السابقة في التحصيل المستندي أن التنفيذ النهائي للعملية المالية يتم وفق صيغتين هما :

- ✓ المستندات مقابل الدفع.
- ✓ المستندات مقابل القبول.

- المستندات مقابل الدفع:

في هذه الحالة يستطيع المستورد أو البنك الذي يمثله أن يستلم المستندات ولكن مقابل أن يقوم بالتسديد الفعلي نقدا لمبلغ البضاعة.

- المستندات مقابل القبول:

في هذه الحالة يستطيع المستورد أن يستلم المستندات ولكن ذلك لا يتم إلا بعد قبول الكمبيالة المسحوبة عليه، وتسمح هذه الطريقة للمستورد بالاستفادة من مهلة التسديد.

[1]. الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 116

- **أطراف التحصيل المستندي**

يتدخل في عملية التحصيل المستندي كل من:

- **الآمر(المصدر):** هو الذي يقوم بجمع المستندات وإرسالها إلى بنك مع الأمر بالتحصيل.
- **بنك المورد :** يتم استقبال المستندات من طرف المورد ويقوم بدوره بإرسالها إلى البنك المكلف بالتحصيل حسب الإجراءات المطلوبة.
- **المستورد :** تقدم له المستندات مقابل الدفع أو القبول.

ثانيا: الاعتماد المستندي

الاعتماد المستندي هو أي ترتيبات يصدرها البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب المعامل معه، ووفقا لتعليماته يتعهد البنك بموجبها بأن يدفع لأمر المستفيد المتواجد في الخارج (البائع) مبلغا معينا من المال في مدة معينة ، مقابل قيام المستفيد بتنفيذ شروط وتعليمات معينة متعلقة بالبضاعة موضوع البيع وتسليم مستندات معينة مطابقة للشروط المبنية في خطاب الاعتماد، ومن هنا جاءت الصفة (مستندي) أنواع الاعتماد المستندي: يمكن تقسيمه إلى أنواع مختلفة وتندرج معظمها تحت الأنواع الرئيسية التالية:

- **الاعتماد المستندي القابل للإلغاء**

وهو الاعتماد الذي يمكن إلغاؤه أو تعديل بعض شروطه في أي وقت من تاريخ إنشائه بدون إنذار وبدون الحاجة إلى موافقة المستفيد، وهو بذلك يعتبر وسيلة لتسهيل الدفع وليس ضمانا للدفع ، ولا يعتبر هذا النوع مرغوبا فيه باعتبار أنه قد ينشأ عن تمويله الكثير من المشاكل بالنسبة لأطرافه.

- **الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء**

وهو عكس النوع الأول، أي لا يمكن تعديل شروطه أو إلغائه قبل عملية دفع قيمة البضاعة للمستفيد وذلك دون موافقة جميع الأطراف وخصوصا المستفيد، وينقسم إلى نوعين هما: الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء المفرز، وهو الذي يقوم بتعزيز البنك آخر (بنك المصدر)، أما النوع الثاني فهو الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء غير المفرز، وهو الذي يكون به بنك المستورد فقط.

- **الاعتماد المستندي المتجدد**

وقد يطلق عليه البعض الاعتماد الدائري، وهو الاعتماد الذي تجدده قيمته أو مدته وذلك حسب الإنفاق مع البنك.

- **الاعتماد المستندي غير المتجدد:**

وهو الاعتماد الذي يكون صالحا لصفقة واحدة أي ينتهي أجله بمجرد شراء البضاعة، ولا يكون متجددا لبضاعة أخرى في فترات مستقبلية.

- **الاعتماد القابل للتحويل**

وهو الاعتماد الذي يحق بموجبه للمستفيد بأن يطلب من البنك المخول بالدفع أو القبول أو لبنك آخر مخول بالشراء بوضع الاعتماد كليا تحت تصرف طرف واحد أو أطراف أخرى(مستفيدين آخرين) .

- **الاعتماد المقابل[1]**

يفضل المستفيدين في بعض الأحيان إلغاء طلب اعتماد قابل للتحويل ويطالبون من بنكهم فتح اعتماد بضمان الاعتماد المفتوح لصالحهم، ويشترط في هذه الحالة أن يكون الاعتماد الأصلي غير قابلا للإلغاء، ويستعمل الاعتماد المقابل في الحالات التي يكون المستفيد وسيطا وليس منتجا للبضاعة، ويكثر استعمال هذا النوع من الإعتمادات في عمليات التجارة الثلاثية، وأن يكون المستفيد من الاعتماد مقيما في بلد المستفيد من الاعتماد الأصلي .

- **الاعتماد بالدفع المؤجل**

وهو الاعتماد الذي يقوم بموجبه المستفيد بشحن البضاعة إلا أنه لا يحصل على قيمته إلا بعد فترة عادة ما يتم الاتفاق عليها، بحيث يلتزم المستفيد بتقديم المستندات بعد الشحن مباشرة ولا يتم سحب الكمبيالة إلا في ميعاد الاستحقاق.

- **الاعتماد بالقبول**

و هو الاعتماد الذي يتم فيه الوفاء فيه عن طريق كمبيالة مؤجلة الاستحقاق ومسحوبة على البنك المكلف بالدفع المحدد في الاعتماد، ويوقع هذا البنك الكمبيالة بالقبول، ويمكن للمستفيد أن يقوم بتظهير هذا الكمبيالة إظهارا ناقلا للملكية، كما يمكنه أن يقوم بخصمها.

- **الإعتمادات المضمونة**

في هذه الحالة تكون المستندات صادرة لأمر البنك أو من البائع إلى البنك، وفي هذه الحالة إذا لم يدفع المشتري قيمة البضاعة إلى البنك، قام هذا الأخير باستلام البضاعة وبيعها والحصول على حقه.

- **اعتماد المبادلة**

[1]. عبد المطلب عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 130

نستخدم هذه الاعتمادات لتنفيذ عمليات المبادلة، و ينص فيها على تسليم مستندات لاستخدامها في سداد قيمة الواردات أو مقايضة سلعة مستوردة بأخرى مصدرة، وفي الحالة الأخيرة يكون السداد فيها عينيا.

المطلب الثالث: متطلبات السياسة الإقراضية

تعتبر سياسة الإقراض المرشد الذي تعتمد عليه البنوك عند تعاملها مع القروض، وسنتطرق في هذا المقام إلى مفهومها ومكوناتها ، بالإضافة إلى الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض وخطوات منح القروض.

1- مفهوم سياسة الإقراض البنكي

يعرف عبد الحميد عبد المطلب سياسة الإقراض على أنها : "تلك القواعد والإجراءات والتدابير المرتبطة بتحديد حجم ومواصفات القروض وكذا الشروط وضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها، حيث يجب أن تكون هذه السياسة مرنة"، كما يعرفها أيضا: "بأنها إطار عام يحتوي على مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة البنكية بصفة عامة وإدارة القروض بصفة خاصة"؛[1]

ويعرفها رشيد حمريط بأنها: "الإلمام بحاجيات المجتمع وأسواق الائتمان التي يخدمها البنك أو يتوقع أن يخدمها، لإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال بحيث يخدم التقدم الاقتصادي وفقا للسياسة المرسومة[2]."

و تهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق أغراض يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ سلامة القروض التي يمنحها البنك.
- ✓ تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرضي.
- ✓ تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها.

2- الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض

2-1- سلامة القروض

القرض البنكي هو نتيجة منح الأموال أو قيدها في حساب المقترض (المدين)، مقابل وعد كتابي بالسداد حسب شروط يتفق عليها، ولا يمنح البنك القرض إلاّ عندما يثق من سلامته وقدرة الزبون على الوفاء (الدفع)، وهذا دائما حسب الشروط المتفق عليها، ومهما بلغت درجة الحرص والحذر فإن هذا لا يمنع من الوقوع في المخاطر، حيث أنه في كل قرض قد تنشأ بعض الظروف التي تقلل من قدرة العميل

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة وعمليات إدارتها**، دار الجامعة الإسكندرية ، مصر،2000 ، ص 103

[2] رشيد حمريط، **سياسة الودائع والقروض، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع مالية وبنوك**، جامعة الجزائر،2001، ص 22

على السداد مما يجعل البنك يتحمل بعض الخسائر لذلك يجب على البنك تجنب المخاطر التي لا مبرر لها لأن خسارته في الإقراض تعني قلة أرباحه.

2-2- سيولة القرض

عندما نقول السيولة تتبادر إلى الأذهان مباشرة توافر البنوك على القدر الكافي من الأموال السائلة أي النقدية والاستثمارات القابلة للتحويل نقدا، إما بالبيع أو بالإقراض من البنك المركزي، بصماتها من أجل تلبية طلبات السحب دون تأخير وعندما نقول سيولة القروض فيقصد بها سرعة دوران القروض، ويترتب على قصر آجال استحقاق القروض وصغر الفترة بين تاريخ عقد القرض وتاريخ استحقاقه ومن ثمة سرعة دورانه فسيولة القروض تنشأ في 3 حالات:

أ- **القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية:** فالقروض التي يتم سدادها من عملية إنتاجية بيع بأموال مقترضة تعتبر ذات سيولة ذاتية، حيث أن القرض يتم سداده بمجرد انتهاء فترة الإنتاج وبيع السلع المنتجة؛

ب-**القروض مقابل أوراق تجارية:** مثل الكمبيالات تتمتع بالسيولة لأن البنك يمكنه إعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي، بشرط مطابقتها للشروط التي يحددها؛

ت-**القروض المضمونة بأوراق مالية:** حيث يمكن بيعها إذا ما تعسر المقترض عن السداد، وبذلك يضمن البنك الحصول على أمواله.

2-3- التنويع: ينوع البنك قروضه على العملاء فلا يجب أن يقتصر على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل وإنما يجب أن توزع القروض على مختلف الصناعات والأنشطة التجارية المتباينة ويقصد بالتنويع أيضا عدم تركيز الاقتراض على مناطق معينة، إذ يستحسن توزيع القروض على نطاق جغرافي واسع إن أمكن ، ويتميز هذا التنويع الشامل بتقليل المخاطر وتمكين البنك من استعمال الأموال على طول السنة.

2-4- طبيعة الودائع: هناك أنواع عديدة من الودائع، ويعتبر البنك المسؤول عن زرع الثقة في نفوس المودعين، ومسؤولية البنك هنا تجاه مودعيه تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال.

2-5-القيود القانونية و توجيهات البنك المركزي: توضع في غالب الأحيان قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض، ويمكن أن تشمل هذه القيود الحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد، ويتم تحديدها على أساس نسبة مئوية من رأس مال البنك واحتياطاته؛[1]

2-6-سياسة مجلس الإدارة: يقوم مجلس إدارة البنك بتحديد السياسة العامة للإقراض وإبراز أنواع القروض التي يمنحها البنك وآجال السداد والضمان الممكن قبوله والقيمة التسليفية للضمان، وسلطة المديرين في منح القروض وإعطاء لجنة القروض ويراقب مجلس الإدارة هذه السياسة الموضوعة.

2-7-مصادر الوفاء بالقروض: يهتم المقرض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقترض من سداد الدين في الوقت المحدد، ولا يعني أن المقرض لا يرجع إليه إلا في حالة العجز على السداد، وفيما يخص القرض غير المضمون فبالرغم من أن المركز النقدي هو الضمان الحقيقي للقرض، قد يتم الوفاء من مصادر أخرى غير مكونات المركز النقدي، وتتلخص مصادر الوفاء بالقروض المضمونة وغير المضمونة من المقترض فيما يلي:

- ✓ تحويل الأصول إلى نقد، إما ببيع أوراق مالية أو أصل من الأصول لسداد قيمة القروض أو تحصيل أوراق قبض وديون؛
- ✓ الدخل وزيادة رأس المال وذلك عن طريق ادخار جزء من الأرباح أو الدخل أو إصدار أسهم جديدة للبيع؛
- ✓ الإقراض وينشأ من حاجة بعض المشاريع الناجحة التي حققت أرباح إلى الإقراض على الدوام لإتمام المشروع، ودورة الإنتاج وتوليد الدخل، ويعرف هذا النوع بقرض مشاركة البنك.

3- خطوات منح القرض

يمر القرض بعدة خطوات قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب إنتهاءا بإبلاغ العميل بالقرار (القبول أو الرفض) والتعاقد، وسنتطرق إلى الخطوات التي يمر بها منح قرض في بنك ما[2]:

3-1-البحث عن القرض وجذب العملاء : حيث تكون المبادرة من البنك في هذه الخطوة، فيقوم بجذب العملاء والبحث عن القرض لتسويقه.

[1] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 106

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 135 ، 134

3-2-تقديم طلبات الاقتراض: وتقدم وفق نماذج معدة ويجب أن تكون صالحة وجاهزة لإدخالها في الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات، كما يجب احتوائها على الشروط اللازمة واستكمالها لكل الوثائق المكونة لملف الطلب.

3-3-الفرز والتصويت المبدئي: تبدأ عملية الفرز مباشرة بعد تقديم الطلبات للدراسة المبدئية لانتقاء المقبولة منها والمستوفاة لكل الشروط بعد ذلك تبدأ عملية التحليل الإئتماني وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة المتبعة.

3-4-التقييم: وفي هذه الخطوة يتم تحديد نتائج التحليل والاستعلام و وضع تقديم للمنافع والتكاليف وفقا لمعايير التقييم المعترف بها من طرف إدارة البنك والذي يقوم بتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري.

3-5-التفاوض: تعتمد هذه الخطوة على البدائل المختلفة الممكن التفاوض عليها لمقابلة احتياجات العميل وظروفه واحتياجات البنك وظروفه كذلك، ويتناول التفاوض عادة حجم القرض ومدته وترتيبات خدمة العملية (القرض).

3-6-اتخاذ القرار والتعاقد: بعد عملية التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد بدون فرض شروط أخرى، حيث يكون المستشار القانوني جاهزا لتوقيع العقد.

3-7-سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة: وهنا يقوم العميل بسحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم ذلك بمتابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعة حيث ينبغي على البنك أن يضع نظام للمتابعة الدورية للقرض.

3-8-استرداد الأموال (سداد القرض أو تحصيله) : ويتم تحصيل القرض عند تاريخ استحقاق الأصل أو الأقساط بمعنى انقضاء المدة المحددة للقرض.

3-9-التقييم اللاحق: هذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسطرة أو الموضوعة قد تحققت وتحديد نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.

3-10-بنك المعلومات: من الضروري المرور بهذا الإجراء المتمثل في إدخال كل المعلومات (السابقة الذكر) في بنك المعلومات أي وضعها في الحساب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية، ووضع الأهداف و الأولويات.

المبحث الثاني: المخاطر البنكية

عند منح الائتمان بمختلف أنواعه، يتحمل البنك مسؤولية نتائج هذه العملية و قبل اتخاذ مثل هذا القرار يجب أولا تقييم المخاطر، فالمعروف أن الائتمان حتى و لو منح وفق أسس سليمة إلا انه ينطوي على جملة من المخاطر، لان هناك احتمال أن الأموال التي يقرضها قد لا تسدد بسبب ظروف اقتصادية سيئة غير متوقعة و لذا يقال إن مخاطر الائتمان لا تنطوي على درجة كبيرة من الخطورة، فهي مألوفة في العمل البنكي .

المطلب الأول: مفهوم الخطر البنكي و أنواعه

يمكن كخطوة أولى أن نقدم توضيحا لكلمة الخطر وفقا لمختلف وجهات النظر:

1-تعريف الخطر

لغة[1]: إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني "Rescass" أي"Risque " و الذي يدل على الارتفاع في التوازن و حدوث تغيير ما مقارنة مع ما كان منتظرا و الانحراف عن المتوقع .

اصطلاحا[2]: هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر، حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أو خسارة.

-كما تعرف المخاطرة على أنها[3] احتمال الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير ... وتدعى المخاطرة أحيانا الخطر رغم الاختلاف الموجود بينهما في اللغة الفرنسية danger ,risque

بصفة عامة اختلفت التعاريف الخاصة بالخطر و تعددت و سوف نتطرق إلى البعض التي وردت عن مفهومه.

-التعريف الأول

"الخطر ظاهرة عشوائية موافقة لحالة أو لمستقبل لا يمكن أن يكون مرتقبا، إلا بالاحتمالات المعاكسة للشكوك و لليقين الذي يسمح بالتنبؤ[4] ،يعني أن الخطر توقع مقيد باحتمال مثال: عند دراسة

---

[1] Séminaire les règles prudentielles, formation Numéro 0 mars 2002,p :06

[2] Alain Gauvin, **la nouvelle gestion du risque financier**, février 2002,p :10-11

[3] طلعت اسعد عبد الحميد ،**الادارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة** ,مكتبة مدبولي القاهرة ,1999,ص: 15

[4] Alain gauvin,op.cit,2000,p :10-11

للمشاريع الاستثمارية في التسيير المالي تؤخذ المخاطر و الشكوك بعين الاعتبار و ذلك أن هذه المشاريع يمكن أن تتعرض للمخاطر و بدرجة لا تقل عن الشكوك بالرغم من تحكم المؤسسة في تقنيات التوقعات(دراسة السوق، الإحصائيات، و الاحتمالات ...) إلا انه لا يمكن القضاء عليها و إنما التقليص من حدتها.

-التعريف الثاني

يعرف الخطر علي انه "حالة عدم التأكد يمكن قياسها" ،إذ حالة عدم التأكد هذه تشترط ضرورة قياسها ولكن ليس في جميع الحالات يمكن ذلك لان المتغيرات المحددة لحالة عدم التأكد تحكمها في الكثير من الأحيان أمور معنوية مبنية على تصرفات شخصية يصعب قياسها بالأساليب الكمية، و لو إن ذلك لا يمنع من ترجمتها إلى صورة رقمية يمكن قياسها.

-التعريف الثالث

كلمة risque مشتقة من كلمة re-scass اللاتينية و التي تصف مفهوم الانفصال بالنسبة لحالة منتظرة[1].

-التعريف الرابع

عرف البعض الآخر الخطر على انه" عدم التأكد من وقوع خسارة معينة "[2] مع انه لم يحدد نوعية هذه الخسارة المضافة لحالة عدم التأكد، وبناءا على هذا التعريف في ظل ظروف التأكد لوقوع الخسارة من عدمها انعدم مع ذلك وجود الخطر وهو بذلك يضع وقوع الخطر في الأجواء الاحتمالية.

فإذا أعطينا الرمز p(X) للقيمة الاحتمالية لوقوع الحادث فان:

$$0 < P(X) < 1$$

وهذا يعني إن شرط تعريف الخطر هو إن يكون الحادث احتمالي يقل عن الواحد الصحيح و يزيد عن الصفر.

---

[1] محمد الهانسي,**مقدمة في مبادئ التامين ,ديوان المطبوعات الجامعية** ,طبعة 1990,ص: 14

[2] Nicolas venard, **Economie bancaire**, Bréal, 2001, p :79

2- تعريف خطر القرض[1]

عندما ترتبط المخاطرة بالقرض ينتج خطر القرض و هو مرتبط بالنشاط البنكي الذي يتعلق بمنح القروض و هو من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك، و هي عموما إما مخاطر مالية تمس اختلال التوازنات المالية، و إما اقتصادية نتيجة ظهور تشريعات جديدة قد تؤدي إلى حدوث انقطاع كلي أو جزئي للسوق الذي يتعامل فيه البنك .

كما أن خطر القرض قد يحدث في العجز الكلي أو الجزئي عن التسديد من قبل العميل في الوقت المتفق عليه.

3-أنواع مخاطر القروض

إن عملية منح القروض مرفقة دائما بمخاطر تتمثل إما في عدم قدرة التسديد في الوقت المحدد، أو عدم القدرة على الدفع تماما فالقرض و الخطر أمران متلازمان، فلا وجود لقرض بدون مخاطر مهما كانت إمكانية الدراسة التي تتوفر عليها البنوك و مهما كانت درجة الثقة في الزبائن و وفائهم لالتزاماتهم، و يمكن تصنيف هذه المخاطر كما يلي :

3-1- خطر عدم التسديد[2]

يعبر هذا الخطر عن العجز الكلي أو الجزئي للزبون عن تسديد ديونه في الوقت المحدد، و لا يمكن اعتباره محققا إلا عندما تكون جميع الطرق المستعملة ضد المقرض المفلس قد استنفذت، و خطر عدم التسديد يرتبط أساسا بالحالة المالية للزبون و نشاطه ونذكر منها:

أ- الخطر العام:

يعتبر هذا الخطر مرتبط بالوضعية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للبلد و هو من أصعب الأخطار لأنه يتعذر تقيمه بدقة فهو يتجاوز إرادة المؤسسة و البنك فهو غالبا متعلق بظروف البلد، و كذا بالسياسة المتبعة في إطار التشغيل و الاستثمار ضف إلى ذلك إمكانيات التشغيل الخارجي.

2يوسف صوار، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية**،أطروحة دكتوراه ، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008،ص: 51-52

[2] ERIC Manchon (Analyse bancaire de l'entreprise) , Edition Economica 1990 page 196.

ب-أخطار مرتبطة بالمؤسسة المقترضة

هذا الخطر متعلق بالوضعية التجارية و المالية للمؤسسة و لاكتشاف هذه الصعوبات لابد من توفر معلومات متقدمة عن الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك من خلال الوثائق المحسابية، و نفصل هذا النوع كما يلي:

- **الخطر الخاص**

و يكون أكثر خطورة عندما تكون التجهيزات الخاصة بالمؤسسة المالية قديمة أو منتجاتها رديئة أو زبائنها مشبوه فيهم، وهو ينقسم إلى عدة أخطار منها:

- الخطر القانوني: إن هذا الخطر يأخذ بعين الاعتبار الوضعية القانونية للمؤسسة أي أنها شركة ذات مساهمات محدودة أو شركات أشخاص أو شركة ذات الأسهم، و يراعي نوع النشاط الممارس هل هو شرعي قانونيا، و لذلك يقوم البنك بدراسة كل الإحتملات مثل النظام القانوني المسير للمؤسسة و مدى سلطة المسيرين عليها.
- الخطر الإنساني: يتم بموجبه تقييم سلوك مسيري المؤسسة بصفة عامة.
- الخطر التجاري: هذا الخطر متعلق بالمؤسسة التجارية فهو يراعي طبيعة و حجم السوق و كذلك الزبائن المتعامل معهم و التنظيم التجاري للمؤسسة كما يراعي العلاقة بين الإنتاج و المبيعات.

- **الخطر المالي**

على البنك أن يقوم بدراسة المخاطر قبل منح أي قرض و بذلك يقوم بالتشخيص الاقتصادي و المالي حتى يتسنى له تمويلها حسب طاقتها المالية للمؤسسة كما يراعي الوضعية المالية للمؤسسة و ذمتها اتجاه الدائنين.

- **الخطر الاقتصادي**

و يمكن تلخيص هذا الخطر في تدهور الطلب على السلعة في بداية إنتاجه أو في عدم قدرة المؤسسة على تحقيق طاقة الإنتاج المرغوب فيها.

- **الخطر التقني**

و يظهر غالبا عند نقص الكفاءات و الخبرات أو توظيفها في غير اختصاصها وهذا رغم توفر الوسائل اللازمة، كما نجد أن لتطور العلمي و التكنولوجي تأثير إذا لم نسايره.

2-3- خطر التجميد[1]

هو يمس البنك لأنه مرتبط بكيفية تسير خزينته، حيث أن أي خلل في هذه الأخيرة يرجع إلى عدم تسديد الزبائن للالتزامات في مواعيد الاستحقاق أو عدم التسيير الجيد لموارد البنك و هذا ما يجعله غير قادر على الوفاء بطلبات المودعين.

يؤدي خطر التجميد إلى نقص مردودية البنوك إذ لا يستطيع البنك إعادة ثقة زبائنهم لأنه لم يضمن لهم السيولة الكافية، و لتجنب هذا الخطر يجب أن يحقق البنك عملية تسير بين موارده و استعمالاته من جهة، و تقليل خطر عدم التسديد من جهة أخرى.

3-3- خطر سعر الصرف

ينجم عن منح البنوك للقرض بالعملة الصعبة و ينتج أساسا عن التقلبات في سعر العملات مقارنة بالعملة المرجعية (العملة الوطنية)، فارتفاع هذا السعر بالنسبة للعملة الوطنية يحقق ربحا في الصرف و انخفاض هذا السعر يؤدي إلى تحمل الخسارة، و هو ما يجعل البنكي مضطرا لاستخدام التقنيات المتاحة له لتغطية مخاطر الصرف.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تشابه كبير بين خطر سعر الصرف و خطر سعر الفائدة، فعملية التبادل (بيع و شراء) بالعملة الصعبة و لأجل محدد تؤدي في المرحلة الأولى إلى خطر سعر الصرف، و وضع هذه العملات في السوق المالية كمرحلة ثانية يؤدي إلى خطر سعر الفائدة، للحد و التقليل من خطر سعر الصرف يجب تأسيس نظام مناسب للبنك بالعملة الصعبة[2]

4-3- خطر سعر الفائدة[3]

سعر الفائدة هو ذلك الثمن الممنوح من طرف البنك للحصول على قرض (سعر فائدة المقترض)، أو الثمن الذي من خلاله يتحصل البنك على ودائع.

فخطر سعر الفائدة يحدث عند الاحتفاظ السلبي بالحقوق أو الديون بمعدلات فائدة ثابتة مع العلم أن هنالك تزايد في هذه المعدلات و هو مرتبط عموما بالقروض متوسطة و طويلة الأجل.

---

[1] يوسف صوار، مرجع سبق ذكره، ص: 52

[2] مروان عطوان، **الأسواق النقدية و المالية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، طبعة 2003،ص:07.

[3] الطاهر لطرش مرجع سبق ذكره، ص: 163-164.

5-3- خطر السيولة

يقصد به احتمال توقف الزبون عن تسديد الأموال الممنوحة له في الوقت المحدد وبالتالي يصبح البنك غير قادر على مواجهة المسحوبات المستمرة من طرف المودعين لأن هذه الأموال أصبحت مجمدة و هذا ما يعرف عند البنك بعدم التوفيق بين مختلف الآجال لتسديد و قبض الأموال اللازمة في وقتها المناسب فهو يحدد سيولة البنك و سمعته و بالتالي مردوديته[1]، و من العوامل التي تؤثر على السيولة في بنك معين:

- ✓ فقدان الثقة اتجاه البنك من شأنه أن يجعل الزبون يقوم بسحب واسع لودائعه
- ✓ أزمة سيولة عامة في السوق.
- ✓ إفلاس مقترض أو مجموعة من المقترضين.

المطلب الثاني: نظام قواعد الحذر و تسير المخاطر البنكية

قبل التطرق إلى محتويات نظام قواعد الحذر سنتطرق إلى مفهومه

1-مفهوم نظام قواعد الحذر

قواعد تنظيم الحذر هي قواعد للتسيير في الميدان المصرفي و التي يجب على المؤسسات التي تمارس الائتمان احترامها من أجل سيولتها و بالتالي ملاءتها اتجاه المودعين، حتى تكسب العميلات المصرفية نوعا من الثقة.

من جهة نظر البنك المركزي، فان وضع قواعد تنظيم الحذر يستجيب أساسا بهدف استقرار و تدعيم النظام المصرفي، وهذا لابد من إيجاد تنظيمات موافقة لرقابة فعالة و مردودية كافية للبنوك، تجسدت هذه التنظيمات في التعليمة رقم 34/91 المؤرخة في 1999/11/14 و المعدلة بالتعليمة رقم 94/74 المؤرخة في 1994/11/29 و المتعلقة بتحديد النظم الاحترازية في تسير البنوك و المؤسسات المالية.

2-محتويات قواعد تنظيم الحذر:

فيما يلي ملخص لأهم البنود التي جاءت في هذه التعليمة .

[1] S.D.gestion de la banque /Edition Dunod Paris 1995 p 106

2-1 توزيع و تغطية المخاطر

تعتبر الأموال الخاصة للبنك الضمان الوحيد لمؤسسات القرض لمواجهة خطر الخسارة و لذلك جاءت هذه النظم في شكل نسب أعطت الأموال الخاصة أهمية كبيرة، وظهرت في شكل نسبتين.

أ- نسبة توزيع الأخطار

تسمح هذه النسبة بمعرفة مستوى التعهدات مع مستفيد واحد أو مجموعة من المستفيدين التي يجب أن لا تتجاوز حد أقصى يفرضه بنك الجزائر، وهذا لتجنب أي تركيز للأخطار مع نفس الزبون أو مع نفس المجموعة من الزبائن وفي هذا الإطار يستخدم بنك الجزائر النسب التالية:

$$\text{- نسبة توزيع الأخطار بالنسبة لمستفيد واحد} = \frac{\text{مبلغ الأخطار المرجحة}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \times 100$$

وهذه النسبة تعني أن الأخطار مع نفس المستفيد لا يجب أن تتجاوز[1]:

- 40 % ابتداء من أول جانفي 1992.
- 30 % ابتداء من أول جانفي 1993.
- 25 % ابتداء من أول جانفي 1995.

وكل تجاوز لهذه النسب يجب أن يتبعه مباشرة تكوين تغطية تمثل ضعف المعدلات الخاصة بالملاءة المالية.

- 8 % ضعف معدل 4 % ابتداء من نهاية جوان 1995.
- 10 % ضعف معدل 5 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1996.
- 12 % ضعف معدل 6 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1997.
- 14 % ضعف معدل 7 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1998.
- 16 % ضعف معدل 8 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1999.

[1] Banque D'Algérie, Instruction N°=74-94, du 29 novembre 1994, relative à la fixation des règles prudentielles de gestion des Banques et des établissements Financier, Art N°= 02.

أما بالنسبة للمبلغ الإجمالي للأخطار التي يمكن تحملها مع كل المستفيدين فيجب أن لا يتجاوز 10 مرات من مبلغ الأموال الخاصة الصافية للبنك.

$$\text{مبلغ الأخطار المحتملة مع كل المستفيدين} = \frac{\text{مبلغ الأخطار المرجحة}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \leq 10$$

ب- نسبة الملاءة المالية (Ratio cook)

وهي تمثل العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية ومجموع مخاطر الائتمان المتكلفة والناتجة عن عملية توزيع القروض.

$$\text{نسبة الملاءة المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مجموع الأخطار المرجحة}}$$

وقد حددت هذه النسبة بـ 8 % كحد أدنى التي يجب على البنوك التجارية احترامه وهذا ابتداء من نهاية ديسمبر 1999، وللحصول على هذه النسبة يجب تحديد الأموال الخاصة الصافية والأخطار المرجح. وكل خطر محتمل له معدل ترجيح وفقا للجدول التالي:

جدول رقم(01-01): جدول الأخطار المحتملة و معدل الترجيح

معدل الترجيح	% 100	% 20	% 5	% 0
الأخطار المحتملة	●قروض للزبائن: -الأوراق المخصومة. - القرض الايجاري. - الحسابات المدينة. - قروض المستخدمين. - سندات المساهمة والتوظيف غير تلك الخاصة بالبنوك التجارية - الموجودات الثابتة.	● قروض للبنوك التجارية في الخارج: - حسابات عادية. - توظيفات. - سندات المساهمة والتوظيف لمنظمات القرض التي تعمل في الخارج	*قروض للبنوك التجارية تعمل في الجزائر: -حسابات عادية -توظيفات. - سندات التوظيف والمساهمة للبنوك التجارية المقيمة في الجزائر.	- حقوق على الدولة أو ما يشابهها: - سندات الدولة. - سندات أخرى مشابهة لسندات الدولة. - حقوق أخرى على الدولة. - ودائع لدى بنك الجزائر.

Source : Banque d'Algérie, Instruction N° 74/94, op-cit Art11

وهكذا يتم حساب نسبة الملائمة إذا يجب على البنوك التجارية أن تقوم بالتصريح على هذه النسبة في كل من 30 جوان و31 ديسمبر لكل سنة، كما يمكن للجنة المصرفية أن تطلب منهم ذلك في أي وقت وذلك نظرا لوظيفتها المتمثلة كهيئة مراقبة على الجهاز المصرفي[1].

2-2- نسب السيولة و نسب التمويل:

وهي كما يلي:

أ-نسبة السيولة

تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير و عناصر الخصوم القصيرة الأجل، وتهدف هذه النسب إلى:

- ضمان قدرة البنوك و المؤسسات المالية.

[1] Ibid, Art 13.

- قياس و متابعة خطر السيولة للبنوك و المؤسسات المالية.
- ضمان قدرة البنوك و المؤسسات المالية على تقديم القروض.
- تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لتصحيح وضعية خزينة البنوك.

وتلتزم هذه الأخيرة 100 % أي :

$$\text{معامل السيولة} = \frac{\text{الأموال الخاصة في الأجل القصير}}{\text{الأخطار المستحقة في الأجل القصير}} \times 100 \geq 100\%$$

ب- معامل التمويل (معامل الأموال الخاصة و الموارد الدائمة)

"هذه النسبة تسمح بضمان توازن هيكلي بين موارد البنك من الأموال الخاصة و الموارد الدائمة التي تفوق خمس سنوات لاستحقاقها، ومن بين استعمالاتها التي تفوق خمس سنوات"[1] وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معامل التمويل} = \frac{\text{الأموال الخاصة + الأموال الدائمة الأكثر من 5 سنوات}}{\text{الاستعمالات الأكثر من 5 سنوات}} \geq 60\ \%$$

3-أهداف قواعد تنظيم الحذر

لضمان استقرار النظام المصرفي بمفهومه العام، يضع بنك الجزائر قواعد التنظيم الحذر و الذي يهدف من خلالها إلى:

- التحكم في الأخطار المصرفية بمختلف أنواعها مع التركيز على خطر القرض.
- احترام المنافسة بحيث أن التنظيم المنصوص عليه موحد و يطبق على جميع البنوك.
- تثبيت حدود التعرض للخطر بدلالة العناصر المميزة لميزانية البنوك.

مثلا بالنسبة لخطر القرض تحدد الضوابط تبعا للأموال الخاصة لأن هذا العنصر هو الأكثر دلالة مقارنة مع باقي عناصر الميزانية.

[1] M. Mathieu. **L'exploitation bancaire et le risque crédit**. Revue banque, paris 1996 ,p59

المطلب الثالث: تغطية المخاطر بواسطة الضمانات

تعتبر الضمانات آخر الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك كمكمل للتحقق من سلامة القرض، وذلك بعد دراسته لشخصية الزبون وسمعته وكذلك الغرض والمبلغ المطلوب، وهدفه من مطالبة زبائنه بذلك هو اجتناب الحالات غير المتوقعة كعدم مقدرتهم على السداد، وبالتالي فهو يريح نفسه من القلق الذي ينجم بسبب تعثر المقترض عند السداد.

لقد كانت سياسة الضمانات المحددة و المنفذة من طرف البنك ذات تأثير مباشر على خطر القرض و منه وجب أن يكون جزءا مكملا لإستراتيجية التحكم في هذا الخطر، و يمكن تعريف الضمان بأنه "مجموعة الوسائل القانونية التي تسمح للمدين بالضغط على الدائن لدفع التزاماته بصفة شرعية "[1] و تتمثل المهمة الرئيسية للضمان في حماية البنك من خطر عجز زبائنه، وقبل التطرق إلى دراسة هذه الضمانات من المفيد أن نتعرض إلى بعض الاعتبارات الهامة المرتبطة بها وهي :

1- الاعتبارات المتعلقة بالضامنات

إن طلب الضامنات من طرف البنك يفتح باب للتساؤل حول العديد من المسائل المرتبطة بهذه الضامنات و من بين التساؤلات ما يدور حول الضمان و معايير الضمان و معايير إختيار الضمان.

1-1- قيمة الضمان

إن قيمة الضمان أمر نسبي إلى حد بعيد إذ أنه لا يوجد قانون يحدد هذه القيمة ، ومع ذلك يمكننا أن نتصور بأن قيمة هذا الضمان يجب أن لا تتجاوز مبلغ القرض المطلوب، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نرجع قيمة الضمان إلى بعض الاعتبارات التي تساعد البنك على القيام بهذه الخطوة، و أولى هذه الاعتبارات هي ما يتعلق بالعرف البنكي فالبنوك لها عادات و تقاليد في هذا الشأن، كما أن تجربتها في هذا الميدان تجعلها قادرة على تحديد قيمة الضمان المطلوب لكل نوع من أنواع القروض.

[1] M. Mathieu , op.cit ,p 181

2-1- اختيار الضمان

لقد سمحت التجارب البنكية بخلق عادات وصيغ لاختيار الضمانات و ترتكز بالخصوص على الربط بين أشكال الضمانات و مدة القرض الموجهة لتغطيته، "فإذا كان الأمر يتعلق بقروض قصيرة الأجل، فالبنك يكتفي بطلب تسبيق على البضائع أو كفالة المدين من طرف شخص آخر كضمان، أما إذا تعلق الأمر بالقروض المتوسطة و طويلة الأجل حيث أجال التسديد بعيدة وتطورات المستقبل غير متحكم فيها تماما، فإن البنك يلجأ إلى طلب ضمانات متجسدة في أشياء مضمونة وذات قيمة "[1] .

2-أنواع الضمانات:

و تصنف الضامنات إلى صنفين رئيسين، ضمانات شخصية و ضمانات حقيقية.

2-1- الضمانات الشخصية

إن الضمان الشخصي كما يشير إليه اسمه يرتكز على مفهوم الشخص، " تعهد من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص بالتسديد للدائن في حالة عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق " وتتمثل في الكفالة و الضمان الاحتياطي .

2-2- الضمانات الحقيقية

إن الضمانات الحقيقية تلغي مفهوم الشخص وترتكز على مفهوم الشيء المقدم للضمان، و تتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع و التجهيزات و العقارات و الأشياء المنقولة، وتعطي هذه الأشياء على سبيل الرهن و ليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، ويمكن أن يأخذ الضمان الحقيقي أحد الشكلين التاليين:

- **الرهن الحيازي**

"الرهن الحيازي عقد يلتزم به شخص ضمانا لدين عليه أو على غيره، أن يسلم إلى الدائن أو إلى أجنبي يعينه المتعاقدان شيئا يترتب عليه للدائن حقا عينيا يخوله حبس الشيء إلى أن يستوفي الدين "[2]، أو

[1] الطاهر لطرش ,مرجع سبق ذكره ,ص 165
[2] المادة 984 من القانون المدني الجزائري.

بعبارة أخرى" الرهن الحيازي هو عقد يتم من تخصيص موجودات لصالح المدين لضمان تسديد دينه "[1].
وأهم أنواع الرهن الحيازي ما يلي:

أ- الرهن الحيازي للأدوات و المعدات الخاصة بالتجهيز:

يسري هذا النوع من الرهن الحيازي على الأدوات و الأثاث و معدات التجهيز و البضائع و يجب على البنك قبل أن يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية بالرهن أن يتأكد من سلامة هذه المعدات و التجهيزات، كما يجب عليه التأكد من أن البضاعة المرهونة غير قابل للتلف و أن لا تكون قيمتها معرضة للتغير بفعل تقلبات الأسعار، و لا يجوز للمدين أن يتصرف في الأشياء المرهونة قبل تسديد الديون المستحقة عليه ألا بعد موافقة الدائن(البنك)

ب-الرهن الحيازي للقيم المنقولة

تتمثل القيمة المنقولة في الأسهم و السندات و يمكن أن تقدم على سبيل الرهن مقابل قروض بنكية و في هذه الحالة يجب أن يثبت الرهن بعقد رسمي، و تقدم هذه القيم مباشرة إلى الدائن وإما إلى طرف آخر متفق عليه بين المتعاقدين.

ج-الرهن الحيازي للأوراق التجارية

يمكن أن تقدم مقابل قروض على سبيل الرهن الأوراق التجارية الممثلة لديون العملاء و يحل البنك محل مدينه في تحصيل الأوراق في حالة عدم القدرة هذا المدين على التسديد في الأجال المحددة.

د-**الرهن الحيازي للمحل التجاري**

يتكون المحل التجاري من عناصر عديدة من بينها نجد على وجه الخصوص عنوان المحل التجاري، و الحق في الإيجار و الشهرة التجارية و الأثاث التجاري ...

- **الضمانات العقارية**

وتكون في مجملها على شكل رهن عقاري " و هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه "[1].

[1]F. Bouyakoub. L'entreprise et le financement bancaire. Edition casbah. Alger 2000. P 227 .

ويمكن له بمقتضاه في حالة عدم تسديد دينه أن يستوفي من ثمن العقار و هو ما يسمى بحق المتابعة متقدما في ذلك على الدائنين التاليين في المرتبة أي حق التفضيل، و من بين الشروط الواجب توفرها في العقار حتى يكون الرهن مضمونه حقيقي:

- أن يكون قابلا للبيع في المزاد العلني و هذا ما يستوجب تسجيل العقد عند مصالح الرهن العقاري .
- أن يكون صالحا للتعامل فيه .
- أن يكون معينا بدقة من حيث موقعه و طبيعته، و ذلك من خلال بنود العقد.
- أن لا يكون هذا العقار مرهونا لطرف آخر.

إن الرهن العقاري يمثل واحدة من أفضل الصيغ التي تضمن القروض البنكية نظرا لما يقدمه من ضمانات فعلية، و ما يمثله من قيمة في حد ذاته.

3- حدود استعمال الضمانات

رغم ما تمنحه الضمانات من حماية لخطر منح القروض إلا أنها تواجه بعض الصعوبات سواءا في تطبيقها أو في تنفيذها، ومنها:

- تمثل تكلفة كبيرة من حيث الإجراءات الواجب إتباعها قانونيا لتجسيدها في أرض الواقع، سواءا من حيث الفترة الطويلة، و المبالغ المالية الكبيرة المنفقة عليها[2].

في حالة إفلاس الشركة يأتي البنك في مرحلة متأخرة لتحصيل حقوقه و يتم هذا بعد استفتاء حقوق المستخدمين، مصالح الضرائب، الخزينة، المصاريف القضائية ... الخ، و ذلك لما لديهم من حقوق امتياز عامة يفرضها القانون.

و لمواجهة كل هذه الصعوبات يجدر بالبنك إتباع بعض الخطوات و أهمها:

- أن لا يأخذ الضمان كمبدأ تغطية لخطر القرض، ولكن يهدف إلى التحقق و التأكد من الصحة المالية الجيدة للزبون من خلال الدراسة المدققة له.
- قيمة المؤسسة لا تكمن في ذمتها، بل في تطور نشاطها، لذلك يجب علي البنك أن يأخذ من هذا المنطلق مبدأ منح القروض للزبون.

---

[1] المادة 119 من القانون التجاري الجزائري

[2] F. bouyakoub .op. cit. p 28.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى كيفية تمويل البنوك للمؤسسات الاقتصادية و المتمثلة في منح القروض ذات أشكال و أحجام مختلفة، غير أن التجربة أظهرت أن التمويل لا يخلو من المخاطر التي يمكن للبنك أن يتجنبها ولكن يستطيع التقليل منها عن طريق نظام قواعد الحذر و تسير المخاطر البنكية و ذلك حسب نسب السيولة و نسب التمويل.

كما يتبع البنك تغطية المخاطر عن طريق الضمانات و المتمثلة في الضمانات الشخصية و الضمانات الحقيقية، إلا أن سياسة الضمانات المطبقة من طرف البنوك غير كافية لمواجهة المخاطر التي تقف عائقا أمام تحقيق أهدافها إذ أنه يوجد حدود لاستعمال هذه الضمانات، و تبقى البنوك بحاجة إلى طرق تسمح بالتنبؤ بهذه المخاطر خاصة إذ تعلق الأمر بخطر عدم التسديد الذي يستلزم تقدير دقيق من طرف البنك و دراسة محكمة لطلبات القرض، إذ سنتطرق في الفصل الثاني إلى أهم طرق تقدير مخاطر القرض البنكي.

تمهيد:

تعتبر عملية الاقتراض خدمة رئيسية تقدمها البنوك التجارية لمختلف العملاء. كما أنها من أخطر الوظائف التي تمارسها، ومن أجل تحقيق هدفها فإن البنوك تحاول دائما الاستخدام الأمثل لأموالها متفادية حدوث اختلاف بين مدخلاتها المتمثلة في الودائع و مخرجاتها المتمثلة قي القروض .إلا أنّ نشوء علاقة بين البنك كمّقرض والزبون كمقترض يترتب عليه ظهور مخاطرة تتمثل في عدم قدرة المقترض على تسديد دينه و هو ما يسمى ب" مخاطرة القرض ."أمام كل هذا فإنه لا يمكن للبنك أن يمنح قروضا لزبائنه دون الأخذ بعين الاعتبار العمليات اللازمة لتجنب هذه المخاطر.

من أجل وضع حد لهذه المخاطر يلجأ البنك إلى الضمانات .هذه الضمانات تعدّ غير كافية الأمر الذي أدّى بالبنك اللجوء إلى عملية تقييم الخطر كميا وكيفيا مستخدما في ذلك تقنيات وأدوات موضوعية ذات الأساس العلمي للتحكم فيه من أجل تحسين عملية اتخاذ القرار لدى المسؤول البنكي فيما يتعلق بدراسة ملفات القروض البنكية ،حيث سنتناول في هذا الفصل طرق تقدير الخطر البنكي وذلك من خلال الخطة التالية :

- التحليل المالي كأساس لتقدير الخطر البنكي .
- طريقة القرض التنقيطي وبعض الطرق الأخرى المستخدمة في تقدير خطر منح القروض.

المبحث الأول: التحليل المالي كأساس لتقدير الخطر البنكي

يعتبر التحليل المالي أداة ذات أهمية بالغة في الإدارة المالية و ضرورة ملحة للتخطيط المالي السليم ،وهي في جوهرها ترتكز على الدراسة التفصيلية للبيانات و الارتباطات فيما بينها و إثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور البيانات بالكميات التي هي عليه،مما يساعد على اكتشاف مواطن القوة و الضعف للسياسة المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة .

وبصفة عامة يمكن تعريف التحليل المالي بأنه "فحص و تشخيص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة معينة أو مجموعة من الدورات من نشاطها الصناعي أو التجاري و ذلك عن طريق الدراسة التفصيلية أو التحليلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها"[1] فالتحليل المالي يبحث دائما عن النطاق الذي تكون فيه المؤسسة في أمان ،وذلك باستعمال مجموعة من الطرق التي تسمح بتقييم الوضعية السابقة والحالية لها.

وبصفة مختصرة "يتمثل التحليل المالي في مجموعة من التقنيات التي تسمح بالحكم على الحالة المالية للمؤسسة"[2] .

يمكن تعريف التحليل المالي أيضا كما يلي :

التحليل المالي يتلخص في مدى سلامة العلاقة بين كل القرارات المالية والنتائج المرتبة عليها.

أهداف التحليل المالي:

إن الهدف من قيام البنك بالتحليل المالي للمؤسسة المقترضة هو:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة .
- الاستفادة من مدى صلاحية السياسات المالية المطبقة.

[1]- ناصر دادي عدون ،تقنيات مراقبة التسيير ،تحليل مالي ،دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2000،ص11

[2]-M.levaseur,Analyse et gestion financiére,Ed Dalloz,Paris ,1999,p43

- المساعدة على اتخاذ القرارات في فترة وجيزة .
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة بمؤسسة أخرى من نفس القطاع وإظهار ايجابياتها وسلبياتها.

المطلب الأول : التحليل بواسطة التوازنات المالية

يرتبط التوازن المالي للمؤسسة ارتباطا وثيقا بقدرتها على الاحتفاظ بدرجة كافية من السيولة من خلال حركة دائمة للتدفقات النقدية ، كما يظهر التوازن المالي في لحظة معينة بمقارنة الأموال الدائمة مع الأصول الثابتة ، ويعبر عن هذا القانون الأساسي للتوازن برأس المال العامل إلا أن معرفة التوازن المالي للمؤسسة بصفة دقيقة تستوجب عدم الاكتفاء بدراسة رأس المال العامل وإنما التطرق أيضا لاحتياجات رأس المال العامل و الخزينة.

هناك ثلاث مؤشرات للتوازن المالي :

1- رأس المال العامل :

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل ، وهناك من يطلق أمان المؤسسة ،ويظهر مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والتي تكون قد هيأت لذلك أموالا دائمة لتغطيتها"[1]

ويمكن حسابه بالعلاقتين التاليتين :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة
رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

ومنه فرأس المال العامل يمكن أن يكون موجبا فتكون الحالة المالية للمؤسسة جيدة وبالتالي يمكنها الوفاء بالتزاماتها ، كما يمكن أن يكون سالبا ومنه عجز المؤسسة على تغطية مشاكلها الداخلية و تسديد ديونها.

[1] - مبارك لسوس ،التسيير المالي،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2004،ص31

2-احتياجات رأس المال العامل[1] : هي الحاجة إلى رأس المال العامل الذي يلزم المؤسسة من أجل تمويل دورة الاستغلال بعد استعمال موارد الدورة ، ويحسب بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل =(قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (الديون القصيرة الأجل + سلفيات بنكية)

فإذا كان الفرق موجبا فهذا يعني أن المؤسسة في حاجة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة ، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أنه هناك فائض في موارد التمويل على احتياجات التمويل.

3- الخزينة :

ويمكن تعريفها بأنها "الخزينة هي الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة من هذا النشاط خلال فترة زمنية ، وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل. الخزينة = القيم الجاهزة –السلفيات المصرفية.

فإذا كانت الخزينة موجبة فان المؤسسة حققت فائضا و بالتالي يمكنها تسديد كل الا حتياجات كما تقوم بتجديد الموارد الدائمة ، أما إذا كانت سالبة فهذا يعني أن المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة لتغطية الديون المستحقة ، أما إذا كانت معدومة وهي الوضعية المثالية للتوازن المالي فهذا يعني أن المؤسسة قامت بتغطية جميع ديونها بالسيولة المتوفرة لديها.[3]

المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة النسب المالية :

تعتبر النسب المالية إحدى أهم و أقدم وسائل التحليل المالي التي يمكن الاعتماد عليها في عملية تشخيص وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة ، وعلى الرغم من ظهورها واستعمالها منذ منتصف القرن التاسع عشر إلا أنها لا تزال تمثل إحدى أدوات التحليل المالي المستخدمة من جانب البنوك بشكل خاص و الدائنين بشكل عام.

[1] - ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره،ص35.
[2] - مبارك لسوس ،مرجع سبق ذكره،ص35
[3] - ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره،ص51

1- تعريف النسب المالية :

وتعرف النسب المالية :" أنها أداة من أدوات التحليل المالي الجزئي التي تقوم على دراسة القوائم المالية بعضها ببعض في شكل نسب مئوية ، كما تعبر النسب المالية عن العلاقة بين عنصرين متجانسين ومرتبطين بمنطق اقتصادي بهدف استخلاص تطور ظاهرة معينة ، ومنه فإن النسبة المالية هي علاقة

بين قيمتين ذات معنى على الهيكل الإداري أو الاستغلالي وهذه القيم تؤخذ من الميزانية أو من جدول تحليل الاستغلال أو منهما معا" .[1]

2-أنواع النسب المالية : وتستعمل عدة نسب أهمها :[2]

- **نسب الهيكلة المالية :** وهي مجموعة النسب التي تقدم صورة واضحة حول الهيكلة للمؤسسة في زمن معين ، وتفسر العلاقة الموجودة بين الأصول و الخصوم ،وهي على ثلاث أنواع :

✓ نسبة التمويل الذاتي :

والتي تبين مدى اعتماد المؤسسة على نفسها في تمويل استثماراتها وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة /الأصول الثابتة. كما توجد : نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة /الأصول الثابتة .

✓ نسبة الاستقلالية المالية :

وتمثل قدرة الأموال الخاصة على تغطية الديون ، ويفضل أن تكون هذه النسبة بين 1 و2 لأنها إذا كانت أقل من 1 فالمؤسسة مثقلة بالديون ولا يمكنها الحصول على قروض إضافية وتحسب كما يلي :

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة /مجموع الديون .

وتسمى أيضا نسبة هيكلة الخصوم ، ويمكن اشتقاق نسبة خاصة بكل عنصر من عناصر الخصوم .

✓ نسبة قدرة الاقتراض :

[1] - ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره،ص51

[2] -ياسين العايب ،استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطرة القرض لبنوك تجارية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007-2008.

تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على الاقتراض ، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 0.5 لا يمكنها الاقتراض ، وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة قدرة الاقتراض = الأموال الخاصة /الأموال الدائمة .

وتسمى أيضا نسبة هيكلة الأصول ، ويمكن اشتقاق نسبة خاصة بكل عنصر من عناصر الأصول .

- **نسب السيولة :** تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل وتقوم بقياس التوازنات المالية الإجمالية ، وهي على عدة أنواع أهمها :

نسبة سيولة الأصول = مجموع الأصول المتداولة /مجموع الأصول ، حيث يجبّ أن تكون >0.5 . نسبة السيولة العامة =مجموع الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل ، حيث يجبّ أن تكون>1 .

نسبة السيولة المختصرة = القيم الجاهزة + القيم القابلة للتحقيق /الديون قصيرة الأجل ، و يجبّ أن تكون محصورة بين [0.3،0.5]

نسبة السيولة الآنية =القيم الجاهزة /الديون قصيرة الأجل ، ويستحسن أن تكون محصورة بين [0.2،0.3] .

- **نسب النشاط :**[1]

تبين مدى فعالية استخدام الموارد داخل المؤسسة وتختص بتحليل استخدام الموارد الإجمالية لها وتأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة من خلال قياس دوران السلع الحقيقية والعناصر المادية منها:

نسبة دوران المخزون =مبيعات البضائع /مخزون البضائع . نسبة دوران الموردين = المشتريات /الموردين + أوراق الدفع . نسبة دوران العملاء = مجموع المبيعات /الزبائن + أوراق القبض .

[1] -ياسين العايب ، مرجع سبق ذكره ،ص64

- **نسب المردودية :**[1]

وتقيس لنا العائد من استخدام الموجودات المتاحة ،نذكر منها :

نسبة المردودية المالية = الربح الصافي / الأموال الخاصة .
نسبة المردودية الاقتصادية = الربح الصافي / مجموع الأصول .

نسبة مردودية النشاط = النتيجة الصافية / رقم الأعمال بدون ضريبة .
نسبة القيمة المضافة = القيمة المضافة / مجموع الإنتاج .

بالنسبة للبنك هناك عدة نسب لقياس مخاطر القروض وهي :[2]

- ✓ نسبة (حق الملكية / إجمالي القروض) × 100 .

الغرض من هذه النسبة تغطية أخطار الاستثمار في القروض ،حيث هناك مخاطر تتعلق بعدم سداد العلاء للقرض .

- ✓ نسبة (حق الملكية / الأصول الخطرة) × 100.
- مخاطر الائتمان : وتقيس قدرة البنك على تحصيل القروض الممنوحة في مواعيدها ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية :

نسبة مخاطر القروض = (القروض المتأخرة عن السداد / إجمالي القروض)×100 .

كلما انخفضت هذه النسبة كان أفضل .

المطلب الثالث : ايجابيات وسلبيات التحليل المالي

إن طريقة التحليل المالي تسمح باستخدام مؤشرات لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة ، إذ تمكن المسير أو المتخذ للقرار على متابعة الصحة المالية للمؤسسة عبر فترات زمنية ، وتسمح كذلك بإعطاء الصورة للمعنيين بالوضعية لهذه المؤسسة من شركاء مصرفيين ، موزعين ، وحتى مستخدمين للمؤسسات لكن لا يعني انه كانت المؤشرات جيدة والحالة المالية المستقبلية للمؤسسة كذلك ، وبالتالي يجب تطبيق الطريقة بنوع من الحذر لأنها لا تعطي لمتخذ القرار إلا جزءا بسيطا من المعلومات التي

[1] -ياسين العايب، مرجع سبق ذكره،ص64.
[2] -محمد رجراج، مذكرات غير منشورة ، في مقياس المراجعة المصرفية تخصص أسواق مالية وبنوك ، ماستر،25 أفريل 2012.

يحتاجها لاتخاذ القرار السليم ، من جهة نظر البنك تساهم طريقة التحليل المالي على تصنيف المؤسسات التي تمثل خطر أكيد وبالتالي إمكانية رفض منح القروض.[1]

ويمكن بلورة أهم الانتقاضات الموجهة للتحليل المالي فيما يلي:

- اعتماده على القوائم المالية التاريخية مما يعني عدم مقدرة التحليل المالي في مجال متابعة الائتمان لا سيما مع ما تستهدفه السياسات الاقتصادية في الدول المتخلفة من أهداف طموحة تجعل وتيرة الحياة الاقتصادية أكثر سرعة في الوقت القريب ، لذا يذكر البعض أن البنوك لا تمنح في الأصل ائتمانا رديئا ...لكن الائتمان يسوء بعد منحه من هنا كان الاعتماد كلية في اتخاذ قرار منح الائتمان كلية إلى سجلات الماضي وما تتضمنه من بيانات ماليةّ ، تشغيلية و إدارية للعميل تمثل خطورة بالغة .
- تتضمن النظرة عند تقدير أصول العملاء بشكل ضمني احتمالات تحويلها إلى نقد في حالة تصفية نشاط العميل فلا ينظر إليها بوصفها من كل يشارك و باستمرار في عملية الإنتاج والتشغيل ومعنى ذلك الدراسة التقليدية للائتمان تركز إلا على الضمانات ثم يأتي بعد ذلك نشاط العميل الاقتصادي .استنادا لهذه النظرة لا زال تقسيم القروض وفقا لمعيار الضمانات يحتل أهمية كبيرة .
- تعد القوائم المالية التقليدية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية ، الأمر الذي يجعلها محل انتقاد دائم لا سيما في ظروف عصر التضخم الذي يحياه العالم اليوم . وعلى أي حال فان استخدام التحليل المالي يعتبر بداية إلقاء الضوء على مدى وجود مشاكل معينة بالمشروع وما يتطلبه الأمر من دراسة وتحليل أعمق ، ومن أجل هذا ظهرت طرق إحصائية آلية تقوم بإدماج الطرق الكلاسيكية في تحليلها منها طريقة القرض التنقيطي .

[1] -محمد كمال الحمزاوي ،اقتصاديات الائتمان المصرفي ،منشأة المعارف للنشر بالإسكندرية ، مصر، 2000،ص217،ص218.

المبحث الثاني : طريقة القرض التنقيطي وبعض الطرق الأخرى المستخدمة في تقدير خطر منح القروض

المطلب الأول : طريقة القرض التنقيطي

الاكتشاف المبكر للعجز يبقى احد أكبر انشغالات البنكي ، وبصفة عامة كل المحللين الماليين . فالوظيفة البنكية ومنذ منتصف القرن تستعمل تقنيات إحصائية تسمح بحساب خطر العجز لزبون ما . هذه الاحتمالات يمكن ترجمتها والتعبير عنها بنقاط أو ما نطلق عليه اصطلاحا SCORE.

هذه الأخيرة ومنذ مدة بينت فعاليتها فيما يخص منح القروض و التحكم في الأخطار ، وتدخل في سياق تنافس أكثر حدة بين البنوك.

1- تعريف القرض التنقيطي :

تعتبر طريقة القرض التنقيطي طريقة آلية في تنقيط و تصنيف خطر القرض، تعتمد على المعالجة المعلوماتية، وتستعمل التحليل الإحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون، هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك.

ظهرت هذه الطريقة في اختيار الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينات و انتشرت تدريجيا في أوربا في السبعينات، وهي اليوم شائعة الاستعمال في كثير من المؤسسات المالية.

إذن القرض التنقيطي هو إعطاء نقطة " score " للزبون الطالب للقرض لتحديد وضعيته و تقيمه من خلال نموذج تقييمي على شكل معادلة خطية لعدة متغيرات (النسب المالية، طبيعة القروض، قطاع النشاطات...) حيث يمكن مقارنة النقطة المعطاة لكل زبون مع نقطة فصل محددة مسبقا، وعلى هذا الأساس يكون رفض أو قبول طلب القرض .[1]

ولكن مهما بلغت درجة فعالية النموذج المتحصل عليه في طريقة التنقيط فانه ينبغي على البنك أن يعترف انه لا يمكن لهذه الطريقة أن تزيل مخاطرة القرض بصفة كلية ، ولكنها تبقى دائما كأداة تساعده على تقليل تلك المخاطرة.

بعض الدراسات حول طريقة القرض التنقيطي :

ولتحقيق هذا الهدف أنجزت الكثير من الأعمال التي كانت بدايتها مع نماذج أمريكية منذ سنة 1966 ثم اتسعت إلى نماذج أخرى فرنسية منذ سنوات السبعينات ،وسوف نتطرق إلى نموذجين فقط .

[1]-Sylvie de coussergues « gestion de la banque » , dunod, Paris 1992,p185.

- **نموذج ألتمان ED.Altman.**[1]

يعتبر ألتمان ED.Altman أول من اعتمد في دراسته على مبدأ التحليل التمييزي وذلك في سنة 1968، حيث اهتمت تلك الدراسة بإظهار احتمال عدم التزام العميل بشروط الائتمان في البنوك التجارية .

وقام ألتمان Altman بدراسة حول 66مؤسسة تتراوح قيمة أصولها بين 1 مليون و25مليون دولار ، منها 33 مؤسسة سليمة و 33 مؤسسة عاجزة مستخدما في ذلك 22نسبة مالية مستخرجة من المعطيات الخاصة بها خلال الفترة 1946-1965.

ولقد انتهت دراسته إلى بناء النموذج الآتي :

$$Z=0.012.x_1 + 0.014.x_2 + 0.033.x_3 + 0.006.x_4 + 0.999.x_5$$

بحيث :

X_1 = رأس المال العامل / مجموع الأصول .

X_2 = احتياطات / مجموع الأصول .

X_3 = الأرباح قبل خصم الفوائد و الضرائب / مجموع الأصول .

X_4 = أموال خاصة /مجموع الديون .

X_5 = رقم الأعمال الإجمالي / مجموع الأصول .

والتمييز بين المؤسسات السليمة و المؤسسات العاجزة حسب هذا النموذج يكون كالتالي :

النقطة الحرجة المحددة هي $z^* = 2.67$

- إذا كانت $z < 2.675$: المؤسسة تعتبر عاجزة .
- إذا كانت $z > 2.675$: المؤسسة تعتبر سليمة .

أمكن هذا النموذج من تصنيف جيد للمؤسسات السليمة و العاجزة حيث :

[1] -خالد بن عمر ، **تقدير مخاطر القرض وفق الطرق الإحصائية – حالة البنك الجزائري** – رسالة ماجستير علوم التسيير ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر، 2003- 2004، ص ص 83-84 .

حقق نموذجه نجاحا يقدر ب: 95"%من التصنيف الصحيح بين المؤسسات السليمة و العاجزة، بعد نموذجه شاع استعماله في الكثير من البنوك التجارية .

- **نموذج بنك فرنسا :**[1]

وضع البنك الفرنسي نموذجا يساعد البنوك التجارية في الكشف عن الملاءة المالية للمؤسسات المقترضة منها،حيث استعمل فيه عينة لثلاث أنواع من المؤسسات خلال الفترة مابين 1972 و 1985 وكانت كما يلي :

مؤسسات سليمة.

مؤسسات عاجزة .

مؤسسات حساسة تتميز بفترات تذبذب.

طبقت دالة التنقيط لبنك فرنسا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة التي لا يتعدى عدد عمالها 500 عامل، واستعملت في حسابها مجموعة مكونة من 19 نسبة مقسمة إلى أربع فروع تشمل الوظائف الأساسية لكل مؤسسة (الهيكلة، المالية، النشاط، المردودية و التسيير)، لتشكيل الدالة التنقيطية Z والتي تشتمل على 8 نسب هي كالتالي :

R_1 : مصاريف مالية / فائض الاستغلال الخام .

R_2 : موارد دائمة / الأموال المستثمرة .

R_3 ": رقم الأعمال / مجموع الديون .

R_4 : فائض الاستغلال الخام /رقم الأعمال خارج الضريبة .

R_5 : ديون تجارية / المشتريات TTC.

R_6 : معدل تغيير القيمة المضافة .

R_7 : (مخزونات – تسبيقات +حقوق تجارية) / المنتجات المباعة TTC.

[1] - خالد بن عمر ،مرجع سبق ذكره ، ص 90.

R_8 : الاستثمارات / القيمة المضافة .

حيث كانت الدالة Z على الشكل التالي :

$$100Z= -1.255\ R_1 + 2.003\ R_2 – 0.824\ R_3 + 5.221\ R_4 – 0.689R_5 – 1.164R_6 + 0.706R_7 + 1.408R_8 – 85.544$$

التصنيف بين المؤسسات السليمة و المؤسسات العاجزة وفق النموذج السابق يكون كالآتي :

$z < 0.125$: حالة المؤسسة العادية (سليمة).

$z > -0.25$: تحمل المؤسسة مؤشرات الإفلاس (عاجزة) .

$-0.25 \leq z \leq 0.125$: حالة المؤسسة غير متأكد منها .

2-أهداف القرض التنقيطي:

يعتبر القرض التنقيطي حاليا وسيلة لتحسين عمليات معالجة ملفات طلب القروض ، والتي تتمثل في كونها منهجية إلى حد بعيد وكذلك جيدة للمصرفي و للمؤسسة إذ تسمح ب:[1]

- تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات المقترضة.
- تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن .
- التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.

في الأخير يمكننا القول بأن القرض التنقيطي ليس عبارة عن إعداد لنقطة score فحسب بل إعداد ملاحظات صغيرة عن الأخطار التي يتم تحليلها وتوضيحها حاضرا والتي تؤتي ثمارها مستقبلا سواء كانت في السهولة في التسيير ، أو الرؤية الواضحة للخطر و السرعة في أخذ القرار.

[1]- مزياني نور الدين، بلال بوجمعة ، زرزار العياشي، **أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك** ، الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، بجامعة 20 اوت1955 سكيكدة ،أيام 24/23 نوفمبر 2008،ص7.

3- استعمالات القرض التنقيطي :

تهتم منظمات القرض كثيرا بطريقة القرض التنقيطي ، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية ، علاوة على انها تستعمل في الحالات التالية:[1]

3-1 - **حالة القروض الموجهة للأفراد:** يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

3-2- **حالة القروض الموجهة للمنظمات:** يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة.
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.
- مرد ودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- رأسمالها العامل.
- طبيعة نشاطها.

4- المبادئ العامة للقرض التنقيطي :

الفكرة القاعدية هي تعين مجموعة من النسب (ratios) اقتصادية ومالية ، التي تعطي مؤشرات حول وضعية المؤسسات لسنتين أو ثلاث سنوات من قبل لمعرفة المؤسسات التي تواجه صعوبات خلال تلك الفترة .

[1]- مزياني نور الدين، بلال بوجمعة ، زرزار العياشي ،مرجع سبق ذكره، ص7.

التحليل الإحصائي يسمح باختيار عدد من النسب لتشكيل توليفة خطية على شكل دالة القرض التنقيطي scoring والتي تسمح بإعطاء كل مؤسسة نقطة أو علامة score.

الشكل العام لدالة scoring تكتب كما يلي :

$$Z = \sum \alpha i \, Ri + \beta$$

حيث :

αi :المعاملات المرتبطة بالنسب R i (معاملات التسوية أو الترجيح) .

Ri : النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر .

β : حد ثابت و يعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر .

5- مراحل إعداد طريقة. scoring

إن تحديد النموذج التقييمي هو أساس القرض التنقيطي و يتم تحديده بإتباع الخطوات الآتية:

5-1-اختيار العينة :

العينة عبارة عن مجموعة من ملفات القروض للزبائن الجيدين و غير الجيدين، تحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات (جدول حسابات النتائج، الميزانية المالية، مخطط الخزينة و المخطط المالي، ملف الطلب القرض) مختارة بصفة عشوائية، وتكون كافية التمثيل الإحصائي للظاهرة

و تصنف إلى مجموعتين[1] :

- عينة لإعداد النموذج تستعمل لتحليل المعطيات و استخراج معادلة التنقيط

- عينة لقياس دقة النموذج تبيّن مدى صحة هذا النموذج.

5-2- انتقاء المتغيرات:

نقوم في هذه الحالة بالتوفيق بين المعلومات التي تم جمعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة، هذه المتغيرات تكون محاسبية و فوق محاسبية.

❖ **المتغيرات المحاسبية variables comptables :**

هي متغيرات قياسية métrique ، تأخذ قيم عددية، يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية

[1] – محمد بن بوزيان و يوسف صوار ، **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي** دراسة حالة البنك الوطني الجزائري سعيدة ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول :إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونية الأردنية، عمان، أيام 18/16 أفريل 2007 ، ص4.

المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.

❖ **المتغيرات فوق –المحاسبية variables extra comptables :**

هي متغيرات غير قياسية non métrique ، ذات طبيعة كيفية أي تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات القرض للمؤسسات المعينة خارج القوائم المالية، يتم إدراجها في عملية التحليل لإثراء الدراسة ببيانات من طبيعة و مصادر مختلفة يعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس[1].

5-3- التحليل التمييزي" l'analyse discriminante " :

هو التقنية الإحصائية المعتمدة عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييمي، حيث بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات أي النسب) سواء كانت رقمية (النسب المالية، رقم الأعمال)...أو غير ذلك (فوق المحاسبية) و المستخرجة من ملفات القروض المكونة للعينة يكون إقصاء بعض المتغيرات غير المؤثرة في قرار منح القرض ، و هذا باستعمال برنامج spss.

5-4- تعيين نقطة التمييز détermination de la note score :

بعد اختيار المتغيرات أو المعايير الداخلة في بناء النموذج، يتم ربطها بمعاملات ترجيحية، تمثل كل منها المساهمة النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين مجموعات المؤسسات .وبعد تحديد قيم تلك المعاملات فإنه يكون بالإمكان وضع دالة التنقيط على الشكل التالي :

$$Z=\alpha_1 R_1+\alpha_2 R_2+\ldots\ldots\ldots\ldots+\alpha_n R_n+\beta$$

حيث:

Z: النقطة النهائية (score) .

αi: معامل الترجيع .

Ri: النسب الداخلية في النموذج.

β: ثابت.

ثم يتم بتجميع كل هذه النقاط للحصول على نقطة تمييز كلية للعينة فإذا استعمل التحليل الاستقصائي على أحسن وجه فإن عينة المؤسسات الجيدة وعينة المؤسسات غير جيدة تظهر بوضوح كما هو موضح في الشكل التالي :

[1] – يوسف صوار ،مرجع سبق ذكره ، ص 105.

الشكل رقم (02-01): يمثل عينة المؤسسات السليمة وعينة المؤسسات العاجزة

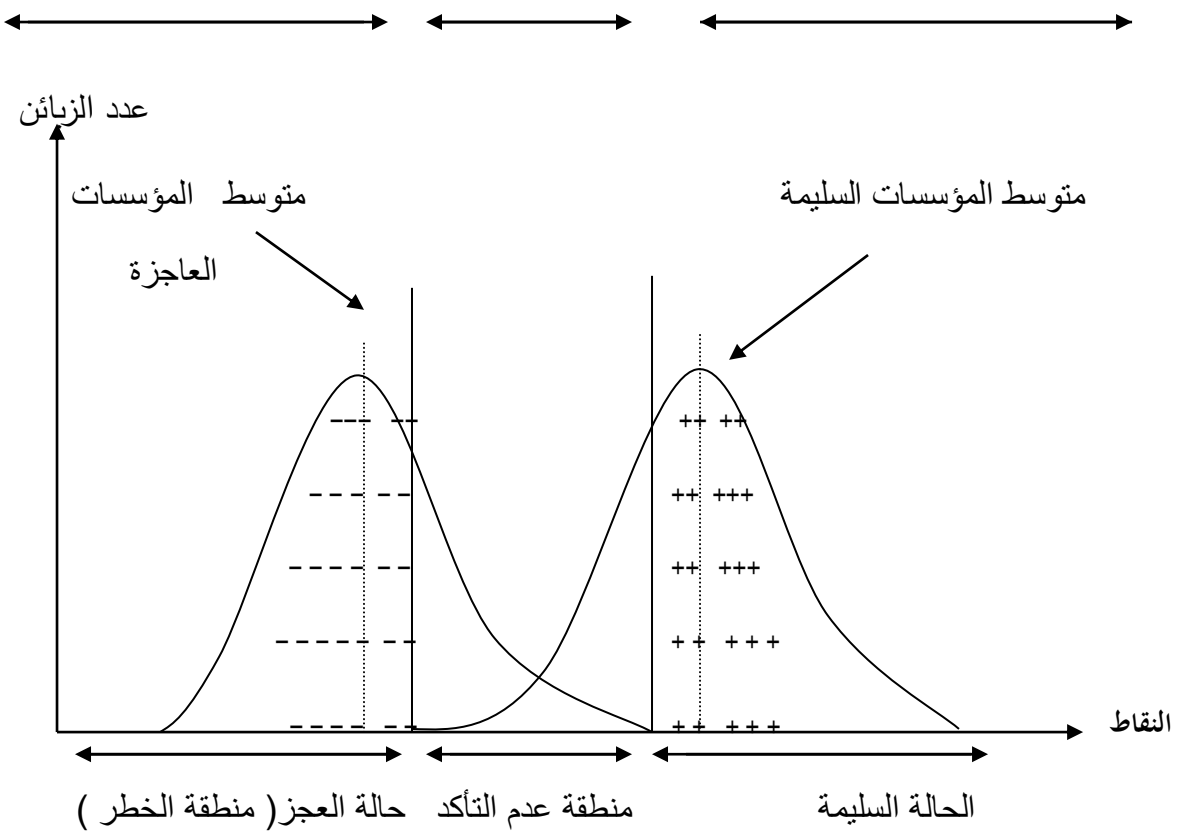

المصدر: بوزيان عثمان وآخرون، **استخدامات الطرق الكمية في تسيير مخاطر القروض**، الملتقى الدولي الأول، جامعة الطاهر مولاي ،سعيدة ،**2013**،ص**13** .

التعليق :

يتضح من خلال هذا الشكل أنه يوجد تداخل بين المنحنين، حيث كلما كان التداخل كبيرا فهذا يعني أن القرض التنقيطي غير أكيد إلى درجة كبيرة.

يتم تحديد النقطة Z^* المرتبطة بمنطقة الشك(منطقة عدم التأكد) بالصيغة التالية :

$$Z^* = (n_1 z_1 + n_2 z_2) \div (n_1 + n_2)$$

z_1 متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة.

z_2 متوسط التمييز للمؤسسات السليمة .

n_1 عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة .

n_2 عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة .

*Z النقطة الحرجة.

5-5- قياس دقة النموذج:

بعد استخراج النموذج يتم اختبار صحته بواسطة عينة الإثبات والتي يعرف نتائجها الفعلية مسبقا، حيث يتم مقارنة نتائجها الحقيقية مع نتائج تصنيف باستعمال نموذج التنقيط المستخرج و يتم ذلك حسب الجدول التالي:[1]

جدول رقم(02-01) :التصنيف باستعمال نموذج التنقيط

المؤسسات	A	B
A	H_1	M_1
B	M_2	H_2

Source : Mathieu Michel,l'exploitation bancaire et le risque crédit , la revu banque édition,1996,p96

حيث:

A : المؤسسات السليمة.

B: المؤسسات العاجزة.

H_i : تمثل التصنيف الصحيح $i = 1:2$

Mi : تمثل الخطأ في التصنيف $i = 1:2$

نجاعة النموذج تحدد بنسبة التصنيف الصحيح (G) حسب العلاقة التالية:

[1]- عثمان بوزيان وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص12.

$$G = \frac{H_1(\text{A عدد ملاحظات الصنف}) + H_2 (\text{عدد ملاحظات الصنف B})}{\text{المجموع الكلي للملاحظات}}$$

كلما كانت G كبيرة كلما كان النموذج ملائما.

بعد قياس دقة النموذج، يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة لكل زبون طالب لقرض و مقارنتها مع نقطة الفصل (Z^*)، ومن ثم لكل زبون اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه.

المطلب الثاني : طرق أخرى مستخدمة في تقدير خطر منح القروض.

هناك عدة طرق لتسيير المخاطر إلى جانب التحليل المالي منها طريقة التحليل المالي للمشاريع الاستثمارية ، طريقة الأنظمة الخبيرة ، طريقة رجال القرض .

1-طريقة التحليل المالي للمشاريع الاستثمارية :

إذا كانت طريقة التحليل المالي توفر معلومات واسعة عن حالة المؤسسة فهذا لا يعني عدم القيام بدراسات أخرى ، فهناك نوع أخر من الدراسة والمتمثل في تحليل تقني واقتصادي للمشروع موضوع التمويل .

و تعتمد هذه الطريقة على أهمية توفر عدد هائل من المعلومات الموثوقة كما تعتمد أيضا و بشكل كبير على قدرة التنبؤ بإيرادات و نفقات المشروع مستقبلا ، مما يجعل البنك يمتلك أجهزة تقوم بالدراسات ، وهناك العديد من طرق تقيم المشاريع أو الاستثمارات ولكل طريقة وجهة نظر ومنها :

1-1- طريقة فترة الاسترداد (PR): تشير فترة الاسترداد إلى الفترة المتوقع استرداد قيمة الإنفاق الأصلي خلال هذه الفترة ، وتحسب فترة الاسترداد بقسمة الاستثمار المبدئي على صافي التدفق النقدي السنوي وذلك في حالة تساوي صافي التدفقات النقدية السنوية ، أما في حالة عدم تساويها فيتم تجميعها سنة بعد سنة حتى نتوصل إلى المجموع الذي يتعادل مع الاستثمار المبدئي وذلك وفق العلاقة التالية :[1]

[1] - سمير محمد عبد العزيز ، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر 1997.

فترة الاسترداد = الاستثمار المبدئي / صافي التدفقات النقدية .

رغم ما يتميز به معيار فترة الاسترداد من سهولة التطبيق و ملائمته في حالة الاقتراحات التي تتأثر بالتقدم التكنولوجي السريع و التي تحتاج إحلال سريع ، أو في حالة الصناعات التي تخضع لعوامل التقلب وعدم اليقين ، إلا انه لا يعتبر معيارا كافيا يمكن الاستناد إليه بمفرده في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ، ولكن يمكن أن يؤدي دورا في هذا المجال إذا ما استخدم مع غيره من المعايير الأخرى التي سنتناولها .

1-2- معيار صافي القيمة الحالي (VAN) :

صافي القيمة الحالي هي الربح الاقتصادي المقيم حاليا للمشروع الاستثماري وتساوي إلى الفرق بين التدفقات النقدية الصافية للمشروع المقيمة حاليا على أساس معدل مردودية أدنى مقبول من المستثمرين و المقيم أو النفقة الأصلية للاستثمار، وتحسب بالعلاقة التالية :[1]

$$VAN = \sum R_t(1+i)^{-t} - I_0$$

بحيث :

I_0: هو النفقة الأصلية للاستثمار .

N: مدة حياة الاستثمار .

R_t: التدفق النقدي الصافي .

t : مؤشر السنوات .

i : معدل المردودية الأدنى المقبول عند المستثمرين .

- نقبل الاستثمارات التي لها VAN موجبة .
- رفض الاستثمارات التي لها VAN سالبة.

مزايا وعيوب صافي القيمة الحالية :

[2]-Abdellah Boughaba , Analyse et evaluation des projets , Berce Edition , Alger2005,p20.

تتميز هذه الطريقة بعدة مزايا نذكر منها :

- الطريقة الأكثر عقلانية وكمالا في تقييم المشاريع الاستثمارية لأنها تفاضل بين المشاريع على أساس المردودية .
- تأخذ بعين الاعتبار تكلفة مختلف مصادر التمويلّ ، فكل مشروع يتمتع بصافي قيمة حالية موجب هو مشروع يزيد من ثروة المساهمين .

كما تتميز ببعض العيوب وهي :

- المقارنة بين المشاريع ذات الحجم المختلف أي ذات تكلفة مختلفة لا يمكن تحديد المشروع الأفضل .
- عندما تكون المشاريع ذات مدة حياة مختلفة لا يمكن المقارنة بصافي القيمة الحلية دون إجراء تعديل
- صعوبة تطبيق هذا المعيار تتمثل في حساسية تحديد تكلفة رأس المال .

1-3-معيار معدل العائد الداخلي (TRI):

من أهم المعايير المستخدمة في المفاضلة بين الاقتراحات الاستثمارية ، ويستخدمه البنك الدولي حاليا في كل أنواع التحليل المالي و الاقتصادي للمشاريع و كذلك تستخدمه معظم مؤسسات التمويل الدولية عند قبولها أو رفضها للمشروعات المقدمة إليها بغرض التمويل .

ويتمثل هذا المعيار في المعدل الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للنفقات النقدية الخارجة الاقتراح الاستثماري ، و بمعنى أخر هو معدل المردودية الأقصى الذي يمكن أن

يدفع على رأس المال المستثمر دون تحقيق خسارة ، و بالتالي هو نقطة تعادل اقتصادية وهو المعدل الذي يجعل VAN معدومة .[1]

$$TRI \Rightarrow VAN = 0$$

$$I_{0 \Rightarrow} \sum R_t(1+i)^{-t}$$

- نقبل المشروع إذا كان TRI أكبر من تكلفة رأس المال .
- نرفض المشروع إذا كان TRI أصغر من تكلفة رأس المال .

[2-] Abdellah Boughaba ,op,sit,p24-25

- أما إذا كان TRI يساوي تكلفة رأس المال يعني VAN= 0
- في حالة المفاضلة بين المشاريع نقبل المشروع الذي لديه TRI أكبر.
- في حالة المشاريع المستقلة نرتبها حسب TRI متناقص .

معيار العائد الداخلي هو تقريبا المعيار الذي تتوافر فيه الخصائص الأساسية الواجب أن يتضمنها معيار التقييم السليم ، وبالرغم من ذلك فإنه لا يسلم من أوجه انتقادات توجه له ومنها :

- إن المكاسب النقدية المتوقعة طبقا لطريقة معيار معدل العائد الداخلي يعاد استثمارها بمعدل يساوي ذلك العائد المقدر للاقتراح نفسه ، ومثل هذا الأمر قد يكون الداخلي يعاد استثمارها بمعدل يساوي ذلك العائد المقدر للاقتراح نفسه ، ومثل هذا الأمر قد يكون غير واقعي وبصفة خاصة بالنسبة للاستثمارات ذات معدلات العائد الداخلي الكبيرة الارتفاع أو الانخفاض .
- الصعوبة التي تكتنف حساب هذا المعدل لما يتطلبه ذلك من عمليات ومحاولات حسابية و رياضية لا تتطلبها المعايير الأخرى .

1-4-معيار مؤشر الربحية (IR): يقصد بمعيار مؤشر الربحية خارج قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة من الاقتراح الاستثماري على القيمة الحالية للتدفقات الخارجة لهذا الاقتراح ، فإذا كان الدليل أقل من الواحد الصحيح فيعني أن التدفقات الداخلة أقل من الخارجة وبالتالي فالاقتراح غير مربح ، وعلى العكس من ذلك إذا كان الدليل أكبر من الواحد الصحيح فيعني هذه بلا شك أن التدفقات النقدية الداخلة أكبر من الخارجة و بالتالي يصبح الاقتراح الاستثماري مربح .[1]

ويفيد مؤشر الربحية لكل المقترحات المتنافسة في ترتيبها على أساس ربحيتها تمهيدا لاختيار الاقتراح الأكثر ربحية ، ويحسب بالعلاقة التالية :

$$IR = \sum R_t (1+i)^{-t} / I_0$$

حيث :

IR: هو مؤشر الربحية .

[1] - سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره ، ص 95-102.

رغم تضمن معيار مؤشر الربحية الكثير من الشروط الواجب توافرها في المعيار السليم لتقييم الاقتراحات الاستثمارية إلا انه مازال يشوبه بعض القصور الذي يضعفه ويجعله غير قادر على تحقيق أهدافه بالكامل ومنها :

- تتوقف قيمته بصفة أساسية على معدل الخصم الذي يتم به خصم التدفقات النقدية الخارجة و الداخلة ، ونظرا لأن معدل الخصم هذا يمثل التكلفة التقديرية للأموال ، تلك التكلفة التي يكون من الصعب تحديدها بدقة حيث تخضع لتوقعات متباينة وتتوقف في النهاية على التقدير و الحكم الشخصي
- افتراض إعادة استثمار المكاسب النقدية السنوية للاقتراح بمعدل مساوي لمعدل الخصم المستخدم ، ولكن في الواقع العملي قد يحقق المشروع عائدا أكبر أو أقل من معدل الخصم عند إعادة استثمار هذه المكاسب النقدية .

2- طريقة رجال القرض Crédit Men: "

ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم "CREDIT MEN" و الذي يقصد به رجال أخصائيون في دراسة القروض البنكية يقومون باتخاذ قرار منح القروض البنكية اعتمادا على مبدأ أساسي هو إضافة بعض المؤشرات الاقتصادية التنظيمية إلى جانب المؤشرات المالية التي يتم مقارنتها مع نسب مثالية محددة مسبقا بطريقة إحصائية بعد دراسة معمقة. بالإضافة إلى إعطاء كل عامل ترجيحا خاصا به تحدد قيمته من خلال تجربة مسيري القروض ليتم في الأخير تنقيط كل مؤسسة أرادت التقييم.

2-1- عرض طريقة رجال القرض:

توصل رجال القرض بعد دراسات إحصائية معمقة في عدد معين من المؤسسات إلى نتائج اتخذوها كمرجع أساسي لهذه الطريقة و التي تعتمد في عملها على إعطاء كل مؤسسة نقطة تحدد قيمتها بناءا على ثلاث عوامل أساسية و المكونة في مجملها لوضعية المؤسسة و هي:

أ- **العامل الشخصي:** يتعلق هذا العامل بتقييم كفاءة المسيرين و المستخدمين و علاقة العمل بينهم داخل المؤسسة، و معامل ترجيح هذا العامل هو40 %.

ب- العامل الاقتصادي: يبين موقع المؤسسة في المحيط الاقتصادي، أي وضعيتها العامة في القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه، و الوضع التنافسي لها و مدى تأثيره على نشاطها، و معامل ترجيح هذا العامل هو 20 %.

جـ- العامل المالي: يبين الحالة المالية للمؤسسة و ذلك استنادا إلى ميزانيتها و بالتالي يكون التقييم المالي بتحليل بعض عناصر ميزانيتها، و معامل ترجيح هذا العامل هو40 %.

إن الوضعية المالية يتم تقديرها بالاعتماد على نقطة تركيبية (N) ناتجة عن المعدل المرجح لخمس نسب مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (02-02): يمثل النسب ومعدل ترجيحها

رقم النسبة Ri	النسب	معاملات الترجيح
R1	قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل (السيولة المختصرة)	% 25
R2	أموال خاصة / ديون متوسطة و طويلة الاجل(الاستقلالية المالية)	% 25
R3	أموال خاصة / قيم ثابتة صافية(تمويل القيم الثابتة)	% 10
R4	رقم الأعمال السنوي / المخزونات(دوران المخزون)	% 20
R5	رقم الاعمال(TTC) / مجموع الحقوق على الزبائن(دوران العملاء)	% 20
المجموع		% 100

Source :Elie Cohen .Analyse Financière.Ed.économic**a.**1997.p.501

بعد ذلك يتم مقارنة كل نسبة من النسب الخمس السابقة مع نسب مثالية استخرجت بطرق إحصائية من مؤسسات ذات نفس النشاط و ليكن على سبيل المثال: وسيط النسب المستخرجة من مجتمع المؤسسات المقارنة مع المؤسسة j بواسطة العلاقة التالية:[1]

$$\frac{Rii}{Rdi} = \frac{\text{النسبة i للمؤسسة}}{\text{النسبة المثالية}} = \frac{}{} \sum Rm \quad m=1,2,...5$$

و منه يتم تحديد النتيجة النهائية وفق العلاقة التالية:

$$N = \sum_{i=2}^{n} \frac{ai}{Rio} . Rji$$

حيث:

N :النتيجة النهائية للمؤسسة j.

ai :معامل الترجيح المرتبط بالنسبة i.

Rij:النسبة i المؤسسة j المدروسة حيث :i=2.1...5.

Roi:النسبة i المثالية.

وهنا كلما اقتربت نسبة المؤسسة من النسبة المثلى كلما اقتربت (N) من الواحد و بتطبيق معاملات الترجيح السابقة يمكن كتابة الصيغة الماضية على الشكل التالي:

$$N = 0.25 R_1 + 0.25 R_2 + 0.1 R_3 + 0.2 R_4 + 0.2 R_5$$

إذن نستطيع أن نقول أن المؤسسة المثلى هي التي يكون تنقيطها مساويا لـ: 100 % و منه يمكن الحصول على الحالتين التاليتين:

* الحالة الأولى: N>100 %: الوضعية المالية للمؤسسة أحسن من الوضعية المالية المثالية و بالتالي هناك إمكانية الحصول على قروض.

[1] سليم بن يوسف ، **أهمية و دور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية**، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2008.

* الحالة الثانية: N<100 %: وضعية المؤسسة المالية أسوا من الوضعية المالية المثالية و بالتالي فإن حضوضها في الحصول على قروض ضئيلة و تحتاج إلى دراسة أعمق.

وعلى الرغم من أن للعامل المالي أهمية كبيرة في النتيجة النهائية إلا أنه يتوجب تطبيق الطريقة على عدة سنوات تسمح بتتبع الحالة الفعلية للمؤسسة.

2-2- مزايا و عيوب طريقة رجال القرض:

لهذه الطريقة مزايا كما لها عيوب، يمكن إيضاحها كالتالي:

2-2-1- مزايا طريقة رجال القرض:ما يميز طريقة رجال القرض هو الشمولية في دراستها لوضعية العميل الطالب للقرض حيث أنها لم تقتصر على العامل المالي فقط بل تعدت إلى عاملين آخرين مكملين له. فالعامل الاقتصادي يسمح بالتنبؤ بالصعوبات التي ستواجهها المؤسسة مستقبلا و لا يمكنها التحكم فيها، أما العامل الشخصي فإنه يعكس أداء المسيرين و مهاراتهم.

و بالتالي أضافت هذه الطريقة عوامل نوعية إلى جانب العوامل المالية السابقة و التي بإمكانها أن تزيد في درجات ثقة النتائج المتحصل عليها.

كما أن هذه الطريقة لا تفصل في نتائج المتغيرات المستعملة و تأخذها جملة واحدة بالإضافة إلى كون هذه الطريقة تقدم نموذجا جاهزا للاستعمال مباشرة، فهي توفر للبنك بذلك جهد البحث عن نموذج مثلما يتم في طرق أخرى.

2-2-2- عيوب طريقة رجال القرض:

تواجه هذه الطريقة صعوبات كثيرة في التطبيق خاصة في الدول النامية ومن بينها الدول العربية، ويمكن حصر هذه العيوب كالتالي:

*عدم توفر نظام معلوماتي كفيل بتقديم المعلومات اللازمة الخاصة بالعامل الشخصي و الاقتصادي و التي لا يمكن إيجادها في ملفات طلب الإقراض.

*هناك مشكل أخر يتمثل في صعوبة إيجاد نسب حقيقية و التي يمكن على أساسها استخراج النسب المثالية.

*رغم اختلاف طبيعة نشاط المؤسسات إلا أن هذه الطريقة تحلل جميع المعلومات على أساس نموذج واحد.

3- طريقة الأنظمة الخبيرة "les systèmes experts

إن استخدام تقنيات متطورة من شأنها أن تساعد مسيري المنظمات في اتخاذ قراراتهم اليومية لذا توصلوا إلى تحديد المشكلة و البحث عن حلول باستخدام برامج متخصصة ليتوصلوا بعد ذلك إلى نتيجة مفادها أن نجاح البرنامج مرهون بالمعرفة التي يحتويها وليس في أساليب التمثيل و البحث.

و بالتالي عمل الباحثون على تصنيع برامج متخصصة و خبيرة أطلق عليها اسم "الأنظمة الخبيرة".

3-1- تعريف الأنظمة الخبيرة:

لقد وردت تعار يف مختلفة في هذا الصدد و التي تشابهت أغلبها في مضمونها.

فهناك من عرف الأنظمة الخبيرة على أنها "برامج ذكية تماثل الخبرة البشرية وتفوق العملية الذهنية لدى الخبير و هذا يعنى أن خصائص النظم الخبيرة تتمثل في الخبرة و الاستنتاج و العمق و الاستنباط والتزود المستمر بالمعلومات من أجل التوصل إلى حلول لمشاكل معينة ". و من الأمثلة الشائعة حول أنظمة الخبرة المطبقة في المجال المالي نجد: (Taxadvisor) في مجال المراجعة المحاسبية و(Finex) في مجال التحليل المالي و(Event) في تشخيص النمو الاقتصادي للمؤسسة، و بالتالي نجد أن نظام الخبرة بإمكانه أن يكون وسيلة مساعدة لحلول المشاكل التي تطرح على مستوى القروض البنكية.

3-2- عرض طريقة الأنظمة الخبيرة:

إن النظام الخبير هو برنامج معلوماتي يتم إعداده على أساس تفكير منطقي قابل للفهم من طرف مجموعة من الأخصائيين في مجال الذكاء الاصطناعي يطلق عليه اسم "مهندس المعرفة" بالتعاون مع الإنسان الخبير في المجال الذي سوف يعمل فيه النظام، فهو يضع تحت تصرف مستعمليه طريقة تحليل خبير المجال و الشكل الموالى يبين نموذج إعداد النظام الخبير مع قليل من التفصيل بدءا بالمشكلة قيد الدراسة و وصولا إلى اختبار النموذج و في هذه الحالة لا يمكن أن يكون النظام ناجحا إلا إذا كانت نتائجه مطابقة لنتائج الخبير أو توقعاته.

3-3- مزايا و عيوب الأنظمة الخبيرة:

لهذه الطريقة مزايا وعيوب، يمكن إيضاحها كالتالي:

3-3-1- مزايا الأنظمة الخبيرة:

يعتبر النظام الخبير أداة ذكية تساعد متخذي القرار، و ما يميزه عن الطرق الأخرى ما يلي:

* يعمل على تمثيل المعرفة و استخدامها، كما يعتمد على عمليات الاستنباط و الاستنتاج في حين تعمل الطرق الأخرى على تمثيل البيانات وعلى التكرار.

* مرونة الطريقة و تكيفها مع متطلبات الحلول للمشاكل المطروحة على مستوى كل قطاع إذ يتيح الفرصة للمهندس النظام الخبير بأن يعدل أو يضيف معلومات وذلك بالاعتماد على قاعدة المعارف.

* التزود المستمر بالمعلومات يسمح بملائمة المميزات الجديدة للقطاع.

3-3-2- عيوب الأنظمة الخبيرة:

هناك عيوب كثيرة تشوب هذه الطريقة نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

*إن القواعد المعدة من طرف خبير المجال تعبر عن رأيه الخاص و الذي قد يخالف أراء أخرى و بالتالي فهي مصممة حتى تناسب احتياجات منظمة معينة وهذا ما يصعب تعميم تطبيقاته.

* تستخدم الأنظمة الخبيرة نفس القواعد لجميع المؤسسات دون الأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة، أو القطاع الذي تنتمي إليه احتياجاتها التمويلية و غيرها.

المطلب الثالث : مقارنة بين طريقة القرض التنقيطي والطرق التقليدية

1- مزايا خاصة بالنظام التنقيطي scoring :

***البساطة :**

يتم حساب نقطة التمييز (score) في وقت قصير جدا انطلاقا من عدة معطيات ، هذه السرعة في اتخاذ القرار لها فوائد منها :

- **فائدة داخلية:** أي داخل البنك لان حلقة الاستغلال و العمل الإداري يتمكن من تقليص مدة اتخاذ القرار.
- **فائدة تجارية:** حيث يلقى الزبون الرد في وقت قياسي وهذا يعتبر تطور معتبر وايجابي خاصة فيما يخص بعض الملفات التي تتطلب وقتا كبيرا لتقديم طلبها .

***التجانس:**

بالطريقة التقليدية يمكن رفض طلب الزبون اليوم وقبوله غدا كما يمكن قبوله اليوم ورفضه غدا ، ونفس الزبون قد يتم رفضه في مصلحة وقبوله في مصلحة أخرى مما يدل على عدم تجانس القرارات المتخذة.

بينما الدالة التنقيطية scoring تعطي لنا وبدون تغير نفس القرار مما يسمح بوضع سياسة انتقائية للأخطاء والمتماثلة باستعمالها لمعلومات تم تجميعها واستخلاصها من عدة دورات . كما تمكننا هذه الطريقة من تخطي حالات العسر المالي المؤقت الذي يمر به الزبون .

2- مزايا في صالح البنك :

1-2- تخفيض نسبة التعامل مع المؤسسات العاجزة :

يتم هذا التخفيض اعتمادا على التحليل الإحصائي الموضوعي لمميزات خطر منح القروض ، الدالة الاستقصائية المتبعة هي ذات فعالية أكبر في اتخاذ القرار الصائب مقارنة بالقرار المتخذ بالطريقة التقليدية .

هذا لا يعني أن طريقة القرض التنقيطي أكثر فعالية من خبير مؤهل ولكن الخبراء المؤهلين هم عادة قليلون أو لا يساهمون في اتخاذ كل القرارات أو أنهم لا يملكون الوقت الكافي للقيام بتحليل دقيق ، كما

إن اتخاذ القرار في الطريقة التقليدية يتخذ في بعض الأحيان من طرف أشخاص ليس لديهم الخبرة الكافية.

- **سياسة الضمان :**

يكون الضمان مكلف وتارة أخرى غير تجاري وقد يحمل الصفتين معا ، وهذا ما يصعب و يعرقل إمكانية الحصول على القرض . فطريقة القرض التنقيطي لا تعتمد على الضمان و بالتالي التقليل من الصعوبات و العراقيل التي يسببها التعامل بالضمان ومنه توسيع حجم المعاملات .

- **المراقبة والتقدير :**

في حالة قبول البنك لطلب زبون ما ، فانه يضع نقطة تمييز له و بالتالي فان احتمال عدم التسديد لكل زبون معروفة ، ومنه فالخطر الكلي للزبائن المتعامل معهم يكون مقدر هذا التقدير يسمح بتحديد وبصفة دقيقة الخسائر التي قد يستعملها البنك و تحديد العواقب التجارية (كانخفاض أو ارتفاع نسبة المؤسسات العاجزة)، اختيار ملفات الزبائن عن طريق الطريقة التقليدية تستغرق مدة طويلة بينما طريقة القرض التنقيطي تعالج أغلبية الملفات في بضع دقائق وتستعين بالمعالجة التقليدية في حالة الملفات التي لديها أخطار كبيرة .

- **لجنة اتخاذ القرار :**

كون طريقة القرض التنقيطي سهلة التطبيق لمعالجة أغلبية الملفات ، فان الدراسة هنا لا تستوجب بالضرورة وجود خبراء لتطبيقها ، وهذا ما يساعد البنك في تخفيض مصاريف الدراسة .

رغم كل هذه الايجابيات التي تحملها طريقة القرض التنقيطي إلا أنها لا تخلو من النقائص وعيوب لا نجدها في الطريقة التقليدية .

2-2- حدود طريقة القرض التنقيطي :

- طريقة القرض التنقيطي تستوجب معرفة شروط منح كل دالة استقصاء النسب الأكثر دلالة وعدم التوصل إلى الدلالة الصحيحة بسبب نقص المعلومات أو لسبب آخر يجعل هذه الدلالة ليس لها معنى ، وبالتالي فالتحليل يكون ناقص أو خاطئ في بعض الأحيان مما يدفع بالبنك إلى اتخاذ قرارات خاطئة .
- لوضع الدالة التنقيطية يستوجب توفر معلومات خاصة بالمؤسسات لثلاث سنوات الأخيرة على الأقل وهذا لا يعني أن الدالة التنقيطية لا تأخذ التغيرات الحالية بأكثر أهمية ، ولعل العيب الكبير لهذه الطريقة هو

أنها لا تأخذ الجانب الاجتماعي و القانوني ووضعية المؤسسة في السوق و التي تعتبر في الحقيقة عوامل لها تأثير كبير على حالة المؤسسة و الأخطار التي قد تسببها .

- طريقة القرض التنقيطي تهتم أكثر بماضي المؤسسة على حساب الوضعية الحالية و بالتالي فان هذه الطريقة أن تدعم بطرق أخرى من أجل بلوغ هدفها والمتمثل في تقليص خطر منح القروض مع الاحتفاظ بعدد ممكن من الزبائن .
- العينة يجب أن تكون كبيرة .
- المعطيات القاعدية يجب أن تكون دقيقة ومتجانسة .
- اختيار النسب الأكثر دلالة يؤدي بالتحليل الإحصائي إلى إنقاص المعلومات القاعدية و بالتالي لا يأخذ بعين الاعتبار ظواهر الملاحظة .

خلاصة الفصل :

من المعلوم أن منح القرض هو وضع الثقة ولكن هذه الأخيرة عندما يكون الأمر متعلق بمبالغ مالية معتبرة يجب أن تقاس وتقيم بدقة باستعمال كل وسيلة تسمح للبنكي بالإلمام وبوضوح بوضعية زبونه وبالتالي أخذ القرار الملائم والعقلاني .

إن الاعتماد على التحليل المالي في عملية اتخاذ قرار منح القروض غير كاف لوحده مما يجعل البنكي يفكر في طرق كمية أخرى تعتمد على علوم مختلفة والتي على رأسها الطرق الإحصائية المتضمنة طريقة القرض التنقيطي ،طريقة رجال القرض ، طريقة الأنظمة الخبيرة .

إن طرق قياس مخاطر القروض تنطوي على فوائد كثيرة ، فهي تسهل وتسرع عملية اتخاذ قرارات منح القروض ولذلك فهي بمثابة حل لبعض المشكلات والصعوبات التي تواجهها البنوك في عملية منح القروض ، خاصة إذا تم تتبع النموذج جيدا خلال الزمن أو تمت مقارنته مع نتائج نماذج أخرى لبنوك تجارية مختلفة .

تمهيد :

بعدما تم التطرق في الفصلين السابقين إلى القروض البنكية ومخاطرها وكيفية تقدير تلك المخاطر وفق المنهجين الكلاسيكي و الإحصائي ، فإنه سيتم في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري ميدانيا ، وذلك بتطبيق طريقة القرض التنقيطي على عينة من مؤسسات مقترضة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسنتطرق خلال هذا الفصل إلى تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية عموما ثم إلى وضع النموذج بمختلف مراحله.

المبحث الأول : عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها الفلاحة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي و ضمان الأمن الغذائي ، ظهرت الضرورة الملحة لإصلاح القطاع الفلاحي من حيث هيكلته و مصادر تمويله و من ثم وجود جهاز مصرفي متخصص ذو كفاءة عالية في هذا المجال ، و على هذا سنقوم بإعطاء تقديم حول هذا البنك من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتناول في هذا المطلب نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1- نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

ينتمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية « BADR » إلى القطاع العمومي إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع ألفلاحي وترقية العالم الريفي.[1]

تم إنشاءه بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ،وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ،ودعم النشاطات التقليدية و الحرفية.وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارعة الدولة و المجموعات التعاونية ،وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية ،مزارع القطاع الخاص ، تعاونيات الخدمات ،و الدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج

للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد و القرض في1990/04/14 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصيص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع

[1] - مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 16-03-1982.

الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية و المتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية و تشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنوك وتجعل معاملاته مع زبائنه اقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة .

2- تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

لقد مر البنك منذ نشأته إلى يومنا هذا بمراحل تطورية ، يمكن تلخيصها في ثلاث مراحل أساسية والمتمثلة فيما يلي :

- **المرحلة الأولى 1982-1990**

في هذه المرحلة كان هدف نشاط بنك BADR هو تركيز حضورها في العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات التوجه الفلاحي ، اكتسبت مكانة و خبرة كبيرة في تمويل الصناعات الغذائية الفلاحية و الصناعات الميكانيكية الفلاحية كل هذا مسجل تحت غطاء اقتصاد مخطط أين كان لكل بنك ميدان عمل مخصص له .

- **المرحلة الثانية 1991-1999**

بموجب قانون النقد و القرض الذي ألغى من خلاله التخصيص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

1991: تم الانخراط في نظام سويفت"SWIFT" لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية ؛
1992: تم وضع نظام" SYBU" يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى Télétraitement، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية؛
1993: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية،

1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر؛

1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية ؛

1998: بدء العمل ببطاقة السحب مابين البنوك(CIB) ؛

- **المرحلة الثالثة 2000 إلى يومنا هذا**

المرحلة المعاصرة تتميز بحاجة تدخل البنوك العمومية في تنشيط الاستثمارات المنتجة و تدخلهم الفعال و عملهم في الظروف السائدة و مبادئ اقتصاد و السوق.

فيما يخص التدخل في تمويل الاقتصاد، ضخم البنك القروض المخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، هذا و تضخيم أيضا عملها في النشاط الفلاحي و ما يشتق عنها من أجل التأقلم مع التحولات الاقتصادية العميقة و الإجابة لطلبات الزبائن ، وضع البنك خطة عمل لخمسة سنوات مع التركيز بوجه خاص على رفع مستوى البنك ، تحسين الخدمات ، تحسين العمل المحاسبي و المالي للبنك.

المطلب الثاني : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، أهدافه وهيكله التنظيمي

1- مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

- القيام بجميع عمليات الإقراض و النقد و عمليات الخزينة.
- فتح الحسابات البنكية للأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين.
- استقبال ودائع تحت الطلب ولآجل.
- القيام بجمع المدخرات.
- ضمان تعزيز الأنشطة الزراعية و الصناعات الزراعية الغذائية و الحرفية.
- تنفيذ برامج التنمية الخاصة بالقطاع الفلاحي من خلال تمويل كل النشاطات على اختلاف أشكالها .
- القيام بالوساطة بين المؤسسات الوطنية في السوق المالية من خلال بيع وشراء الأسهم و السندات.
- ربط علاقة دولية مع الدول الأجنبية من خلال البنوك الأجنبية ، وتسيير مختلف التعاملات بين المستثمرين المحليين ، و الأجانب أي تمويل التجارة الخارجية.

2-أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

- زيادة موارد لتخفيض التكاليف و تحقيق الربحية عن طريق منح القروض وفقا لقواعد المحددة من طرف السلطات النقدية.
- التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة.
- ضمان تنمية متناسقة للبنك في مجالات الأنشطة المتعلقة به.
- توسيع و توزيع شبكة البنك.
- إرضاء عملائها عن طريق تقديم المنتجات و الخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- تكييف نظام تسيير فعال فيما يخص عمليات التغطية.
- التطور التجاري عن طريق إدخال تقنيات جديدة للتسيير مثل تقنيات التسويق و إدخال منتجات خدماتية جديدة.
- الحصول على اكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى ربح.

3- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

لبنك الفلاحة و التنمية الريفية هيكل تنظيمي ذو شكل هرمي، حيث يرتكز على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني، لتتقرب أكثر من عملائها، يبلغ عددها حوالي 310 وكالة.

وحسب تنظيم البنك يشرف على هذه الوكالات، مديريات فرعية التي تتولى مهمة تنظيم و تسير الوكالات التي تقع في منطقة عملها، و هي غالبا ما تكون ولائية و يبلغ عددها 41 مديرية جهوية، كما تشرف عليها مديريات مركزية و يبلغ عددها 21 مديرية.

و أخيرا نجد في أعلى الهرم الإدارة العامة التي تتكون من 3 مديريات عامة مساعدة (نيابة المديرية العامة)، و قسم العلاقات الخارجية (القسم الدولي) التي تشرف بدورها على المديريات المركزية سابقة الذكر، ويشرف على البنك في قمة الهرم رئيس المدير العام الذي يتولى وظيفتين على مستوى البنك و هما رئاسة مجلس الإدارة و الإدارة العامة كما يساعده نائبان و مستشارين الذين يشكلون الهيئة العليا في

البنك، و الشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، من حيث تمركز و توزيع المديرية العامة و المديريات العامة المساعدة و المديريات المركزية.

و للاطلاع على الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لاحظ ملحق (1)

4- دراسة الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

ينقسم الهيكل التنظيمي للبنك إلى مستويين هما: الهياكل المركزية و الهياكل اللامركزية.

4-1- الهياكل المركزية: تتمثل في المديرية العامة و نيابات المديرية العامة بالاضافة إلى القسم الدولي.

4-1-1- المديرية العامة: هي أعلى مسير للبنك، يتم تعينها من طرف مجلس الإدارة.

4-1-2- نيابة المديرية العامة للموارد و القروض وإعادة التغطية: تنقسم هذه المديرية إلى 5 مديريات هي:

- ✓ **مديرية تمويل المؤسسات الكبيرة:** تهتم بتمويل المؤسسات العمومية و الخاصة المحلية أو الدولية، و التي تختص بالنشاطات التجارية و الصناعية و الخدمات.
- ✓ **مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** مكلفة بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم الناشطة في مجال التجارة، الصناعة، الخدمات و كذا تمويل الأفراد.
- ✓ **مديرية النشاطات الفلاحية:** هذه المديرية تقوم بتمويل الاستغلال الفلاحي، الحيواني أو النباتي، و من مهامها:
  - القيام بتمويل تصدير المنتجات الزراعية
  - تأمين تمويل القطاع الفلاحي في إطار وضع القواعد الحيوية للبنك.
  - تحديد و تنظيم و متابعة عملية التحسين و الإصلاح لدو القطاع الفلاحي
- ✓ **مديرية التسويق و المنتجات:** تهتم بدراسة حالة السوق و كذلك احتياجات الزبائن فيما يخص نوعية الخدمات و المنتجات المالية و البنكية، و من مهمها:
  - تسير الاستهلاك و السهر على تسير النوعية.
- ✓ **مديرية المتابعة و إعادة التغطية:** تهتم بالمراحل التحليل المقارن للنقص في الموارد و الاستخدمات.

4-1-3- نيابة المديرية العامة للإعلام الآلي، المحاسبة و الخزينة: مكلفة بوضع تسير حديث للمحاسبة و الخزينة و هي تنقسم إلى:

- ✓ **مديرية الإعلام الآلي المركزية:** هذه المديرية مكلفة بتطوير وسائل التحليل و التسير، و بصفة عامة القيام بكل الدراسات لتحسين و تحديث أنظمة الاعلام الآلي، و هذا بالتعاون التام مع الهياكل المعنية بالأمر.
  - تسير قاعدة المعطيات.
  - تأمين الصيانة لمجال البرمجة.
- ✓ **مديرية الإرسال الالكتروني و صيانة الإعلام الآلي:** و من مهامها:
  - السهر على حماية و صيانة المعدات.
  - تسير المجال الإعلامي و مخزون الاستهلاك.
- ✓ **مديرية الخزينة:** هذه المديرية مكلفة بتأمين تسير الخزينة بطريقة فعالة، و من مهامها:
  - تأمين التسيير للخزينة في البنك بطريقة سريعة و ديناميكية.
  - المتابعة المستمرة لحالة الخزينة في البنك.
  - تأمين تسيير الأرصدة المفتوحة لدى البنك الجزائري.
- ✓ **مديرية المحاسبة العامة:** تتمثل مهمة هذه المديرية بإنشاء التقرير المحاسبي للبنك.

4-1-4- نيابة المديرية العامة للإدارة و الوسائل: تعمل على التعاون مع الهياكل الأخرى للبنك للوصول إلى تسيير ذو نوعية و تنقسم إلى:

- ✓ **مديرية الموظفين (المستخدمين):** تتحمل مسؤولية تحديد الموارد البشرية للمنشآت و تقييم النتائج المحقق من طرف الموظفين.
- ✓ **مديرية إعادة تقسيم الموارد البشرية:** تقوم بعمليات التكوين و هذا من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن، و كذا تقوية صورة و علامة البنك.
- ✓ **مديرية الوسائل العامة:** تتمثل مهامها في التأمين على صيانة الأثاث و مبنى البنك.
- ✓ **مديرية التنظيم و الدراسات و النزاعات:** تسهر على مطابقة التنظيم الداخلي للبنك مع نصوص القانون بشكل دائم.
- ✓ **مديرية التقدير و مراقبة التسير:** تهتم هذه المديرية بوضع أدوات حديثة للتقدير و مراقبة التسير .

4-1-5- القسم الدولي: مكلف بتحقيق سياسة البنك فيما يخص القروض الخارجية و العلاقات الدولية، و ينقسم إلى:

- ✓ **مديرية العلاقات التقنية مع الخارج:** تهتم بمتابعة عمليات القروض الموجهة للإستراد و التصدير، و كذلك التخفيضات المستندة و التخفيضات الحرة.
- ✓ **مديرية العلاقات الدولية:** تهتم بتطبيق سياسة البنك فيما العلاقات الدولية.
- ✓ **مديرية المراقبة و الإحصاءات:** تراقب محاسبة الفروع التابعة للقسم الدولي، وهذا بالاعتماد على المستندات المحاسبية.

4-2- الهياكل اللامركزية: و تتمثل في:

- ✓ **الفروع:** هي وحدة إدارية لامركزية و حرة مقرها على العموم في الولاية، تتمثل واجباتها في التنشيط، المساعدة، التنسيق، المراقبة و متابعة الوكالات و المكاتب الدائمة لها، و هي مسؤولة أمام المديرية العامة على تنفيذ المهام المستند إليها.
- ✓ **الوكالات:** لها نفس المهام و التنظيم كالفروع، يضاف إلىّ ذلك المهام المتعلقة بعمليات الصندوق و المحفظة و التجارة الخارج.

المطلب الثالث : نبذة عن مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قمنا بإنجاز بحثنا على مستوى مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وفي هذا المطلب قمنا بتقديم هذه المديرية والمهام التي تقوم بها ، وتطرقنا إلى تنظيماتها والشروط التي تعتمدها في منح قروضها .

ماهية مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتطرق في هذا الفرع إلى مفهوم مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- مفهوم مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف هذه المديرية على أنها مديرية مكلفة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص التي تنشط في القطاع التجاري ، والصناعي و الخدماتي ، وبصفة خاصة كل الأشخاص الطبيعيين ذوي

الصفة التجارية ويمارسون نشاطات تجارية أو مهن حرة ، وهي مكلفة أيضا بدراسة طلبات تمويل الاقتراض الفردي لهدف الاستهلاك ، السكن أو غيره .

بحيث تتكون هذه المديرية من موظفين مكلفين بدراسة و تحليل ملفات طلب تمويل ، والعمل وفق إجراءات محددة من طرف البنك ، فيما يخص شروط القبول و إجراءات التحليل والتمويل ، كما يترأس المديرية مدير عام ومجموعة من المكلفين بالدراسة والتحليل .

2- مهام مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتولى مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة مهام رئيسية ، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهذه المهام ملخصة فيما يلي :

- دراسة و تحليل ملفات طلب التمويل و المصادقة على الملفات التي لا تفوق سلطتها التمويلية .
- دراسة و تحليل ملفات طلب التمويل التي تفوق طاقتها التمويلية ، إحالتها إلى المديرية الأعلى أي مديرية المساعدة مع إرفاقها بملخصها و قرارها النهائي وكذا نتائجها التحليلية[1].
- مراقبة إعادة دراسة ملفات طلب التمويل الموافق عليها من طرف الوكالات والمديريات الفرعية قبل اتخاذ إجراءات التمويل .
- اقتراح مع مشاركة الهياكل الأخرى للبنك نشاطات لتحسين الخدمات البنكية .
- تحضير تقرير النشاط السنوي للمديرية .
- إعداد نشاطات تكوينية بهدف تقييم و رفع مستوى أداء الموظفين .
- القيام بدراسة تحليلية حول نتائج نشاط المديرية التي تساعد البنك على وضع تعديلات السياسة العامة من جهة تمويل مختلف القطاعات .
- الرد على استفسارات الزبائن حول كيفية وشروط التمويل ، و التمثيل البنك اتجاه الأطراف التجارية الأخرى .
- الرد بصفة عاجلة على استفسارات و طلبات كل من الوكالات ، و المديريات الفرعية إعلامهم بكل التغيرات الحاصلة حول سياسة التمويل .

[1] - وثائق متحصل عليها من مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- تحضير مخطط النشاط السنوي والميزانية التقديرية والعمل على تحقيقه .
- المساهمة في تحصيل الموارد المالية .

3- تنظيمات مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنظم حسب المديريات المساعدة ، القطاعات و الخدمات كل قطاع يتكون من خدمة أو مجموعة من الخدمات ، وذلك حسب المهام وحجم النشاطات المكلف بها .

تنظيمها الهيكلي يتمحور حول القواعد المالية التالية :

3-1- المديرية المساعدة للنشاطات الصناعية ، مكونة من :

- قطاع الصناعات الغذائية.
- قطاع الصناعات المتنوعة.

3-1- المديرية المساعدة لنشاطات الإنشاء ، مكونة من :

- قطاع النشاطات المائية .
- قطاع نشاطات الإنتاج الفلاحي.

3-3- المديرية المساعدة للنشاطات التجارية و الخدمات ، مكونة من :

- قطاع النشاطات التجارية .
- قطاع نشاطات الخدمات و السياحة .

وللإطلاع على الهيكل التنظيمي لمديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاحظ ملحق رقم (2)

4-الطريقة المتبعة من طرف مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصنيف درجة خطر المقترض

درجة خطر المقترض : تعتمد مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اتخاذ قرار منح القروض على طريقة التسعير (cotation) ،ويتم إعدادها كما يلي :

نطاق تقييم مخاطر المقترض

الجدول رقم(03-01) : تصنيف المؤسسة ونشاطها

المعايير	الترجيح	التدوين						النتيجة المرجحة
المعيار A1: الشروط	20	1	2	3	4	5	6	0.60
-استقرار المؤسسات -تطور المؤشرات الاقتصادية -المؤسسات المالية ديناميكية -دور الشركاء الاجتماعيين -فعالية هياكل الدعم		ظروف ممتازة	ظروف جيدة جدا	ظروف جيدة	ظروف غير مستقرة	ظروف سيئة	ظروف سيئة جدا	
		3						
المعيار A2: القطاع الفرعي	30	1	2	3	4	5	6	0.90
-أهمية القطاع الفرعي -ربحية القطاع الفرعي -الضغوط التنافسية -ثقل الاقتصاد غير الرسمي -تشجيع التنمية		مرجعية القطاع الفرعي	قوي ماليا	صحية القطاع الفرعي	القطاع الفرعي في خطر	في انخفاض	في خسارة	
		3						
المعيار A3: السوق	30	1	2	3	4	5	6	0.90
-المواقع من الاضطلاع -تحقيق الشركة لتصدير إمكانات النمو للشركة -السياسة التجارية للشركة		شركة مهيمنة	شركة تنافسية	شركة مقاومة	شركة هشة	شركة تافهة	شركة مفلسة	
		3						
المعيار A4:الاحتمال	20	1	2	3	4	5	6	0.60
-تطور التنظيمات -تقلبات أسعار الصرف -استقرار تكلفة التمويل -مرونة الطلب		أفاق آمنة	ملائمة	معتدلة	غير مؤكدة	سيئة	لا آفاق	
		3						
نقطة النشاط		3						

المصدر : مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

جدول رقم(03-02) : تصنيف المؤسسة و إدارتها

المعايير	الترجيح	التدوين						النتيجة المرجحة
المعيار B1: الموارد	40	1	2	3	4	5	6	1.20
-جودة الإدارة -تثبيتات المعدات التقنية -القدرة المالية المنتشرة -تنظيم الأعمال التجارية -أدوات الإدارة والتدقيق والرقابة		موارد استثنائية	ثابتة	مقبولة	عدم كفاية الموارد	ناقصة	بدون موارد	
		3						
المعيار B2: القانوني	30	1	2	3	4	5	6	0.90
-الشكل القانوني والتوزيع -أساليب التمويل المستخدمة -التاريخ متعددة العالقات -تنتمي إلى مجموعة الأعمال		كاملة من الناحية القانونية	متوافقة قانونيا	صالحة قانونيا	ضعيفة من الناحية القانونية	متعثرة من الناحية القانونية	مطالبة قانونيا	
		3						
المعيار B3: التسيير	30	1	2	3	4	5	6	0.90
-شفافية الحسابات -التكيف مع الغير -التطوير والشهادة -نوعية المدخول		التسيير المثالي	التسيير الديناميكي	التسيير الجيد	تسيير جاري	سوء التسيير	بدون تسيير	
		3						
نقطة الإدارة		3						

المصدر : مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

التعليق : بالنسبة لنشاط المؤسسة بعد تقييم كل معيار مع معدله الترجيحي تحصلنا على النقطة 3 وهي جمع النتائج المرجحة للمعايير الخاصة بنشاط المؤسسة (0.6+0.9+0.9+0.6) =3

بالنسبة لإدارة المؤسسة : تحصلنا على النقطة 3 أي (1.2+0.9+0.9) = 3

المؤسسة وتمويلها

بالنسبة للمؤسسة وتمويلاتها فيكون تقييم الخطر بواسطة النتائج المتحصل عليها في عملية التحليل والتقييم المالي وذلك بتصنيفها وفق الجداول التالية :

جدول رقم(03-03) : نقطة التوازن المالي

المعايير	الترجيح	التدوين						النتيجة المرجحة
مؤشر رأس المال العامل FR الأموال الخاصة / التثبيتات الصافية	35	1	2	3	4	5	6	0.35
		أكبر من 1.2	أكبر من 1.1 وأصغر من 1.2	أكبر من 1 وأصغر من 1.1	أكبر من 0.9 وأصغر من 1	أكبر من 0.8 وأصغر من 0.9	أصغر من 0.8	
		1						
مؤشر احتياجات رأس المال العامل BFR (الأصول المتداولة- المتاحات) / د.ق.أ	40	1	2	3	4	5	6	2.40
		أصغر 0.8	أكبر من 0.8 و أصغر من 0.9	أكبر من 0.9 وأصغر من1	أكبر من1 وأصغر من1.1	أكبر من 1.1 وأصغر من 1.2	أكبر من 1.2	
		6						
مؤشر الخزينة رأس المال العامل / احتياجات رأس المال العامل	25	1	2	3	4	5	6	1.25
		أكبر من 1.3	أكبر من 1.2 وأصغر من1.3	أكبر من 1.1 وأصغر من1.2	أكبر من 1 وأصغر من1.1	أكبر من 0.9 وأصغر من1	الخزينة سالبة	
		5						
نقطة التوازن		4						

المصدر : مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

التعليق : بالنسبة لنسب التوازن المالي تحصلنا على نتيجة نهائية وسيطية وهي : 4

جدول رقم(03-04) : نقطة الهيكل

المعايير	الترجيح	1	2	3	4	5	6	النتيجة المرجحة
مؤشر الاهتلاك الاهتلاكات / التثبيتات الخامة	20	أصغر من 10%	أكبر من 10 % وأصغر من 20%	أكبر من 20% وأصغر من 40%	أكبر من 40% وأصغر من 60%	أكبر من 60% وأصغر من80 %	أكبر من 80%	
النقطة		4						0.80
مؤشر التمويل الخارجي د.ط.م.أ / الأموال الدائمة	20	أصغر من 35%	أكبر من 35 % وأصغر من 45%	أكبر من 45 % وأصغر من 55%	أكبر من 55 % وأصغر من 65%	أكبر من 65 % وأصغر من 75%	أكبر من 75%	0.20
النقطة		1						
مؤشر السيولة العامة الأصول المتداولة / د.ق.أ	20	أكبر من 1.2	أكبر من 1.1 وأصغر من 1.2	أكبر من 1 وأصغر من 1.1	أكبر من 0.9 وأصغر من 1	أكبر من 0.8 وأصغر من 0.9	أصغر من 0.8	0.20
النقطة		1						
مؤشر خطر السيولة الأصول الصافية / مجموع الأصول	30	أكبر من 30%	أكبر من 25% وأصغر من 30%	أكبر من 20% وأصغر من 25%	أكبر من 15% وأصغر من 20%	أكبر من 10% وأصغر من 15%	أصغر من 10%	0.30
النقطة		1						
مؤشر خطر الاستغلال رأس المال العامل /(المخزونات + المتاحات)	10	أكبر من 30%	أكبر من 25% وأصغر من 30%	أكبر من 20% وأصغر من 25%	أكبر من 15% وأصغر من 20%	أكبر من 0% وأصغر من 10%	FR<0	0.10
النقطة		1						
نقطة الهيكل		1.60						

المصدر : مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

التعليق : النقطة المتحصل عليها من طرف المؤسسة من أجل هيكلها هي : 1.6

جدول رقم(03-05) : نقطة النشاط

المعايير	الترجيح	1	2	3	4	5	6	النتيجة المرجحة
فترة تسديد الزبائن (الزبائن + أوراق القبض) /المبيعات السنوية متضمنة الرسوم × 360	25	أصغر من 15 يوم	أكبر من 15 يوم وأصغر من 30 يوم	أكبر من 30 يوم وأصغر من 45 يوم	أكبر من 45 يوم وأصغر من 60 يوم	أكبر من 60 يوم وأصغر من 75 يوم	أكبر من 75يوم	1.50
النقطة		6						
فترة تسديد الموردون (الموردون + أوراق الدفع)/المشتريات السنوية متضمنة الرسوم × 360	25	أكبر من 75يوم	أكبر من 60 يوم وأصغر من 75 يوم	أكبر من 45 يوم وأصغر من 60 يوم	أكبر من 30 يوم وأصغر من 45 يوم	أكبر من 15 يوم وأصغر من 30 يوم	أصغر من 15 يوم	1
النقطة		4						
مؤشر خطر التشغيل (رأس المال العامل × 360)/ رقم الأعمال	20	أكبر من 120يوم	أكبر من 90 يوم وأصغر من 120 يوم	أكبر من 60 يوم وأصغر من 90 يوم	أكبر من 30 يوم وأصغر من 60 يوم	أكبر من 0 وأصغر من 30 يوم	FR<0	0.20
النقطة		1						
مؤشر المصاريف الشخصية مصاريف شخصية/القيمة المضافة	15	أصغر من 25%	أكبر من 25 % وأصغر من 30%	أكبر من 30 % وأصغر من 35%	أكبر من 35 % وأصغر من 40%	أكبر من 40 % وأصغر من 45%	أكبر من 45%	0.30
النقطة		2						
مؤشر المصاريف المالية المصاريف المالية / القيمة المضافة	15	أصغر من 15%	أكبر من 15 % وأصغر من 20%	أكبر من 200 % وأصغر من 25%	أكبر من 25 % وأصغر من 30%	أكبر من 30 % وأصغر من 35%	أكبر من 35%	
النقطة		1						0.15
نقطة النشاط		3.15						

المصدر : مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

التعليق : من خلال نشاط المؤسسة تحصلنا على نقطة وسيطية هي : 3.15

جدول رقم(03-06) : نقطة نسب المردودية

المعايير	الترجيح	1	2	3	4	5	6	النتيجة المرجحة
المردودية المالية **النتيجة الصافية / الأموال الخاصة**	35	**أكبر من 11%**	**أكبر من 8% وأصغر من 11%**	**أكبر من 5% وأصغر من 8%**	**أكبر من 2% وأصغر من 5%**	**أكبر من 0% وأصغر من 2%**	**النتيجة سالبة**	0.35
النقطة		**1**						
المردودية الصافية **النتيجة الصافية / رقم الأعمال**	**40**	**أكبر من 20%**	**أكبر من 15% وأصغر من 20%**	**أكبر من 10% وأصغر من 15%**	**أكبر من 5% وأصغر من 10%**	**أكبر من 0% وأصغر من 5%**	**النتيجة سالبة**	0.40
النقطة		**1**						
المردودية الاقتصادية **الفائض الخام للاستغلال / (مجموع الميزانية + الخصم)**	25	**أكبر من 30%**	**أكبر من 25% وأصغر من 30%**	**أكبر من 20% وأصغر من 25%**	**أكبر من 15% وأصغر من 20%**	**أكبر من 0% وأصغر من 15%**	الفائض الخام للاستغلال EBE<0	
النقطة		**5**						
نقطة المردودية		**2**						

المصدر : مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

التعليق : من خلال مردودية المؤسسة تحصلنا على نقطة ترجيحية تتمثل في : 2

تقييم خطر المقترض

يعتبر الجدول التالي النهائي الذي يتم فيه وضع كل النقاط المتحصل عليها ، في كل من نشاط المؤسسة ، إدارتها و تمويلاتها للحصول على النتيجة النهائية المرجحة ، والتي بها يتم اتخاذ القرار من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

جدول رقم(03-07) : تقييم خطر المقترض

معايير	النقطة	الترجيح %	النقطة المرجحة
الشركة ونشاطاتها	3	25	0.75
الشركة و إدارتها	3	25	0.75
الشركة وتمويلاتها	2.73	50	1.36
تقييم الخطر		**100**	**2.87**
النقطة النهائية		**3B**	

المصدر : مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

النقطة النهائية :

النتيجة المرجحة النهائية بالنسبة للشركة و نشاطاتها= النتيجة المرجحة × معدلها الترجيحي

= 3× 25% = 0.75

النتيجة المرجحة النهائية بالنسبة للشركة و إدارتها = 3× 25% = 0.75

النتيجة المرجحة النهائية بالنسبة للشركة وتمويلاتها = 2.73× 50%= 1.36

النتيجة المرجحة النهائية = 0.75 + 0.75 + 1.36 = 2.87 إذن النتيجة النهائية هي : 3B

التعليق : تبين لنا النتيجة النهائية المتحصل عليها والتي تساوي 3B،أي بالنسبة للمؤسسة الطالبة للقرض لها درجة خطر ضئيلة ، وبالتالي يمكن للبنك منحها القرض.

المبحث الثاني : تطبيق طريقة القرض التنقيطي على بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يتطلب تطبيق طريقة القرض التنقيطي بناء قاعدة المعطيات لعينة من المؤسسات محل الدراسة، ويتم ذلك من خلال تجميع بيانات حول القروض التي سبق أن تحصلت عليها من بنك الفلاحة و التنمية الريفية و تحددت بالفعل نتائجها سواء باسترجاع قيمة القرض أو عدمه .

و حتى نتمكن من فهم نتائج الطريقة فانه ينبغي تحليل معطيات العينة مسبقا و ذلك بتصنيف عناصرها وفق معايير مختلفة.

المطلب الأول: تجميع المعلومات و إعداد العينة

للبدء في إعداد النموذج لا بد من توفر المعلومات أو المعطيات التي تعتبر الأساس في الحسابات التي تعمل للحصول على الدالة الاستقصائية و من ثم نقطة (score) .

1-تجميع المعلومات:

توجد عدة مصادر يمكننا استغلالها للحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسات، فعند تقديم المؤسسة لطلب قرض لدى البنك، يطلب البنك منها أن تكون مصحوبة بملف يتضمن عدة وثائق تحتوي على معلومات عن حالتها المالية، و أهم الوثائق التي يجب توفرها في ملف طلب القرض:

- الميزانية لثلاث سنوات الأخيرة من النشاط.
- جدول حسابات النتائج TCR.
- مخطط الخزينة.

هذه المعلومات المتحصل عليها تسمح بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، و ما نأخذه من هذه الوثائق الميزانية و جدول حسابات النتائج التي نستعين بها في حساب النسب المختلفة التي تمثل المعطيات الأساسية في إعداد النموذج

2- **اختيار العينة:** اختيار العينة بطريقة عشوائية من خلال أرشيف البنك حيث تتكون من 80 مؤسسة تحصلت على قروض استغلالية من بنك الفلاحة و التنمية الريفية في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015 و تشمل العينة المستهدفة على:

- 64مؤسسة من الفئة الأولى (المؤسسات السليمة)
- 16 مؤسسة من الفئة الثانية (المؤسسات العاجزة)

3-دراسة طبيعة المتغيرات

اعتمدنا في دراستنا على نوعين من المتغيرات: المتغيرات المحاسبية و المتغيرات فوق المحاسبية.

-المتغيرات المحاسبية (variables comptable)

هي متغيرات قياسية تمثل العلاقة بين متغيرين تربطهما دلالة مشتركة مستخرجين من البينات المحاسبية للقوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة، و تتلخص هده المتغيرات في الجدول التالي:

جدول رقم (03-08): المتغيرات المحاسبية

المتغير	تعيين المتغير (النسبة)
R_1	الأموال الخاصة/ إجمالي الديون
R_2	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل
R_3	رأس المال العامل / قيم قابلة للتحصيل + قيم الاستغلال
R_4	النتيجة/ رقم الأعمال خاضع للضريبة
R_5	رقم الأعمال خاضع للضريبة / قيم الاستغلال
R_6	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
R_7	احتياجات رأس مال العامل / رقم الأعمال الخاضع للضريبة
R_8	مخزون/ بضاعة مستهلكة
R_9	زبائن / رقم الأعمال خارج الضريبة
R_{10}	قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل
R_{11}	قيم قابلة للتحقيق+ قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل
R_{12}	مصاريف مستخدمين/ إجمالي التكاليف
R_{13}	ديون قصيرة الأجل / احتياجات رأس مال العامل

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على وثائق البنك

- المتغيرات فوق المحاسبية (variables extracomptables)

هي متغيرات ذات طبيعة كيفية تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات القروض. قمنا بتصنيفها في الجدول التالي:

جدول رقم(03-09): المتغيرات فوق المحاسبية

	تعيين المتغير
Statut	**الشكل القانوني للمؤسسة: 1- SARL ش ذ م م .** **2- SNC شركة تضامن** **3- EURL ش ذ ش و** **4 - SPA ش ذ أ**
Secteur	**قطاع النشاط : 1- صناعة** **2- تجارة** **3- خدمات** **4- فلاحة**
Type de garanté	**نوع الضمان : 1 - ضمانات شخصية** **2- ضمانات حقيقية** **3- ضمانات شخصية+ حقيقية**
Age	**عمر المؤسسة = تاريخ طلب القرض – تاريخ إنشاء المؤسسة**
Type de credit	**نوع القرض: 1- قروض بالصندوق** **2- قروض بالإمضاء** **3- قروض بالصندوق و الإمضاء**
Etat	**وضعية أو حالة المؤسسة: 0 = مؤسسة عاجزة** **1 = مؤسسة سليمة**

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على وثائق البنك.

- **جدول المعطيات أو مصفوفة البيانات**

بعد التحصيل على المعطيات نقوم بتجميعها في مصفوفة حيث العمود يمثل المتغيرات المحاسبية و فوق المحاسبية و السطر يمثل المؤسسة كما هو موضح في الشكل التالي

الشكل(03-01): مصفوفة البيانات

R / E	R_1 R_2 R_3..... R_i
E_1 E_2 E_3 . E_n	

المصدر : من إعداد الطالبين .

المطلب الثاني : التحليل الإحصائي للمتغيرات

1-تحليل المخاطرة على أساس المتغيرات الكيفية (فوق المحاسبية)

على أساس قاعدة المعطيات التي تم إنشاؤها سابقا، يمكن تحليل مخاطرة القرض وفق مجموعة من المتغيرات الكيفية، و هو ما يسمح بإعطاء صورة واضحة حول هيكلة العينة قبل استعمالها في تطبيق الطريقة.

1- 1- تحليل المخاطرة على أساس عمر المؤسسة

الجدول التالي يبين تصنيف المؤسسات على أساس عمر المؤسسة و ذلك في شكل فئات كما يلي :

الجدول رقم (03-10) : توزيع المؤسسات حسب العمر

الفئات	]1-7[	]7-14[	]14-21[	]21-28[	المجموع
مؤسسات سليمة	11	36	13	2	62
النسبة	47.8%	85.7%	100%	100%	77.5%
مؤسسات عاجزة	12	6	0	0	18
النسبة	52.2%	14.3%	0%	0%	22.5%
المجموع	23	42	13	2	80
النسبة	28.8%	52.5%	16.3%	2.5%	%100

المصدر: مخرجات برنامج spss إصدار 24

الشكل رقم(03-02) : يمثل توزيع المؤسسات حسب العمر

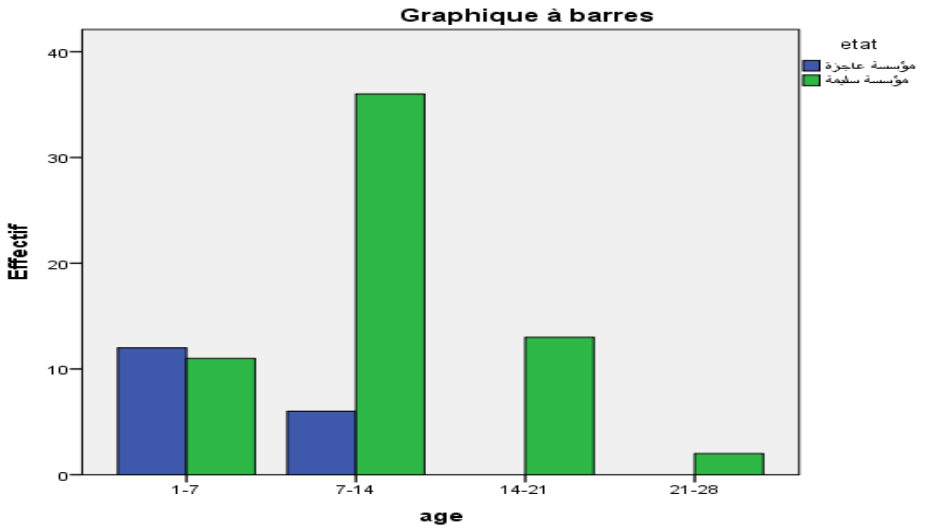

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات spss إصدار 24

التحليل :نسبة كبيرة من القروض البنكية تم توجيهها إلى المؤسسات التي يتراوح عمرها ما بين]7-14[والتي تبلغ 52.5% على عكس المؤسسات التي يتجاوز عمرها 21 سنة فإنها لم تحصل سوى على2.5% من القروض الممنوحة .

أكبر نسبة سجلتها المؤسسات العاجزة توجد في الفئة]1-7[والتي تبلغ 52.2%،بينما تنعدم عند المؤسسات التي يتجاوز عمرها 14 سنة .

عند دراستنا للملفات ومن الجدول أعلاه لاحظنا أنه كلما كانت المؤسسة فتية كلما كان خطر عدم التسديد في هذه المؤسسة كبير.

وللتأكد قمنا باختبار كاي تربيع (KHI-2) الذي يسمح بدراسة الاستقلالية بين المخاطرة وعمر المؤسسة وذلك بعد وضع الفرضيات التالية :

H_0: المخاطرة وعمر المؤسسة مستقلان .

H_1: المخاطرة و عمر المؤسسة غير مستقلان .

هامش الخطأ α=1%.

الجدول رقم(03-11): اختبار كاي تربيع لعمر المؤسسة

Tests du khi-deux

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	17,594[a]	3	,001
N d'observations valides	80		

المصدر : مخرجات برنامج spss إصدار 24

نلاحظ أن sign=0.001< 1%

إذن نقبل H_1 أي أن هناك احتمال وجود علاقة بين المخاطرة وعمر المؤسسة .

1-2- تحليل المخاطرة على أساس قطاع النشاط :

الجدول التالي يبين تصنيف المؤسسات على أساس قطاع النشاط الإقتصادي

الجدول رقم(03-12) : توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط الاقتصادي

النشاط / المؤسسة	صناعة	تجارة	خدمات	فلاحة	المجموع
مؤسسات سليمة	20	11	16	15	62
النسبة	%83.3	%45.8	%100	%93.8	%77.5
مؤسسات عاجزة	4	13	0	1	18
النسبة	%16.7	%54.2	0%	%6.3	%22.5
المجموع	24	24	16	16	80
النسبة	%30	%30	%20	%20	%100

المصدر : من مخرجات spss إصدار 24

الشكل رقم(03-03) : يمثل توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط

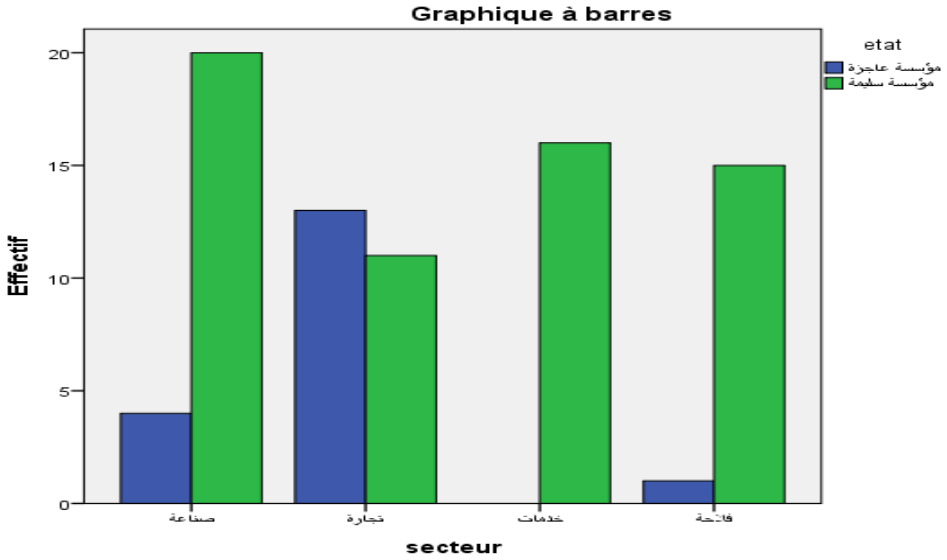

المصدر : مخرجات spss إصدار 24

التعليق :

تتساوى نسبة القروض الممنوحة لقطاعي الصناعة و التجارة والتي تبلغ30% لكل منهما، وكذلك قطاعي الخدمات والفلاحة بنسبة 20%

ومن الملاحظ أنه توجد علاقة بين قطاع النشاط و خطر عدم التسديد إذ أن المؤسسات التجارية تظهر أكثر عرضة لهذا الخطر مقارنة مع الأنواع الأخرى .

لإجراء دراسة حول الاستقلالية بين المخاطرة و قطاع النشاط يتم اختبار الفرضيات التالية :

H_0: المخاطرة وقطاع النشاط مستقلان.

H_1: المخاطرة وقطاع النشاط غير مستقلان .

هامش الخطأ α=1%

الجدول رقم(03-13): اختبار كاي تربيع لقطاع النشاط الاقتصادي

Tests du khi-deux

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	21,338[a]	3	,000
N d'observations valides	80		

المصدر : مخرجات برنامج spss إصدار 24

نلاحظ أن sign=0.00< 1%

إذن نقبل H_1 أي أن هناك احتمال وجود علاقة بين المخاطرة وقطاع النشاط.

1-3-تحليل المخاطرة على أساس نوع الضمان :

الجدول التالي يبين تصنيف المؤسسات على أساس نوع الضمان

جدول رقم(03-14) : توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان

النشاط / المؤسسة	ضمانات شخصية	ضمانات حقيقية	ضمانات شخصية +حقيقية	المجموع
مؤسسات سليمة	37	20	5	62
النسبة	%78.7	%80	%62.5	%77.5
مؤسسات عاجزة	10	5	3	18
النسبة	%21.3	%20	%37.5	%22.5
المجموع	47	25	8	80
النسبة	%58.8	%31.3	%10	%100

المصدر: مخرجات برنامج spss إصدار24

الشكل رقم(03-04) : توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان

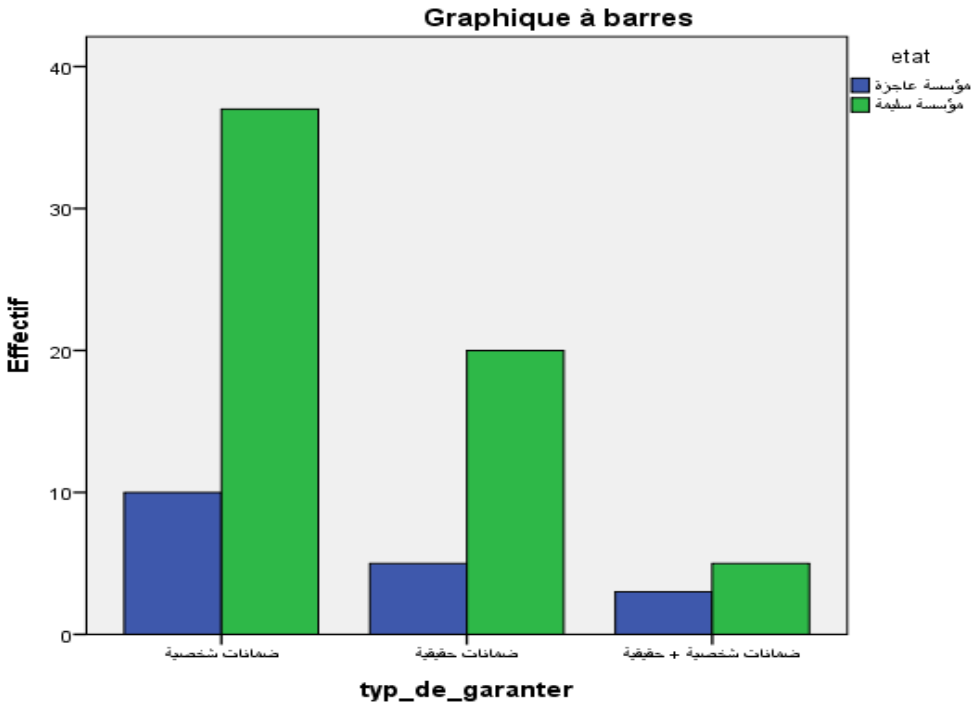

المصدر : مخرجات برنامج spss إصدار 24

التعليق :

وجهت أكبر نسبة من القروض البنكية إلى المؤسسات التي قدمت ضمانات شخصية قدرت ب 58.8%،أما أكبر نسبة سجلتها المؤسسات العاجزة توجد لدى المؤسسات التي قدمت ضمانات شخصية + حقيقية حيث قدرت ب37.5%

بعد ملاحظة الجدول أعلاه يتضح لنا أن المؤسسات التي قدمت ضمانات شخصية + حقيقية تكون أكثر عرضة لخطر عدم التسديد و للتأكد نقوم باختبار كاي التربيع (KHI-2).

H_0: المخاطرة والضمان المقدم مستقلان.

H_1:المخاطرة و الضمان المقدم غير مستقلان.

هامش الخطأ α=1%

الجدول رقم(03-15): اختبار كاي تربيع لنوع الضمان

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	1,162[a]	2	,559

المصدر : مخرجات برنامج spss إصدار 24

نلاحظ أن sign=0.559 > 1%

إذن نرفض H_1 ونقبل H_0 أي لا توجد علاقة بين المخاطرة ونوع الضمان .

1-4-تحليل المخاطرة على أساس الشكل القانوني للمؤسسة

الجدول التالي يبين تصنيف المؤسسات على أساس الشكل القانوني

الجدول رقم(03-16) : توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني

النشاط / المؤسسة	SARL	SNC	EURL	SPA	المجموع
مؤسسات سليمة	21	7	25	9	62
النسبة	%80.8	%77.8	%80.6	%64.3	%77.5
مؤسسات عاجزة	5	2	6	5	18
النسبة	%19.2	%22.2	%19.4	%35.7	%22.5
المجموع	26	9	31	14	80
النسبة	%32.5	%11.3	%38.8	%17.5	%100

المصدر: مخرجات برنامج spss إصدار24

الشكل رقم(03-05) : يمثل توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني

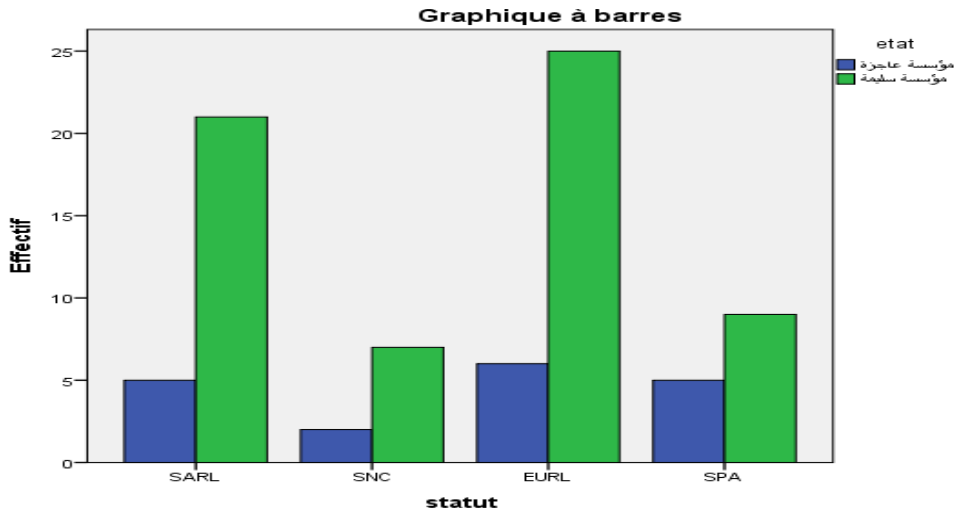

المصدر : مخرجات برنامج spss إصدار 24

التعليق :

تحصلت مؤسسات SARL و EURL على أكبر نسب من القروض الممنوحة ، إذ تبلغ في الأولى 32.5% وفي الثانية 38.8% على عكس المؤسسات SNC و SPA التي كانت نسبها منخفضة حيث بلغت في الأولى 11.3% وفي الثانية 17.5%.

أكبر نسبة سجلتها المؤسسات العاجزة توجد ضمن المؤسسات ذات الشكل القانوني SPA حيث بلغت 35.7% بينما تتقارب النسب الأخرى للأشكال القانونية الباقية فيما بينها.

و للتأكد نقوم باختبار كاي التربيع (KHI-2) بوضع الفرضيات التالية :

H_0: المخاطرة والشكل القانوني مستقلان .

H_1: المخاطرة والشكل القانوني غير مستقلان.

هامش الخطأ α=1%

الجدول رقم(03-17): اختبار كاي تربيع للشكل القانوني للمؤسسة

Tests du khi-deux

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	1,738[a]	3	,629

المصدر: مخرجات برنامج spss إصدار 24

نلاحظ أن sign=0.629> 1%

أي نرفض H_1 ونقبل H_0 إذن المخاطرة والشكل القانوني للمؤسسة مستقلان .

1-5- تحليل المخاطرة حسب نوع القرض

الجدول التالي يبين تصنيف المؤسسات على أساس نوع القرض

الجدول رقم(03-18) : توزيع المؤسسات حسب نوع القرض

النشاط / المؤسسة	قروض بالصندوق	قروض بالإمضاء	قروض بالصندوق + بالإمضاء	المجموع
مؤسسات سليمة	29	21	12	62
النسبة	%76.3	%77.8	%80	%77.5
مؤسسات عاجزة	9	6	3	18
النسبة	%23.7	%22.2	%20	%22.5
المجموع	38	27	15	80
النسبة	%47.5	%33.8	%18.8	%100

المصدر: مخرجات برنامج spss إصدار 24

الشكل رقم(03-06) : يمثل توزيع المؤسسات حسب نوع القرض

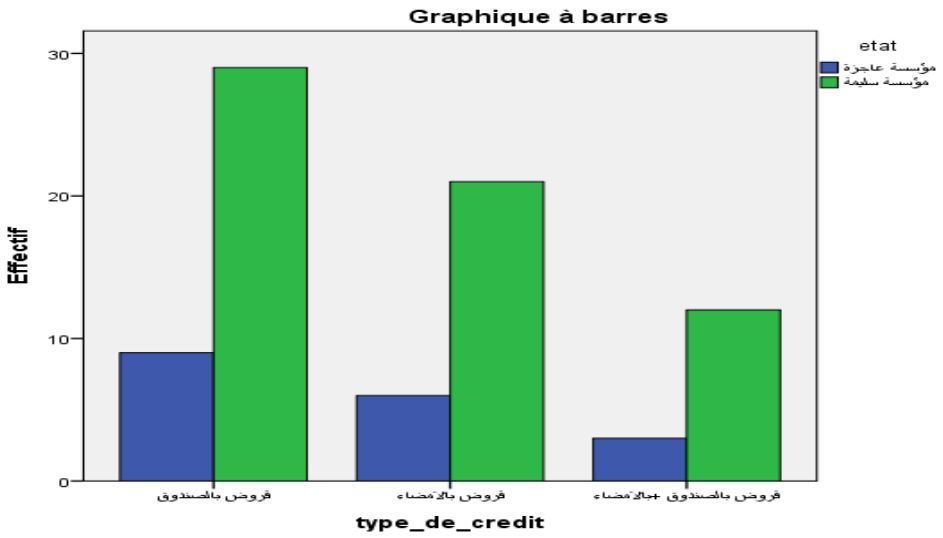

المصدر: مخرجات برنامج spss إصدار 24

التعليق :

نسبة القروض بالصندوق سجلت أكبر نسبة حيث بلغت 47.5 % من إجمالي القروض الممنوحة بينما تليها القروض بالإمضاء بنسبة 33.8% ،أما القروض المركبة (عن طريق الصندوق و الإمضاء) فحققت نسبة 18.8%.

فيما يخص المؤسسات العاجزة فنسبها متقاربة حيث بلغت 23.7% بالنسبة للقروض بالصندوق و 22.2% بالنسبة للقروض بالإمضاء ونسبة 20% للقروض المركبة (عن طريق الصندوق و الإمضاء).وللتأكد نقوم باختبار كاي تربيع (KHI-2) بوضع الفرضيات التالية :

H_0: المخاطرة ونوع القرض مستقلان.

H_1: المخاطرة ونوع القرض غير مستقلان.

هامش الخطأ α=1%

الجدول رقم(03-19): اختبار كاي تربيع لنوع القرض

Tests du khi-deux

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	,086[a]	2	,958
N d'observations valides	80		

المصدر: مخرجات برنامج spss إصدار 24

نلاحظ أن sign=0.958> 1%

أي نرفض H_1 و نقبل H_0 إذن المخاطرة ونوع القرض مستقلان .

و منه نستنتج أن المتغيرات Secteur ,Age مرتبطة كون المؤسسة سليمة أو عاجزة .

2-التحليل الإحصائي للمتغيرات المحاسبية

من أجل القيام بهذا التحليل قمنا بحساب المتوسط و الإنحراف المعياري لكل المتغيرات المحاسبية باستعمال البرنامج الإحصائي spss

و قد قمنا بتلخيص النتائج المحصل عليها في الجدول التالي:

جدول رقم(03-20): المتوسطات و الانحرافات المعيارية

المؤسسات / النسب	المؤسسات السليمة		المؤسسات العاجزة	
	المتوسط μ_1	**الانحراف المعياري** σ_1	**المتوسط** μ_0	**الانحراف المعياري** σ_0
R_1	2,62	6,31	2,27	5,62
R_2	2,65	6,24	2,33	5,58
R_3	6,03	2,33	5,57	2,50
R_4	2,57	6,01	2,30	5,45
R_5	3,40	6,47	2,68	5,54
R_6	3,17	6,16	2,36	5,02
R_7	3,05	6,10	2,17	4,98
R_8	3,27	6,30	2,38	5,20
R_9	2,87	6,43	2,05	3,34
R_{10}	2,95	5,45	2,21	3,46
R_{11}	3,14	5,62	2,17	3,26
R_{12}	2,92	5,47	1,75	2,34
R_{13}	3,28	5,75	1,95	2,44

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات spss إصدار 24

لمعرفة مدى تقارب المجموعتين (سليمة و عاجزة)، استعملنا اختبار تساوي المتوسطات .

لتكن كل المتغيرات تتبع القانون الطبيعي (la loi normal) :

$$R_i \rightarrow N(\mu_1, \sigma_1) \quad si \quad R_i \in G_2$$

$$R_i \rightarrow N(\mu_0, \sigma_0) \quad si \quad R_i \in G_1$$

حيث G_2: قسم المؤسسات السليمة ، G_1: قسم المؤسسات العاجزة

من أجل معرفة مدى التقارب و التباعد بين القسمين استعملنا اختبار هو اختبار تساوي المتوسطات، نقوم بتطبيق الاختبار على 13 متغير التي قمنا بإدخالها في التحليل ، وتكون قاعدة القرار كما يلي:

H_0 : $\mu_O = \mu_1$ المتغير لا يسمح بتحديد حالة المؤسسة كونها عاجزة أو سليمة

H_1 : $\mu_O \neq \mu_1$ المتغير يفرق بين المؤسسة العاجزة و السليمة

جدول رقم(03-21) : اختبار تساوي المتوسطات

		t	ddl	Sig. (bilatéral)
R1	Hypothèse de variances égales	,117	62	,907
	Hypothèse de variances inégales	,136	26,811	,893
R2	Hypothèse de variances égales	1,804	62	,076
	Hypothèse de variances inégales	3,254	58,338	,002
R3	Hypothèse de variances égales	-2,949	62	,004
	Hypothèse de variances inégales	-1,552	13,066	,145
R4	Hypothèse de variances égales	,421	62	,675
	Hypothèse de variances inégales	,364	17,575	,720
R5	Hypothèse de variances égales	-,670	62	,505
	Hypothèse de variances inégales	-,634	19,420	,533
R6	Hypothèse de variances égales	-,756	62	,452
	Hypothèse de variances inégales	-,662	17,817	,516
R7	Hypothèse de variances égales	1,182	62	,242
	Hypothèse de variances inégales	1,895	58,387	,063
R8	Hypothèse de variances égales	,905	62	,369
	Hypothèse de variances inégales	,740	16,699	,469
R9	Hypothèse de variances égales	,519	62	,605
	Hypothèse de variances inégales	,986	49,120	,329
R10	Hypothèse de variances égales	-1,401	62	,166
	Hypothèse de variances inégales	-1,053	15,621	,308
R11	Hypothèse de variances égales	-1,312	62	,194
	Hypothèse de variances inégales	-1,213	18,876	,240
R12	Hypothèse de variances égales	,280	62	,781
	Hypothèse de variances inégales	,263	19,314	,795
R13	Hypothèse de variances égales	1,943	62	,057
	Hypothèse de variances inégales	3,014	54,467	,004

المصدر : مخرجات برنامج spss إصدار 24

لاختبار صحة الفرضيات نقوم بحساب T_c:

إذا كانت $T_c > T_T$ نرفض H_0 ونقبل H_1

إذا كانت $T_c < T_T$ نرفض H_1 ونقبل H_0

أما من الجدول أعلاه فنختبر صحة الفرضيات كالتالي :

إذا كان $sign > \alpha$ نقبل H_0 ونرفض H_1.

إذا كان $sign < \alpha$ نرفض H_0 و نقبل H_1.

حيث $\alpha=0.05$ يمثل مستوى المعنوية و sign هو اختصار لكلمة signification.

بعد هذه الاختبارات توصلنا إلى أن R_2, R_3, R_{13} تحقق صحة الفرضية H_0

كما هناك متغيرات تحقق الشرط :

$$\mu_0 \neq \mu_1$$

و هذا ما يدل أن التحليل الإحصائي للمتغيرات غير كاف و بالتالي البحث عن طرق أكثر دقة و فعالية.

المطلب الثالث : تقدير مخاطرة القرض وفق طريقة التنقيط

يتطلب تقدير مخاطرة القرض وفق طريقة التنقيط ، استخراج المتغيرات الأكثر دلالة على ملاءة المؤسسة من قائمة المتغيرات المدروسة ، مع ترجيح المتغيرات المستخرجة بمعاملات حسب درجتها التمييزية ، وذلك للحصول على علاقة خطية تمكن من تحديد النقطة النهائية لكل مؤسسة .

1-تجزئة العينة

يتطلب بناء النموذج الإحصائي لطريقة التنقيط أن يتم تجزئة العينة المسحوبة إلى عينتين جزئيتين هما :

- **عينة الإنشاء:** و هي العينة التي يتم على أساس معطياتها استخلاص نماذج مختلفة لطريقة التنقيط.
- **عينة الإثبات:** و هي العينة التي تفيد في التأكد من فعالية النماذج المستخرجة من عينة الإنشاء، وذلك بحساب نسبة التصنيف الصحيح المتعلق بها.

و الجدول التالي يوضح توزيع عناصر العينة بين عينتي الإنشاء و الإثبات الجزئيتين:

جدول رقم(03-22) : توزيع عناصر العينة بين عينة الإنشاء و عينة الإثبات

الفئات	عينة الإنشاء	عينة الإثبات	المجموع
مؤسسات سليمة	50	12	62
مؤسسات عاجزة	14	4	18
المجموع	64	16	80

المصدر: تم إعداد الجدول بناءا على المعطيات المحصل عليها من البنك

2-تنظيم قاعدة المعطيات

بعد الحصول على المعطيات اللازمة في صورتها الأولية و الملخصة في الملحق رقم تأتي مرحلة تنظيم المعطيات لجعلها في شكل يسمح بالدراسة، ويتم ذلك بالاستعانة ب EXCEL لحساب قائمة النسب المالية الواجب دراستها مع تحويل متغيرات كيفية إلى طبيعة رقمية، وبهذه الطريقة يتم حوصلة جميع المعطيات في شكل مصفوفة.

ومن أجل انتقاء المتغيرات الأكثر دلالة على وضعية المؤسسة، يتم الاستعانة أيضا ببرنامج spss إصدار 24 وهو ما يسمح بتشكيل دالة التنقيط.

3- انحدار خطوة بخطوة pas a pas

طريقة خطوة بخطوة تتمثل في اختبار متغيرات النموذج واحدة بواحدة وذلك عن طريق اختبار Student، و تستمر هذه العملية بصفة دورية إلى أن يتم تحديد كل متغيرات النموذج نهائيا، و التي بإمكانها أن تعبر عن الوضعية المؤسسة مستقبلا.

4-تصنيف المؤسسات حسب دوال التنقيط

لكل مؤسسة في إطار الدراسة ، سيتم إدخال المؤسسات و ذلك باختلاف المتغيرات المعتمد عليها (كمية، كيفية، كمية و كيفية)، وذلك باستعمال طريقة [1] logit binaire

4-1- تصنيف المؤسسات حسب المتغيرات الكمية (المتغيرات المحاسبية)

[1] OHLSON.J.A.Financial ratois andhe probabilistic Prediction of bankruptcy,journal of accounting research,18-1,109-131,1980.

بعد إدخال 13 متغيرة محاسبية، و باستعمال التحليل التميزي خطوة- خطوة للبرنامج الإحصائي spss إصدار24 تحصلنا على المتغيرة المميزة R_3.

- **معادلة التنقيط Z_1**

انطلاقا من المتغيرة المميزة R_3، يمكننا وضع نموذج لتصنيف مؤسسات العينة الى سليمة و عاجزة حيث لكل متغير معامل، و تكتب المعادلة التنقيطية كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(03-23) : نموذج دالة التنقيط Z_1

R_i	النسب	المعاملات
R_3	رأس المال العامل / قيم قابلة للتحصيل + قيم الاستغلال	-1.818
Cst	الثابت	1.403

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات spss إصدار 24

و منه يمكن كتابة المعادلة كما يلي:

$$\mathbf{Z_1}= -1.818R_3+1.403$$

تسمح هذه المعادلة التنقيطية بإعطاء نقطة لكل مؤسسة طالبة للقرض، و على أساس هذه النقاط يمكن تحديد مجال تصنيف المؤسسات:

إذا كانت $Z_1 \leq 1.330$ المؤسسة عاجزة

إذا كانت $Z_1 > 1.391$ المؤسسة سليمة

أما إذا كانت $1.330 \leq Z_1 < 1.391$ حالة عدم التأكد

و على هذا الأساس نقوم بحساب نقطة الفصل Z_1^* بين المؤسسات العاجزة و السليمة حيث:

$$Z_1^* = \frac{n_1\overline{Z}_{11} + n_2\overline{Z}_{12}}{n_1 + n_2}$$

$\overline{Z}_{11}$: متوسط التميز للمؤسسات السليمة .

$\overline{Z}_{12}$: متوسط التميز للمؤسسات العاجزة .

n_1, n_2 : عدد المؤسسات السليمة و العاجزة على الترتيب.

و بالتطبيق هذه العلاقة نجد:

$$Z_1^* = 1.385$$

إذا كانت $Z_1 \leq 1.385$ المؤسسة سليمة

إذا كانت $Z_1 > 1.385$ المؤسسة عاجزة

- نتائج معادلة التنقيط Z_1

تتم عملية تقييم صحة النتائج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(03-24) : نتائج دالة التنقيط Z_1

الحالة الأصلية للمؤسسات		تصنيف المؤسسات		المجموع
		مؤسسات سليمة	مؤسسات عاجزة	
عينة الإنشاء	مؤسسات سليمة	48 (%96)	2 (%4)	50
	مؤسسات عاجزة	9 (%64.28)	5 (%35.71)	14
نسبة التصنيف الصحيح		%82.8		
عينة الإثبات	مؤسسات سليمة	12 (%100)	0 (%0)	12
	مؤسسات عاجزة	4 (%100)	0 (%0)	4
نسبة التصنيف الصحيح		%75		

المصدر من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات spss إصدار 24

من خلال هذه النتائج نستنتج ما يلي

تحتوي عينة الإنشاء على 64 مؤسسة منها 50 مؤسسة سليمة و 14 مؤسسات عاجزة.

من بين 50 مؤسسة في المجموعة الأصلية توصل النموذج إلى أن هناك 48 مؤسسة سليمة و 2 مؤسسة عاجزة، بنسبة تصنيف صحيح تقدر ب:

- بالنسبة للمؤسسات السليمة نسبة التصنيف الصحيح (الجيد) تقدر ب 96% أما بالنسبة إلى التصنيف الخطأ(الغير جيد) فتقدر ب 4%.
- و من بين 14 مؤسسة عاجزة في المجموعة الأصلية ، توصل النموذج إلى هناك 5 مؤسسات عاجزة و 9 مؤسسات سليمة، بنسبة تصنيف غير جيد يقدر ب64.28% ، أما نسبة التصنيف الصحيح (الجيد) فقدر ب35.71%.
- و منه نسبة التصنيف الصحيح (الجيد) الإجمالية للنموذج تقدر ب 82.81% .
- أما في عينة الإثبات المتكونة من 16 مؤسسة منها 12 مؤسسة سليمة و 4 مؤسسات عاجزة، من بين 12 مؤسسة في المجموعة الأصلية توصل النموذج إلى 12 مؤسسة سليمة بنسبة تصنيف صحيح (جيد)، قدرت ب 100%، أما نسبة التصنيف الخطا (غير الجيد) 0%.
- ومن بين 4 مؤسسات عاجزة في المجموعة الأصلية، توصل النموذج إلى أن هناك 4 مؤسسات تم تصنيفها ضمن المؤسسات السليمة، بنسبة تصنيف (غير جيد) خطا 100%.

و ما نتج عن ذلك أن نسبة التصنيف في عينة الإنشاء أكبر منها في عينة الإثبات، حيث بلغت في الأولى 82.8% و في الثانية 75%.

4-2- تصنيف المؤسسات حسب المتغيرات الكيفية (فوق المحاسبية)

بعد إدخال المتغيرات فوق المحاسبية، و باستعمال دائما البرنامج الإحصائي spss إصدار 24 تحصلنا على المتغيرات التميزية التالية: العمر(Age) ، و قطاع النشاط(secteur) بإعطاء معامل الترجيح لكل متغير تكتب المعادلة التنقيطية كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم(03-25) : نموذج دالة التنقيط Z_2

R_i	النسب	المعاملات
Age	عمر المؤسسة	0.382
Secteur	قطاع نشاط المؤسسة	0.211
Cst	الثابت	-0.765

المصدر من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات spss إصدار 24

من خلال هذا الجدول تصبح المعادلة كالتالي:

$$Z_2=0.382Age+0.211Secteur-0.765$$

و على أساس هذه النقاط يمكن تصنيف المؤسسات حسب ما يلي:

- إذا كانت Z_2> 4.924 المؤسسة سليمة
- إذا كانت $Z_2 \geq$ 4.25 المؤسسة عاجزة
- أما إذا كانت 4.25≤ Z_2<4.924 حالة عدم التأكد

و على هذا الأساس نقوم بحساب نقطة الفصل Z_2^* بين المؤسسات العاجزة و السليمة و تحسب كما يلي :

$$Z_2^* = \frac{n_1\overline{Z}_{21} + n_2\overline{Z}_{22}}{n_1 + n_2}$$

حيث:

$\overline{Z}_{21}$: متوسط التميز للمؤسسات السليمة .

$\overline{Z}_{22}$: متوسط التميز للمؤسسات العاجزة .

n_1, n_2 : عدد المؤسسات السليمة و العاجزة على الترتيب.

و بالتطبيق هذه العلاقة نجد:

$$Z_2^* = 4.814$$

- إذا كانت $Z_2 \leq$ 4.814 المؤسسة سليمة
- إذا كانت Z_2> 4.814 المؤسسة عاجزة

- نتائج معادلة التنقيط Z_2
- تتم عملية تقييم صحة النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(03-26) : نتائج دالة التنقيط Z_2

الحالة الأصلية للمؤسسات		تصنيف المؤسسات		المجموع
		مؤسسات سليمة	مؤسسات عاجزة	
عينة الإنشاء	مؤسسات سليمة	47 (94%)	3 (6%)	50
	مؤسسات عاجزة	7 (50%)	7(50%)	14
نسبة التصنيف الصحيح		%84.4		
عينة الإثبات	مؤسسات سليمة	10 (83.33%)	2(16.66%)	12
	مؤسسات عاجزة	1 (25%)	3(75%)	4
نسبة التصنيف الصحيح		%81.25		

المصدر من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات spss إصدار 24

من خلال هذه النتائج نستنتج ما يلي:

تحتوي عينة الإنشاء على 64 مؤسسة منها 50 مؤسسة سليمة و 14 مؤسسة عاجزة

- من بين 50 مؤسسة سليمة موجودة في المجموعة الأصلية توصل النموذج إلى أن هناك 47 مؤسسة سليمة، بنسبة تصنيف صحيح (جيد) تقدر ب94% ، و ثلاث (3) مؤسسات تم تصنيفها كمؤسسات عاجزة بنسبة تصنيف خاطا (غير جيد) قدرت ب 6% .
- و من بين 14 مؤسسة عاجزة موجودة مسبقا في المجموعة الأصلية، توصل النموذج إلى أن هناك 7 مؤسسات عاجزة فقط، بنسبة تصنيف صحيح (جيد) قدر ب 50% و 7 مؤسسات تم تصنيفها في المؤسسات السليمة بنسبة خطأ قدرت ب 50%.
- و منه نسبة التصنيف الصحيح (الجيد) الإجمالية للنموذج تقدر ب 84.4% .

أما في عينة الإثبات المتكونة من 16 مؤسسة منها 12 مؤسسة سليمة و 4 مؤسسات عاجزة، توصل النموذج إلى 10 مؤسسات سليمة بنسبة تصنيف صحيح جيد قدرت ب 83.33% و مؤسستين (2) تم تصنيفهما كمؤسسات عاجزة بنسبة تصنيف خطا (غير جيد) قدرت ب 16.66% ، و من بين 4

مؤسسات عاجزة توصل النموذج إلى ثلاث(3) مؤسسات فقط بنسبة تصنيف صحيح قدرت ب 75%، و مؤسسة واحدة تم تصنيفها في المؤسسات السليمة بنسبة تصنيف خطأ قدرت ب 25%.

و ما نتج عن ذلك أن نسبة التصنيف في عينة الإنشاء أكبر من عينة الإثبات حيث بلغت في الأولى84.4% و في الثانية بلغت 81.25%.

4-3- تصنيف المؤسسات حسب المتغيرات الكمية و الكيفية (المتغيرات المحاسبية و فوق المحاسبية)

باستعمال دائما نفس البرنامج الإحصائي spss و بالإلمام بجميع المتغيرات المحاسبية و الفوق المحاسبية، تحصلنا على المتغيرات التالية:

R_{13},R_{11},R_6,R_3,Age بالإعطاء معامل ترجيع لكل متغير تم تشكيل دالة النموذج ، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-27) : نموذج دالة التنقيط Z_3

R_i	النسب	المعاملات
R_3	رأس المال العامل / قيم قابلة للتحصيل + قيم الاستغلال	-3.127
R_6	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	-0.95
R_{11}	قيم قابلة للتحقيق+ قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	-0.36
R_{13}	ديون قصيرة الأجل / احتياجات رأسمال العامل	0.697
Age	عمر المؤسسة	0.902
Cst	الثابت	1.585

المصدر من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات spss إصدار 24

من خلال هذا الجدول تصبح لدينا دالة النموذج على النحو التالي:

$$Z_3 = -3.121R_3 - 0.95\ R_6 - 0.36\ R_{11} + 0.697R_{13} + 0.902\ Age + 1.585$$

و بحساب قيمة Z_3 لكل مؤسسة نتحصل على:

- إذا كانت $Z_3 >$ 3.211 مؤسسة عاجزة
- إذا كانت $Z_3 \leq$ 3.066 مؤسسة سليمة

- أما إذا كانت $3.066 \leq Z_3 < 3.211$ حالة عدم التأكد

و على هذا الأساس نقوم بحساب نقطة الفصل Z_3^* بين المؤسسات العاجزة و السليمة حيث:

$$Z_3^* = \frac{n_1 \overline{Z}_{31} + n_2 \overline{Z}_{32}}{n_1 + n_2}$$

$\overline{Z}_{11}$: متوسط التميز للمؤسسات السليمة .

$\overline{Z}_{12}$: متوسط التميز للمؤسسات العاجزة .

n_1, n_2 : عدد المؤسسات السليمة و العاجزة على الترتيب

و بتطبيق هذه العلاقة نجد :

$Z_3^* = 3.182$

- إذا كانت $Z_3 >$ 3.182 مؤسسة عاجزة
- إذا كانت $Z_3 \leq$ 3.182 مؤسسة سليمة

- نتائج معادلة التنقيط Z_3 : تلخص نتائج العينة في الجدول التالي:

جدول رقم(03-28) : نتائج دالة التنقيط Z_3

الحالة الأصلية للمؤسسات		تصنيف المؤسسات		المجموع
		مؤسسات سليمة	مؤسسات عاجزة	
عينة الإنشاء	مؤسسات سليمة	(%98)49	(%2)1	50
	مؤسسات عاجزة	(%28.57)4	(%71.42)10	14
نسبة التصنيف الصحيح		%92.2		
عينة الإثبات	مؤسسات سليمة	11 (91.66%)	(%8.33)1	12
	مؤسسات عاجزة	0 (%0)	4 (100%)	4
نسبة التصنيف الصحيح		%93.75		

المصدر من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات spss إصدار 24

من خلال هذه النتائج نستنتج ما يلي:

بلغت نسبة التصنيف الصحيح في عينة الإنشاء للدالة Z_3 92.2%، مسجلة 49 مؤسسة سليمة في حالتها الأصلية من مجموع 50 مؤسسة أي بنسبة تصنيف صحيح (جيد) قدر ب 98% ، أما نسبة التصنيف الخطأ (غير جيد) فقدرت ب2%.

و من بين 14 مؤسسة عاجزة في المجموعة الأصلية ، توصل النموذج إلى أن هناك 4 مؤسسات تم تصنيفهم ضمن المؤسسات السليمة ، بنسبة تصنيف غير جيد 28.75%، و 10 مؤسسات بقية عاجزة بنسبة تصنيف صحيح قدرت ب 71.42% .

أما نسبة التصنيف الصحيح في عينة الإثبات بلغة 93.75%، مسجلة 11 مؤسسة سليمة في حالتها الأصلية من مجموع 12 مؤسسة بنسبة تصنيف صحيح قدرت ب 91.66%، أما نسبة التصنيف الخطأ (الغير جيد) فقدرت ب8.33%.

و من بين 4 مؤسسات عاجزة في المجموعة الأصلية، توصل النموذج إلى أن جميع المؤسسات بقية عاجزة بنسبة تصنيف صحيح قدرت ب100%.

و ما نتج عن ذلك أن نسبة التصنيف في عينة الإثبات أكبر من عينة الإنشاء حيث بلغت في الأولى93.75% و في الثانية بلغت 92.2%.

عند تطبيقنا لطرق التصنيف (الكمية، الكيفية، الكمية و الكيفية) تحصلنا على ما يلي

- عند استعمالنا للمتغيرات المحاسبية (الكمية) تحصلنا على نسبة تصنيف صحيح تقدر ب 82.8% بالنسبة لعينة الإنشاء و 75% بالنسبة لعينة الإثبات .

- عند استعمالنا للمتغيرات فوق محاسبية (الكيفية) تحصلنا على نسبة تصنيف صحيح تقدر ب 84.4% بالنسبة لعينة الإنشاء و 81.25 % بالنسبة لعينة الإثبات و عند استعمالنا للمتغيرات المحاسبية و فوق المحاسبية (الكمية و الكيفية) تحصلنا على نسبة تصنيف صحيح تقدر ب 92.2% بالنسبة لعينة الإنشاء و 93.75% بالنسبة لعينة الإثبات و هي تعتبر الأفضل من حيث التصنيف الصحيح، وهذا ما يوضح أهمية المتغيرات المحاسبية و فوق المحاسبية معا في تشخيص وضعية المؤسسة و اتخاذ القرار العقلاني من طرف البنكي المهتم بدراسة خطر عدم تسديد القرض.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تناولنا تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية ثم حاولنا تطبيق طريقة القرض التنقيطي على البنك، ومن خلال النتائج المتحصل عليها يمكننا استنتاج مدى فعالية هذه الطريقة و مدى سرعتها في اتخاذ القرار و دقة و قلة أخطائها هذا ما يسمح بالتقليل من عدد الملفات المدروسة و التقليل من تكاليفها.

و لكن هذا لا يدل على عدم وجود عيوب لدى هذه الطريقة، و لكي نصل إلى تطور نظامنا المصرفي وجب علينا تغير المناهج المستعملة و استعمال مناهج حديثة كطريقة القرض التنقيطي.

تلعب عملية الإقراض البنكي دورا هاما في الاقتصاد الوطني لما لها من أثر بالغ في تحريك واستمرارية النشاط الاقتصادي ، إلا أن هذه العملية تصاحبها مجموعة من المخاطر والتي تتمثل أهمها في احتمال عدم استرجاع الأموال التي قامت البنوك بإقراضها وهذا ما يعرف بمخاطرة القرض(خطر عدم التسديد)، مما يجعل البنوك تعمل جاهدة على توسيع و ترقية إمكانيات ووسائل عملها، البنكي من أجل تقدير هذه المخاطر بهدف التقليل منها والتنبؤ بحدوثها والسيطرة عليها إلى أقصى حد ممكن وهذا لا يتم إلا باستعمال طرق علمية و فعالة ، من بين هذه الطرق طريقة القرض التنقيطي التي كانت محل دراستنا.

ومن هنا كان هدف دراستنا للموضوع فهم و إدراك طريقة القرض التنقيطي ، ثم إظهار مدى مساهمتها في اتخاذ قرار منح القروض ومحاولة تطبيقها ميدانيا في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

على هذا الأساس و بالاعتماد على من الفرضيات يمكن إبراز أهم النتائج المتوصل إليها من وراء القيام بهذه الدراسة، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي :

–بسبب استقلالية البنوك وتوسع نشاطها المتمثل في منح القروض للمؤسسات الاقتصادية بينت التجربة أن الخطر ملازم للقرض البنكي ولا يمكن إلغاؤه بصفة نهائية إنما التقليل منه فقط .

– بهدف التقليل من حدة الخطر الذي يلازم القرض يلجأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية خاصة والبنوك الجزائرية عموما إلى استعمال وسائل وإجراءات وقائية متمثلة في فرض ضمانات على زبائنها، لكن وجود هذه الأخيرة لا يعني عدم وجود مخاطر بل تبقى قائمة و لو بأقل حدة .

– الطريقة المتبعة من طرف البنك لتقييم ملاءة زبائنه، من أجل الوصول إلى قرار منح القروض من عدمه تتصف ببعض النقائص (طول فترة الدراسة ، تقييم غير شامل وغير دقيق، التكلفة العالية لدراسة الملفات) ولهذا اقترحنا طريقة القرض التنقيطي التي يمكن اعتمادها لإثراء كيفية اتخاذ القرار.

– ترفق طريقة القرض التنقيطي بكل نقطة تقييمية (score) تمكن من معرفة احتمال عجز المؤسسة ، ومن هذا المنطق فإن كل مؤسسة تحصل على احتمال صغير للعجز تقبل مباشرة وكل مؤسسة تحصل على احتمال كبير للعجز ترفض مباشرة وهذا ما يسمح بالتقليل من عدد الملفات المدروسة بواسطة طريقة التسعير (cotation) والتقليل من تكاليفها يساهم في زيادة مرد ودية البنك .

نتائج الدراسة:

اعتمادا على الإطار النظري للدراسة ونتائج الاختبارات الإحصائية، فقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج والتي كانت من أهمها:

-تعتمد مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة على الطرق الكلاسيكية عند قرار منح القرض؛

-عند تطبيق نموذج scoring تنخفض نسبة تعرض البنك لمخاطر القروض، ويتمكن البنك من التنبؤ بمخاطر القروض قبل حدوثها؛

-وفق طريقة التنقيط في البنك محل الدراسة بلغة نسبة التصنيف الصحيح 92.2% و هي توحي بأن النموذج المقترح مقبول و جيد للكشف عن المؤسسات السليمة و العاجزة مع الملاحظة أن نسبة التصنيف الصحيح في عينة الإثبات بلغة 93.75% .

-يعتبر نموذج scoring طريقة مكملة للطريقة الكلاسيكية باعتبارها أداة مساعدة لاتخاذ قرار منح القروض؛

-أهمية الأساليب الكمية و الكيفية معا في محاولة تصنيف القرض ومنحه وتحديد مخاطره، ويتوقف هذا على التوقع ودقته، لأن التوقع الجيد يمّكن البنك من التحكم أكثر في الخطر، لأنه في حالة عدم تحقق التوقع، فان البنك يقع في مشاكل وصعوبات مع المقترضين والتزاماتهم، لذا من المهم أن تكون الإدارة في البنك على درجة عالية من الكفاءة، والإلمام بالأساليب الإحصائية المتقدمة من أجل تسهيل المهام في البنك.

وعلى ضوء ما تقدم ، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات من شأنها المساهمة في ترقية وتطوير التعامل بهذه الطريقة .

- أن يكون استعمال طريقة القرض التنقيطي بشكل مساعد و مكمل للطريقة الكلاسيكية باعتبارها أداة مساعدة لاتخاذ قرار منح القروض .
- ضرورة توفر قاعدة معطيات غنية بالمتغيرات الكمية والكيفية التي تعتبر كمادة أولية لنماذج التنقيط .
- تعدد الأنشطة الاقتصادية و اختلاف طبيعة الزبائن يستوجب منا إعداد نماذج مهيأة لكل قطاع .

- نظرا لحجم المعلومات الواجب توفيرها وكذا ضرورة السرعة في اتخاذ القرار يستوجب تجهيز البنوك بشبكة إعلام آلي حديثة وكذا التحكم في تقنياتها، وهذا ما يستدعي التكوين المستمر لإطارات وموظفي البنوك وذلك من خلال برامج مستمرة ودائمة و بالتالي رفع مستوى الكفاءات .
- تغير الأوضاع الاقتصادية يؤثر حتما على القطاعات الاقتصادية التي على أساسها تم إنشاء النموذج التنقيطي ، مما يستوجب المراجعة الدورية لنماذج التنقيط.

المراجع

❖ المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

2- رضا رشيد عبد المعطي، محفوظ أحمد جودة، دار وائل لنشر و التوزيع، الأردن، 1999.

3- رضوان وليد عمار، أساسيات الإدارة المالية، دار الميسرة للطباعة والنشر، لبنان، 1997.

4- سمير محمد عبد العزيز ، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر 1997.

5- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

6- صلاح الدين حسن السيمي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1989.

7- طلعت اسعد عبد الحميد ،الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة ,مكتبة مدبولي القاهرة ,1999.

8- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة وعمليات إدارتها، دار الجامعة الإسكندرية ، مصر،2000.

9- مبارك لسوس ،التسيير المالي،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2004.

10- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد البنكي، الدار الجامعية، لبنان، 1990.

11- محمد الهانسي,مقدمة في مبادئ التامين ,ديوان المطبوعات الجامعية ,طبعة 1990.

12- محمد كمال الحمزاوي ،اقتصاديات الائتمان المصرفي ،منشأة المعارف للنشر بالإسكندرية ، مصر، 2000.

13- مروان عطوان الأسواق النقدية و المالية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، طبعة 2003 .

14- مصطفى رشيد شيحة ، الاقتصاد النقدي والصرفي ، دار الجامعية للطبع والنشر ، بيروت ، 2007.

15- ناصر دادي عدون ،تقنيات مراقبة التسيير ،تحليل مالي ،دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2000.

ب-المذكرات

1- بريكي نوارة، مساهمة البنوك التجارية في منح القروض والاستثمار، رسالة ماجستير علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2003.

2- خالد بن عمر ، تقدير مخاطر القرض وفق الطرق الإحصائية ، حالة البنك الجزائري ، رسالة ماجستير علوم التسيير ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر، 2003- 2004.

3- رشيد حمريط، سياسة الودائع والقروض، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع مالية وبنوك، جامعة الجزائر،2001.

4- ياسين العايب ،استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطرة القرض لبنوك تجارية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007-2008.

5- يوسف صوار، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية،أطروحة دكتوراه ، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008.

ج- المنشورات

1- المادة 119 من القانون التجاري الجزائري.

2- المادة 984 من القانون المدني الجزائري.

د- الملتقيات و المؤتمرات

1-بوزيان عثمان وآخرون، استخدامات الطرق الكمية في تسيير مخاطر القروض، الملتقى الدولي الأول، جامعة الطاهر مولاي ،سعيدة ،**2013**.

2-محمد بن بوزيان و يوسف صوار ، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري سعيدة ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول :إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونية الأردنية، عمان، أيام 18/16 أفريل 2007.

3-مزياني نور الدين، بلال بوجمعة ، زرزار العياشي، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك ، الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، بجامعة 20 اوت1955 سكيكدة ،أيام 24/23 نوفمبر 2008.

❖ **المراجع باللغة الفرنسية**

1. Abdellah Boughaba , Analyse et evaluation des projets , Berce Edition , Alger2005.
2. Alain Gauvin, la nouvelle gestion du risque financier, février 2002.
3. Elie Cohen , Analyse Financière, Ed. économica , 1997.
4. ERIC Manchon(Analyse bancaire de l'entreprise) , Edition Economica 1990.
5. F. Bouyakoub. L'entreprise et le financement bancaire. Edition casbah. Alger 2000.
6. M. levaseur, Analyse et gestion financière, Ed Dalloz, Paris ,1999.
7. M. Mathieu. L'exploitation bancaire et le risque crédit. Revue banque, paris 1996.
8. Nicolas venard, **Economie bancaire**, Bréal, 2001
9. S.D.gestion de la banque /Edition Dunod Paris 1995.
10. Séminaire les règles prudentielles, formation Numéro 0 mars 2002
11. Sylvie de coussergues « gestion de la banque » ,dunod,paris 1992.

فهرس المحتويات

شكر

الإهداءات

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

ملخص

مقدمة:..... أ

الفصل الأول :القروض والمخاطر البنكية..... 01

تمهيد..... 02

المبحث الأول :عموميات حول القروض البنكية..... 03

- **المطلب الأول** :تعريف القروض البنكية و أهميتها..... 03

1- تعريف القروض البنكية..... 03

2- أهمية القروض البنكية 04

3- مصادر القروض البنكية..... 05

- **المطلب الثاني** :أنواع القروض البنكية..... 07

1- قروض الاستغلال..... 07

2- قروض الاستثمار..... 11

3- قروض تمويل التجارة الخارجية..... 14

- **المطلب الثالث** :متطلبات السياسة الاقراضية..... 17

1- مفهوم سياسة الاقراض البنكي..... 17

2- الاعتبارات الواجبة مراعاتها عند منح القروض..... 17

3- خطوات منح القروض..... 19

المبحث الثاني : المخاطر البنكية..... 21

- **المطلب الأول** : مفهوم الخطر البنكي و أنواعه..... 21

1- تعريف الخطر..... 21

2- تعريف خطر القرض..... 23
3- أنواع مخاطر القروض..... 23
- **المطلب الثاني** : نظام قواعد الحذر و تسيير المخاطر البنكية 26
1- مفهوم نظام قواعد الحذر..... 26
2- محتويات قواعد تنظيم الحذر..... 26
3- أهداف قواعد تنظيم الحذر..... 30
- **المطلب الثالث** : تغطية المخاطر بواسطة الضمانات..... 31
1- الاعتبارات المتعلقة بالضمانات..... 31
2- أنواع الضمانات..... 32
3- حدود استعمال الضمانات..... 34
خلاصة الفصل :..... 35
الفصل الثاني : طرق تقدير الخطر البنكي..... 36
تمهيد..... 37
المبحث الأول :التحليل المالي كأساس لتقدير الخطر البنكي..... 38
- **المطلب الأول** : التحليل بواسطة التوازنات المالية..... 39
1- رأس المال العامل 39
2- احتياجات رأس المال العامل..... 40
3- الخزينة..... 40
- **المطلب الثاني** : التحليل بواسطة النسب المالية..... 40
1- تعريف النسب المالية..... 41
2- أنواع النسب المالية..... 41
- **المطلب الثالث** : ايجابيات وسلبيات التحليل المالي..... 43
المبحث الثاني : طريقة القرض التنقيطي وبعض الطرق الأخرى المستخدمة في تقدير
خطر منح القروض..... 45
- **المطلب الأول**: طريقة القرض التنقيطي ومراحل إعدادها..... 45
1- تعريف القرض التنقيطي..... 45
2- أهداف القرض التنقيطي..... 48
3- استعمالات القرض التنقيطي..... 49
4- المبادئ العامة للقرض التنقيطي..... 49

5- مراحل إعداد طريقةscoring 50
- **المطلب الثاني:** طرق أخرى مستخدمة في تقدير خطر منح القروض..... 54
1-طريقة التحليل المالي للمشاريع الاستثمارية..... 54
2- طريقة رجال القرض Crédit Men..... 58
3- طريقة الأنظمة الخبيرة "les systèmes experts..... 62
- **المطلب الثالث:** مقارنة بين طريقة القرض التنقيطي والطرق التقليدية..... 64
1- مزايا خاصة بالنظام التنقيطي scoring..... 64
2- مزايا في صالح البنك..... 64
خلاصة الفصل:..... 67
الفصل الثالث:محاولة تطبيق طريقة القرض التنقيطي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية 68
تمهيد..... 69
المبحث الأول : عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR..... 70
- **المطلب الأول** : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 70
1- نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية..... 70
2- تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية..... 71
- **المطلب الثاني:** مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، أهدافه وهيكله التنظيمي..... 72
1- مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 72
2- أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية..... 73
3- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية..... 73
4- دراسة الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية..... 74
- **المطلب الثالث:** نبذة عن مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 76
1- مفهوم مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 76
2- مهام مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 77
3- تنظيمات مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 78
4- الطريقة المتبعة من طرف مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصنيف درجة خطر المقترض..... 78
المبحث الثاني: تطبيق طريقة القرض التنقيطي على بنك الفلاحة و التنمية الريفية..... 86
- **المطلب الأول** : تجميع المعلومات و إعداد العينة..... 86
1- تجميع المعلومات..... 86

2- اختيار العينة..... 87
3- دراسة طبيعة المتغيرات..... 87
- **المطلب الثاني:**التحليل الإحصائي للمتغيرات..... 89
1- تحليل المخاطرة على أساس المتغيرات الكيفية (فوق المحاسبية) 89
2- التحليل الإحصائي للمتغيرات المحاسبية..... 99

- **المطلب الثالث:** تقدير مخاطرة القرض وفق طريقة التنقيط..... 102
1- تجزئة العينة..... 102
2- تنظيم قاعدة المعطيات..... 103
3- انحدار خطوة بخطوة pas a pas..... 103
4- تصنيف المؤسسات حسب دوال التنقيط..... 103
خلاصة الفصل..... 112
خاتمة..... 114
الملاحق
المراجع
فهرس المحتويات

الملحق رقم (03-01)

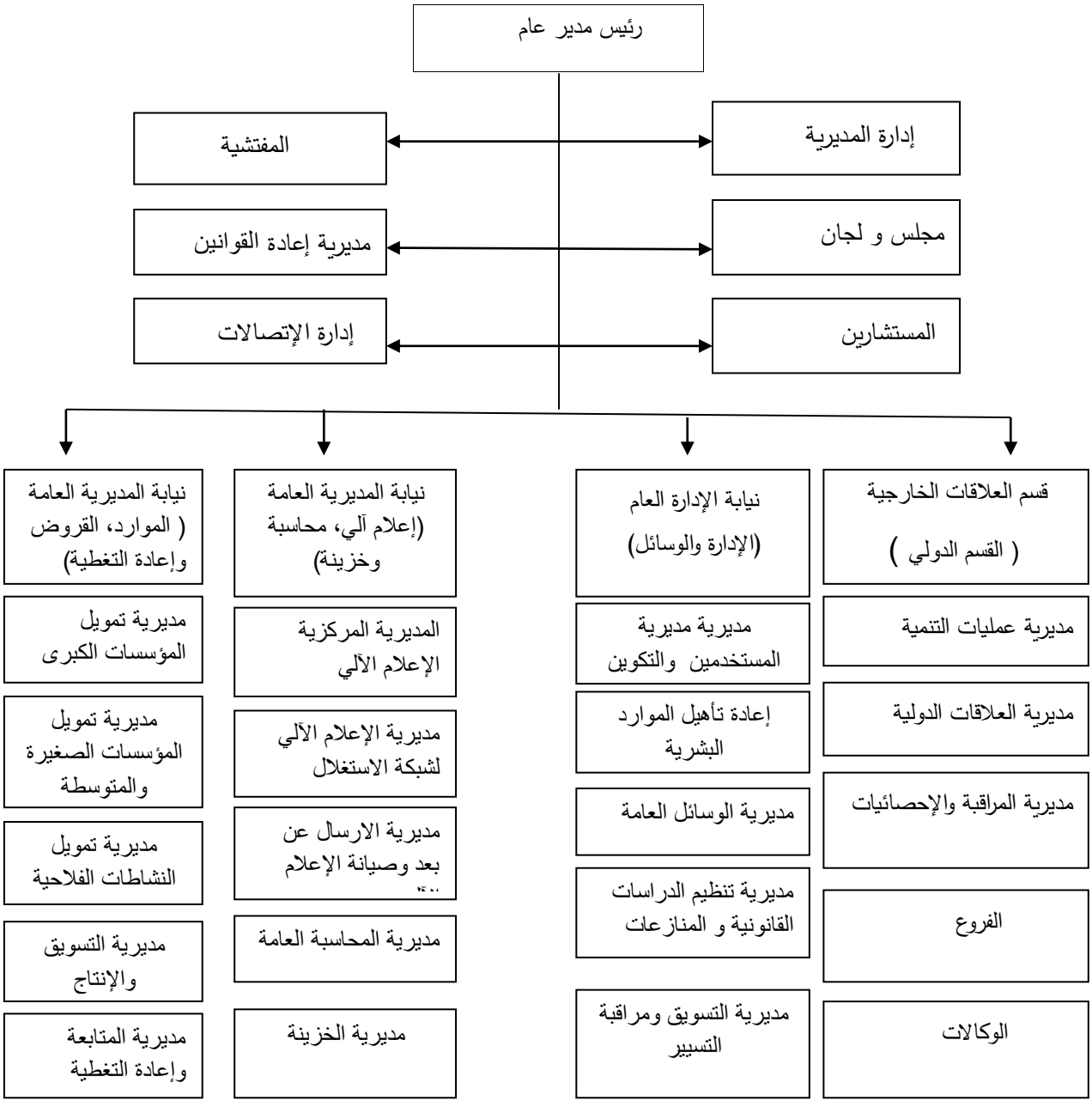

المصدر : وثائق من أرشيف البنك

الملحق رقم (03-02)

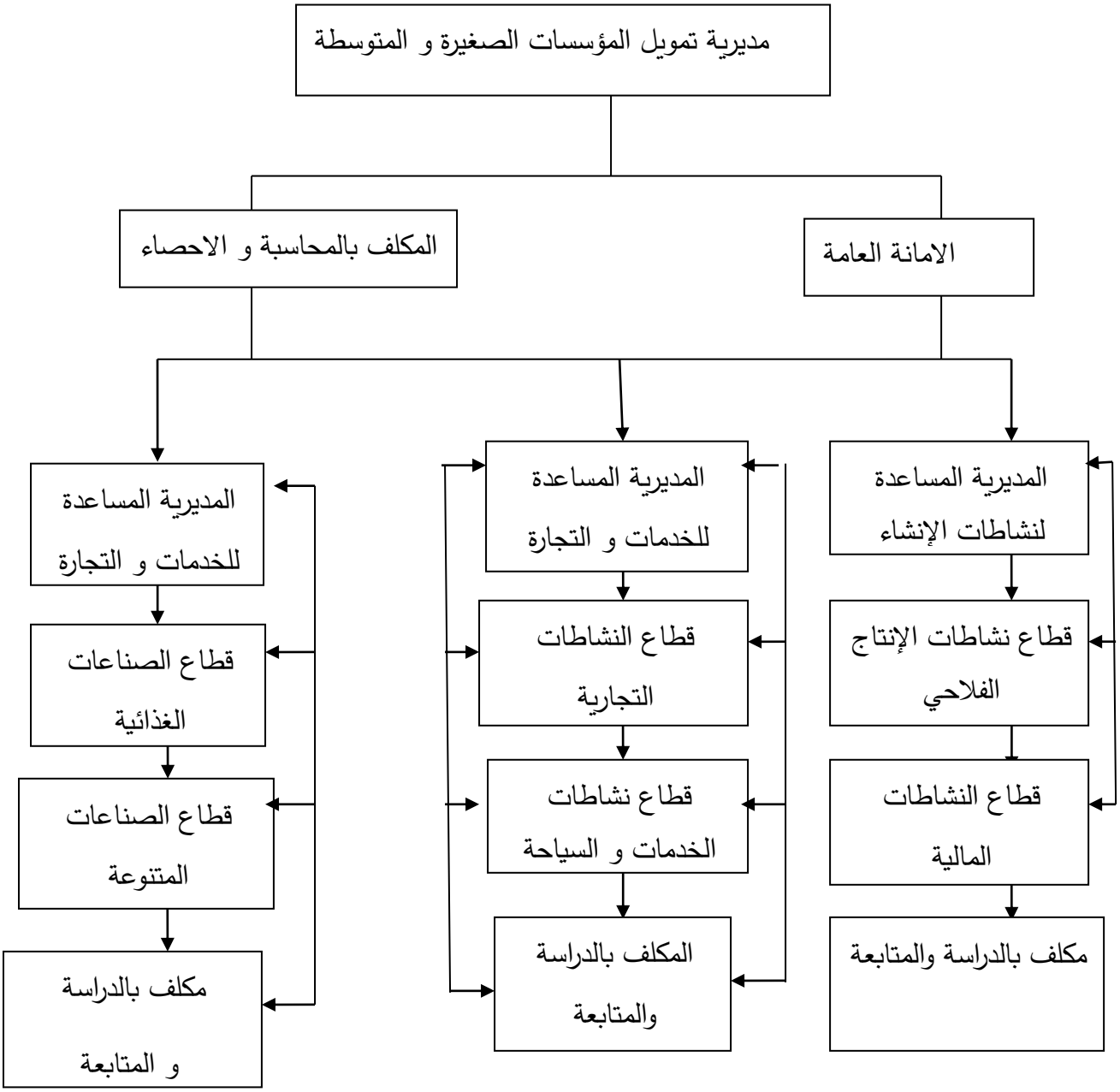

المصدر: مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

الملحق رقم (03-03):